IFC
مؤسسة التمويل الدولية
مجموعة البنك الدولي

الاستثمار فى تحقيق التقدم

بالخبرة والابتكار والشراكة

التقرير السنوى ٢٠٠٥

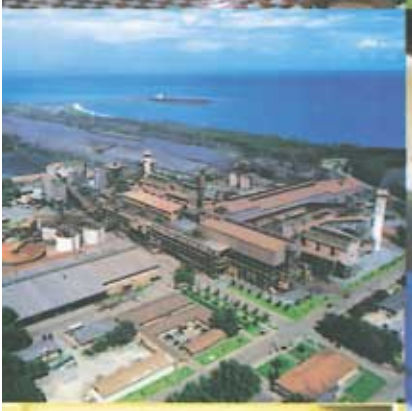

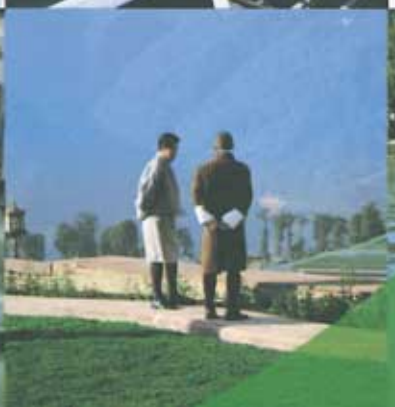

مؤسسة التمويل الدولية
المجلد الأول من التقرير السنوى ٢٠٠٥

محتويات المجلد الأول

نظرة عامة

إيضاحات عن العمليات ٢
مجلس إدارة المؤسسة ٤
رسالة من الرئيس ٦
رسالة من نائب الرئيس التنفيذى ٧

صور عن قضايا محددة : الاستثمار فى تحقيق التقدم بالخبرة والابتكار والشراكة

الأهداف الاستراتيجية ١١
جائزة العميل الرائد، الإغاثة من تسونامى
والعيد الخمسون للمؤسسة ٢٤
هيكل المؤسسة التنظيمى ٢٦

تقرير عن الأقاليم

أفريقيا جنوب الصحراء ٢٨
شرق آسيا والمحيط الهادئ ٣٤
جنوب آسيا ٣٨
أوروبا وآسيا الوسطى ٤٢
أمريكا اللاتينية والكاريبى ٥٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٥٦

تقرير عن العمليات

عمليات الاستثمار ٦٢
عمليات المساعدة التقنية وتقديم المشورة ٦٥
فريق تقييم العمليات ٦٨
مستشار الامتثال / محقق الشكاوى ٧٠
الاستعراض المالى ٧١
استعراض المحفظة ٧٥
منتجات المؤسسة وخدماتها ٧٨
ملاحظات وتعاريف ٨٠

يشمل **الجزء الثانى** من هذا التقرير، مناقشات الإدارة وتحليلاتها، والقوائم المالية المراجعة، ومعلومات تفصيلية عن مجلس إدارة المؤسسة وإدارتها، وقوائم الارتباطات الاستثمارية للمؤسسة فى السنة المالية ٢٠٠٥. ومشروعات المساعدة التقنية والمشورة، ومحفظة الاستثمار لدى المؤسسة حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٥.

التقرير السنوى للمؤسسة على الإنترنت *www.ifc.org/ar2005* هو دليل مرافق للنسخة المطبوعة وهو يوفر ملفات يمكن تحميلها ويتضمن كل محتويات المجلدين، بما فى ذلك نسخ بعدة لغات من المجلد الأول.

والعملات مبينة بالدولار فى كل أنحاء العمل ما لم ينص على غير ذلك. وكل الأرقام تتضمن تقريبا.

إيضاحات عن العمليات

COURTESY OF NEWMONT

موجز نتائج العمليات، السنة المالية ٢٠٠٥

المشروعات الجديدة المرتبط بها	٢٣٦ مشروعا
مجموع الارتباطات المالية	٦,٤٥ مليار دولار
التمويل المرتبط به لحساب المؤسسة الخاص	٥,٣٧ مليار دولار
إجمالى الحافظة المرتبط بها*	١٩,٣ مليار دولار
القروض كنسبة مئوية من الحافظة المرتبط بها	٧٧٪
أسهم رأس المال كنسبة مئوية من الحافظة المرتبط بها	١٧٪
الضمانات كنسبة مئوية من الحافظة المرتبط بها	٥٪
منتجات إدارة المخاطر كنسبة مئوية من الحافظة المرتبط بها	١٪

* بالنسبة لحساب المؤسسة الخاص فى ٣٠ يونيو، فهو يتضمن الضمانات ومنتجات إدارة المخاطر.

الموارد والإيرادات، السنة المالية ٢٠٠٥

إيراد التشغيل	١,٩٥ مليار دولار
صافى الإيراد	٢,٠٢ مليار دولار
رأس المال المدفوع	٢,٤ مليار دولار
الأرباح المحتجزة	٧,٤ مليار دولار
الاقتراضات للسنة المالية	٢,٠ مليار دولار
صافى القيمة	٩,٨ مليار دولار

كيف

تعرض المؤسسة طائفة كاملة من المنتجات الاستثمارية؛ كما أن المؤسسة تقدم بشكل متزايد مساعدات فنية وخدمات استشارية إلى منشآت القطاع الخاص والوكالات الحكومية ذات الصلة. للإطلاع على التفاصيل، انظر التقرير عن العمليات، بدءا من ص ٦١.

الارتباطات حسب المنتج، السنة المالية ٢٠٠٥

بما فى ذلك حساب المؤسسة والقروض المشتركة (بملايين الدولارات الأمريكية)

المجموع: ٦٤٤٩ دولار

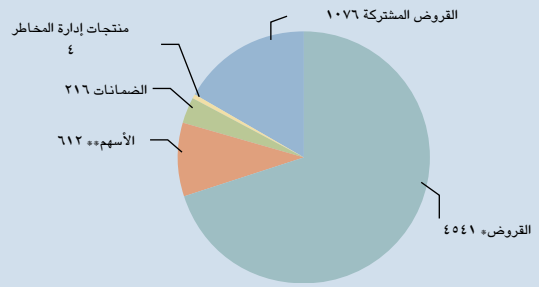

* تشمل منتجات من نوع القروض وأشباه الأسهم.
** تشمل منتجات من نوع الأسهم وأشباه الأسهم.

حشدت المؤسسة ١,١ مليار دولار من خلال تمويل مهيكل يتعلق بالضمان والقروض والاستثمارات فى الأسهم.

ما هى

تنشط المؤسسة فى جميع القطاعات التجارية فى البلدان النامية الأعضاء فيها. وغالبا ما يكون التمويل مصحوبا بمساعدة بشأن أفضل ممارسات الصناعة وأساليب تنظيم وإدارة الشركات والقضايا البيئية والاجتماعية وإقامة صلات مع الشركات الصغيرة المحلية.

الارتباطات حسب القطاع، السنة المالية ٢٠٠٥

بما فى ذلك حساب المؤسسة والقروض المشتركة (بملايين الدولارات الأمريكية)

التمويل والتأمين	٢٢٢٧ دولار	٣٤,٥٪
النقل والتخزين	٥٦١	٨,٧
المنتجات الصناعية والاستهلاكية	٥٥٢	٨,٦
المعادن الأولية	٣٣٠	٥,١
لباب الورق والورق	٣٢٧	٥,١
المرافق العامة	٣٢٢	٥,٠
النفط والغاز والتعدين	٣١٤	٤,٩
الزراعة والغابات	٢٧٨	٤,٣
المواد الكيميائية	٢٣٧	٣,٧
تصنيع المنتجات المعدنية اللافلزية	٢٢٢	٣,٤
الخدمات الفندقية والسياحية	٢٠٣	٣,١
المعلومات	٢٠٠	٣,١
أدوات الاستثمار الجماعية	١٨٨	٢,٩
تجارة الجملة والتجزئة	١٤٣	٢,٢
الأغذية والمشروبات	١٣٩	٢,٢
المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود	٨٤	١,٣
المواد البلاستيكية والمطاط	٤١	٠,٦
الخدمات التعليمية	٣٩	٠,٦
التشييد والعقارات	٢٣	٠,٣
الرعاية الصحية	٢٠	٠,٣
إجمالى الارتباطات	**٦٤٤٩**	**١٠٠٪**

أين

تستثمر المؤسسة فى الشركات والمؤسسات المالية فى جميع الأقاليم النامية. وترد تفاصيل هذه الأنشطة فى التقارير الإقليمية التى تبدأ من صفحة ٢٧، وفى جدول ارتباطات المشروعات (فى المجلد الثانى) وتصنف المشروعات التى تمتد إلى أكثر من إقليم نام على أنها «عالمية».

الارتباطات حسب الإقليم ، السنة المالية ٢٠٠٥

تشمل حساب المؤسسة والقروض المتروكة (بملايين الدولارات الأمريكية)

المجموع : ٦٤٤٩ دولار

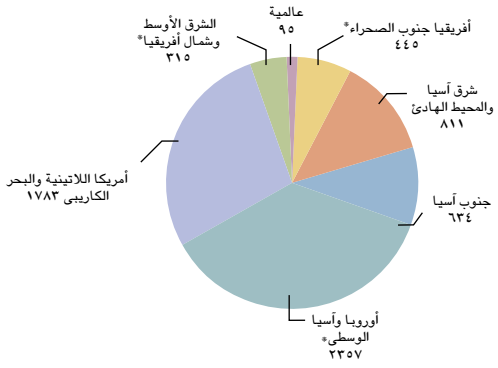

حافظة الاستثمارات حسب الإقليم ، السنة المالية ٢٠٠٥

لحساب المؤسسة (بملايين الدولارات الأمريكية)

المجموع : ١٩٢٧٤ دولار

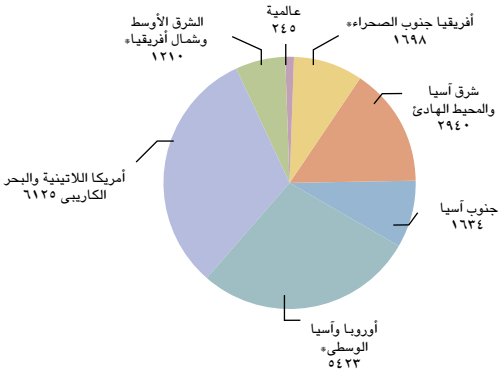

* بعض المبالغ تتضمن حصصا إقليمية من الاستثمارات التى تصنف رسميا على أنها مشروعات عالمية، لمزيد من التفاصيل، انظر القطاعات الإقليمية.

لماذا

تركز المؤسسة على قطاعات لها تأثير كبير على اقتصادات البلدان النامية لأنها تصل إلى عدد كبير من الناس أو تفيد كثيرا من القطاعات الأخرى. وتمثل هذه القطاعات حصة كبيرة من أنشطة الاستثمار فى المؤسسة

الارتباطات حسب الاستراتيجية ، السنة المالية ٢٠٠٥

بما فى ذلك حساب المؤسسة والقروض المتروكة (بملايين الدولارات الأمريكية)

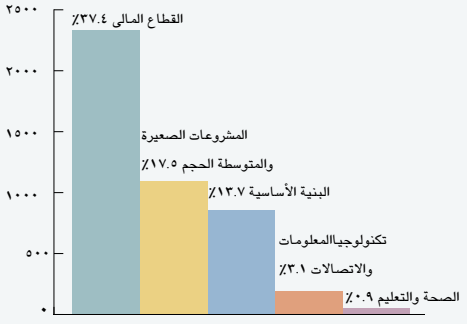

الارتباطات ، السنة المالية ٢٠٠٥

* يشمل القطاع المالى التمويل والتأمين، وأدوات الاستثمار المالى واستثمارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة مستمدة من جميع قطاعات الصناعة وتشمل البنية الأساسية المرافق والنقل.

التأثير

كذلك توجه المؤسسة الكثير من جهودها إلى بلدان لا يوجد فيها سوى أقل القليل من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية أو لا توجد بها مثل هذه التدفقات. وفى كل سنة يتم تقييم عينة من المشروعات المكتملة لتحديد مساهمتها فى التنمية.

لمحة سريعة عن التأثير الإنمائى

الارتباطات لحساب المؤسسة (نسبة مئوية)

	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٤	السنة المالية ٢٠٠٥
استثمارات جديدة			
فى القطاع المالى	٥١	٣٤	٤٤
فى البنية الأساسية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصحة والتعليم	١٧	٢٤	١٧
فى بلدان منخفضة الدخل وعالية المخاطر	٢٨	٢٦	٢٨
مشروعات اكتملت وحققت إسهاما			
إيجابيا فى التنمية**	٥٨	٥٨	٥٩

* البلدان منخفضة الدخل حسب تعريف البنك الدولى أو عالية المخاطر يبلغ تصنيفها ٣٠ درجة أو أقل أو غير مصنفة من قبل مجلة «انستيتيوشنال إنفيستور». (باستبعاد المشروعات الإقليمية والعالمية).

** كما قيمها فريق تقييم العمليات انظر ص : ٦٨

مجلس إدارة المؤسسة

DEBORAH CAMPOS

رسالة إلى مجلس المحافظين

عمل مجلس إدارة مؤسسة التمويل الدولية على أن يتم إعداد تقرير هذا العام وفقا للنظام الأساسى للمؤسسة. وقد قام «بول وولفيتز» رئيس المؤسسة ورئيس مجلس الإدارة بعرض هذا التقرير على مجلس المحافظين مشفوعا بالقوائم المالية المدققة.

ويسر المديرون الإفادة بأنه بالنسبة للسنة المالية المنتهية فى ٣٠ من حزيران / يونيه ٢٠٠٥، فقد قامت مؤسسة التمويل الدولية بتوسيع نطاق تأثيرها الإنمائى المستدام من خلال عمليات تمويل مشروعات القطاع الخاص والأنشطة الاستشارية.

رؤية مجلس الإدارة وإشرافه على مؤسسة التمويل الدولية

أقر مجلس الإدارة هذا العام عددا من الاستثمارات وواصل الإشراف عن كثب على وضع استراتيجية المؤسسة وتنفيذها. وقد واصل مجلس الإدارة تشجيع المؤسسة على تنسيق عملها خلال السنة المالية ٢٠٠٥ بشكل أوثق مع مؤسسات مجموعة البنك الدولى الأخرى خاصة فيما يتعلق بتقديم المعونة التقنية بشأن تحسين مناخ الأعمال وتنمية القطاع الخاص. وأحيط المديرون باقتراح المؤسسة توسيع التعاون مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير فى البلدان متوسطة الدخل ومع المؤسسة الدولية للتنمية فى البلدان منخفضة الدخل. كما استعرض المجلس العمليات الخاصة ببلدان معينة وناقش ١٤ استراتيجية ومنتجات ذات صلة متعلقة بالمعونة القطرية المشتركة بين البنك الدولى ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار.

ولاحظ المديرون التحديات المتمثلة فى المحافظة على الربحية وزيادة التأثير الإنمائي على حد سواء، وشددوا على تأييدهم للأولويات الاستراتيجية الخمس للمؤسسة وأقروا تكثيف الأنشطة لتوسيع التأثير الإنمائي للمؤسسة. وقد أسعد المديرون أن يلاحظوا خطة المؤسسة لزيادة دعمها بصورة كبيرة لتنمية القطاع الخاص فى البلدان عالية المخاطر ومنخفضة الدخل، وتوسيع استثماراتها فى البنية الأساسية والصحة والتعليم من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتشمل القضايا النوعية التى ناقشها المديرون مع إدارة المؤسسة تحديث سياسات المؤسسة بشأن الإفصاح عن المعلومات وسياستها للضمانات الاجتماعية والبيئية وكذلك استعراض مبادئ المحاسبة بها. كما ناقشوا برنامج المؤسسة لمكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، وكذلك إدماج قضايا المساواة بين الجنسين فى عملها.

وناقش المجلس بموجب المسؤولية الإشرافية، الاستعراض السنوى لتقييم العمليات ورد إدارة المؤسسة. وينظر المجلس بالتقدير للحوار الإيجابى المستمر بين إدارة المؤسسة وفريق تقييم العمليات.

وفيما يتعلق بأداء المؤسسة رحب المجلس بإنجازات المؤسسة فى السنة المالية ٢٠٠٥. والذى انعكس فى نتائجها المالية القوية، وتوسع حافظتها وتحسن نوعيتها.

تنظيم وإدارة مؤسسة التمويل الدولية

تقوم البلدان الأعضاء فى مؤسسة التمويل الدولية، من خلال مجلس المحافظين ومجلس الإدارة بتوجيه برامج المؤسسة وأنشطتها. ويقوم كل بلد بتعيين محافظ ومحافظ مناوب. وتناط سلطات تنظيم وإدارة المؤسسة بمجلس المحافظين الذى يفوض معظم سلطاته إلى مجلس مكون من ٢٤ مديرا. وتوزن قوة التصويت على المسائل التى تعرض على هذا المجلس تبعا للحصة التى يمثلها كل مدير من رأس المال. ويجتمع المديرون بانتظام فى المقر الرئيسى لمجموعة البنك الدولى فى واشنطن العاصمة، حيث يقومون باستعراض المشروعات الاستثمارية واتخاذ قرارات بشأنها وتقديم توجيه استراتيجى عام لإدارة المؤسسة.

ويشترك المديرون أيضا فى واحدة أو أكثر من اللجان الدائمة التى تساعد المجلس فى الاضطلاع بمسئولياته الإشرافية من خلال إجراء دراسات متعمقة للسياسات والإجراءات. وتقدم لجنة المراجعة المالية المشورة للمجلس بشأن الإدارة المالية وإدارة المخاطر والمسائل المتعلقة بتنظيم وإدارة المؤسسة والإشراف عليها. وتنظر لجنة الموازنة فى جوانب معينة من عمليات ممارسة الأعمال والسياسات الإدارية والمعايير وقضايا الميزانية التى لها تأثير كبير على مردودية تكاليف عمليات مجموعة البنك. وتقدم لجنة فعالية التنمية المشورة إلى المجلس بشأن قضايا مختارة تتعلق بتقييم العمليات والسياسات وفعالية التنمية بهدف رصد التقدم المتحقق فى مجال الحد من الفقر. وتقدم لجنة شئون الموظفين المشورة للمجلس بشأن سياسات التعويضات وغيرها من سياسات شئون العاملين المهمة. كما يشترك المديرون فى لجنة التنظيم والإدارة والشئون الإدارية للمديرين التنفيذيين.

وبول د. وولفيتز هو رئيس مؤسسة التمويل والتنمية وغيرها من مؤسسات مجموعة البنك الدولى: البنك الدولى للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار، والمركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار، كما يرأس السيد وولفيتز مجلس إدارة المؤسسة ويتولى اسعد ج. جابر منصب نائب الرئيس التنفيذى للمؤسسة ويشرف على عملياتها اليومية.

انظر أيضا القسمين الخاصين بفريق تقييم العمليات (ص ٦٨) ومكتب مستشار الامتثال (ص ٧٠) ويعمل كلاهما بشكل مستقل عن إدارة المؤسسة.

يظهر فى الصورة المنشورة على الصفحة المقابلة من اليسار إلى اليمين:

(الواقفون) روبرت هولند الثالث، هيروياياتمو، بيترو فيجليو، ايكارد دويتشر، ماثياس سينامينى، جون اوستن، توم شولر، تشاندر موهان فاسوديف، ثورستن انجوفولسن، سيد احمد ديب، يحيى عبد الله، م. الايا نونو موتا بنتو، اوتوفيانو، كانوتو، بير ديكويسن، باولو جوميز، جينو الزيتا، جوبند جانجا*، اليكس كافاسوف، لويس مارتى.*
(الجالسون) مهدى إسماعيل القذاف، زو جيايى، خاييم كويجاندريا، يوشو، اوكوبو، أد ميلكرت.

* مدير مناوب

المديرون والمديرون المناوبون فى ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠٠٥

المديرون	المديرون المناوبون
Mahdy Ismail Aljazzaf	Mohamed Kamel Amr
Yahya Abdullah M. Alyahya	Abdulrahman M. Almofadhi
Gino Alzetta	Melih Nemli
John Austin	Terry O'Brien
Biagio Bossone	Nuno Mota Pinto
Otaviano Canuto	Jeremias N. Paul, Jr
Eckhard Deutscher	Walter Hermann
Sid Ahmed Dib	Shuja Shah
Pierre Duquesne	Anthony Requin
Paulo F. Gomes	Louis Philippe Ong Seng
Herwidayatmo	Nursiah Arshad
Thorsteinn Ingolfsson	Svein Aass
Alexey Kvasov	Eugene Miagkov
Luis Marti	Jorge Familiar
Marcel Masse	Gobind Ganga
Ad Melkert	Tamara Solyanyk
Yoshio Okubo	Toshio Oya
Jaime Quijandria	Alieto Guadagni
Tom Scholar	Caroline Sergeant
Mathias Sinamenye	Mulu Ketsela
Chander Mohan Vasudev	Akbar Ali Khan
Pietro Veglio	Jakub Karnowski
Zou Jiayi	Yang Jinlin
(vacant)	Robert B. Holland, III

للاطلاع على قائمة كاملة لمجلس المحافظين وقوة التصويت الأعضاء مجلس الإدارة؛ انظر الجزء الثانى.

WORLD BANK

رسالة من الرئيس

رسالة المؤسسة

هى العمل على النهوض باستثمارات القطاع الخاص المستدام فى البلدان النامية والمساعدة فى الحد من الفقر وتحسين حياة الناس.

يسجل هذا التقرير السنوى إنجازات مؤسسة التمويل الدولية خلال العام الأخير من ولاية بيتر فويك نائب الرئيس التنفيذى، وسلفى المبجل جيم وولفنسون رئيس البنك الدولى. إنها لمسؤولية هائلة تحمل قيادة مثل هذه المؤسسة الرائعة، وإننى أشعر بالامتنان لجيم وبيتر على الكثير الذى قاما به لتدعيمها.

وفى حين أن الكثير قد أنجزته مجموعة البنك وشركاؤها فى التنمية، فإن الكثير لايزال ينتظر القيام به. وقد ركزت قمة مجموعة الثمانية فى اجتماعها جلينا يجلز فى بداية هذا العام المالى، وهو ما حظى بالترحيب، على تحديات التنمية العالمية، خاصة فى أفريقيا. كما أكدت مجددا على الدور المحورى للبنك الدولى بالجزء الكبير من ذلك العمل الذى قام به، بل وحددت لنا الكثير لنقوم به فى هذا الصدد.

ونحن نمضى قدما للأمام، فإن الأمر يقتضينا أن نحافظ على التوازن بين مختلف أولويات التنمية. ويتعين أن تنصب الأولوية الأولى على إيلاء اهتمام خاص لحاجات أفقر الشعوب وأفقر البلدان فى العالم. وفى الوقت نفسه، لايزال للبنك الدولى دور مهم يقوم به فى البلدان النامية سريعة النمو، ما يسمى البلدان «متوسطة الدخل» التى لاتزال رغم هذا تضم ملايين الأشخاص الذين يعيشون فى فقر مدقع. وأخيرا، فإن البنك، باعتباره مؤسسة للتنمية متعددة الأطراف، فى وضع فريد يؤهله لمساعدة العالم فى التصدى لبعض الشواغل المتعلقة «بالمشاعات العالمية»، مثل تنمية الطاقة المستدامة والتخفيف من عبء الأزمات الصحية العالمية.

ومؤسسة التمويل الدولية من جانبها، تقف فى صدارة عملية تنمية القطاع الخاص ـ النهوض بالتنمية المستدامة للقطاع الخاص للمساعدة فى تخفيض أعداد الفقراء وتحسين مستوى حياة الناس. وتلك مهمة مثيرة للحماس، ويطرد التقدم الباعث على الرضا عبر دائرة المشروعات الخاصة بكاملها ـ من البنية الأساسية الحاسمة طويلة الأجل إلى الإقراض من أجل التمويل الصغير جدا.

ونتائج عمليات المؤسسة القوية وتأثيرها الإنمائى المتزايد دوما، مبرر مفحم للنظرة المتفائلة للعالم النامى. وإننى متفائل. إننى أرى العمل الذى ينتظرنا، لكننى أرى أيضا ما يبشر بالخير، فى طاقة الناس وإبداعهم وتصميمهم وتنوعهم ومواهبهم.

وفى كل هذا العمل، يخطى البنك الدولى بنعمة تتمثل فى العاملين به المتفانين بصورة استثنائية والمؤهلين مهنيا بدرجة كبيرة. ويشرفنى ويشعرنى بالامتياز، أننى أعمل معهم على أساس يومى.

بول د. وولفويتز
الرئيس

رسالة من نائب الرئيس التنفيذى

كان «عام التنمية»؟ مثلما أسمى كثيرون فى المجتمع الدولى عام ٢٠٠٥ ؟ لحظة نادرة فى الجدل العالمى الطويل حول الحد من الفقر وتحسين معيشة الناس فى البلدان النامية. ففى مرات قليلة فى السنوات الأخيرة كان هناك مثل هذا التصارع بالأفكار حول المعونة والتنمية ودرجة التقدم التى من العدل توقعها. بالطبع إن التركيز على التنمية تأخر طويلا. ولكن كان فى مثل أهمية هذه القضايا نفسها، تعدد الأصوات المشاركة.

فلم تعد قضية تمويل التنمية العالمية حكرا وحقا مقصورا على خبراء التنمية وحدهم. إنها قضية خاضعة لمناقشة مفتوحة على مصراعيها واسعة المدى تشمل عمليا كل الأمم، كبيرها وصغيرها. وتشمل القطاعين العام والخاص. وتضم المناصرين الذين يشنون الحملات فى كل أنحاء العالم دفاعا عن حشد متنوع من القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

وقد كانت درجة التوافق فى الرأى فى هذا الحديث لافتة للنظر. ولم تشر سوى قلة، إن أشار لذلك أحد أصلا، إلى أن القرارات المتخذة لن تمسهم. وحاجت قلة بأن الحلول يمكن نقلها من بلد لغرسها فى بلد آخر دون إيلاء اهتمام حريص للأحوال المحلية. وعلى نحو متزايد، فقد تم الاعتراف بالدور المحورى للقطاع الخاص، وأتفقت الأغلبية على أن أحد التحديات الأساسية يتمثل فى زيادة النهج الناجحة التى تمت تجربتها. ويبدو أن تحسين الإدارة والتنظيم وبناء القدرات فى كل من القطاعين الخاص والعام تمثل نقطة البداية فى أى مناقشة. ومن الناحية الاستراتيجية، فإن نهجا «من القاعدة للقمة» سارية ونهجا «من القمة للقاعدة» مستبعدة. وكلمات السر هى : الانضباط والقياس والنتائج.

وإضافة لذلك، فقد تم إلقاء فكرة أن البلدان النامية هى عالم «ثالث» نوعا ما فى صندوق القمامة. وأصبح مصير هذه البلدان يمثل حاليا مفترق الطرق السياسى والمعنوى والاقتصادى والبيئى والاجتماعى بالنسبة لجيلنا. ولو أدرج المرء فى القائمة أكبر التحديات العالمية فى مجال الاقتصاد أو الطاقة والبيئة، فسيجد أنها جميعا تقريبا تتركز فى العالم النامي. وأينما عاش المرء فسيرتبط مصيره، بطريقة ما، صغيرة أو كبيرة، مباشرة أو غير مباشرة، بالمسار الذى تتخذه هذه البلدان.

أسعد ج. جابر
نائب الرئيس التنفيذى

وكل هذا يبرز الفرص الكبرى السانحة لمؤسسة التمويل الدولية حاليا باعتبارها مؤسسة تركز على التنمية المستدامة للقطاع الخاص. فطوال عقود كثيرة، انصب تركيزنا على مساعدة البلدان على أن تنمو وتزدهر من أسفل إلى أعلى؟ استثمار واحد، مشروع أعمال واحد فى كل مرة. كما ساعدنا ذلك على حفز الاستثمار والإصلاح فى كل أنحاء الأسواق والقطاعات، مما أثار اهتمام من يقفون على حدود الأسواق الناشئة. وفى الوقت نفسه، أجبرتنا تحديات نواجهها فى الأسواق الآخذة فى العولمة بصورة مستمرة على الابتكار والتجريب، ونحن نشذب منتجاتنا وخدماتنا التقليدية. وقد أثمر الانضباط المؤسسى الذى ترتب على كوننا مستثمرا خاصا يتحمل المخاطر تحديدا عن ذلك النوع من النهج الحريص، المصمم لغرض محدد المشهور بفاعليته حاليا على نطاق واسع. ولدينا أكثر من أى وقت مضى، نتائج مقنعة تبرز الإمكانات القوية لهذا النهج، فى وقت يتطلب حلولا براجماتية.

BRETON LITTLEHALES

BRETON LITTLEHALES

وهذه السنة تسم العام الثالث على التوالى من النتائج القياسية للمؤسسة. وبقدر ما نزهو بأنفسنا على هذا الإنجاز ونسعد بالأداء القوى لكثير من الأسواق الناشئة الذى جعل تحقيق هذا ممكناً، فإن هذه النتائج يلقى بظلاله عليها اعتراف واقعى بمقدار العمل الذى يتعين إنجازه، مثلما بين تسونامى فى آسيا بصورة مأساوية، وكيف قد تبطل الأحداث غير المتوقعة بسرعة سنوات من التقدم. إن الوفاء برسالتنا الإنمائية يتطلب مزيدا من الجهد والإبداع والتصميم، لا أقل من ذلك :

- فخلال كل من العامين المنصرمين، ارتبطنا بتقديم ما يربو على ٤٠٠ مليون دولار من التمويل فى أفريقيا جنوب الصحراء، وهو نمو قوى يتسق مع الجيشان السائد عبر المنطقة. ومع ذلك يتطلب الأمر التعجيل بالنمو الاقتصادى لأفريقيا لمدى أبعد إذا أريد لها أن تحقق أهداف الألفية الإنمائية.
- ومن محطة للكهرباء فى الهند إلى ميناء فى مدغشقر إلى شركات طيران فى أمريكا الوسطى، ساعدنا على حفز استثمارات القطاع الخاص التى تمس إليها الحاجة فى البنية الأساسية. ومع ذلك، فإن بلدانا كثيرة تجد قدرتها على المنافسة وفرصها فى الوصول للأسواق والحصول على الخدمات، وقد وهنت نتيجة للاختناقات فى النقل وإمدادات الكهرباء التى لا يمكن التعويل عليها.
- حشدنا أكثر من مليار دولار من خلال معاملات التمويل المهيكلة فى قطاعات مثل الإسكان والتعليم والتمويل الصغير جدا. ومع ذلك لا يزال عدد كبير من الشركات ومنظمي المشروعات الطموحين يجدون أحلامهم وقد تأجلت، أو يجدون مشروعات أعمالهم وقد أحبطت لعدم وجود أسواق ناضجة وتمويل طويل الأجل بالعملة المحلية.
- ساعدنا من خلال تسهيلاتنا الإقليمية واستثماراتنا فى القطاع المالي، فى تحسين القدرة الإدارية لمؤسسات تخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتيسر فرص الحصول على التمويل بالنسبة لآلاف منها. ومع ذلك، لا يزال عدد جدّ كبير من البلدان النامية ينوء بمناخ للاستثمار مثقل بتطبيقات البيروقراطية وقلة الخبرة المطلوبة للتنظيم والإدارة الفعالين.
- ساعدنا فى تمويل مشروعات رائدة للحفاظ على التنوع الإحيائي وتشجيع استخدام الطاقة المستدامة وكفاءة الطاقة، وخلق سوق للكربون. ومع ذلك فإن مخاطر تدهور النظم الأيكولوجية وتغير المناخ تستدعى زيادة هذه الجهود عدة أضعاف.

COURTESY OF SASOL

COURTESY OF MANZANILLO PORT

وفى الشهور الأخيرة، وضعت المؤسسة استراتيجية طموحا لتحقيق النمو فى السنوات القادمة. وستشكل هذه الاستراتيجية تحديا لكل هيئة العاملين لدينا. وتستند هذه الاستراتيجية إلى الاعتراف بأن الاحتياجات ضخمة فى البلدان النامية. وهي تركز على حقيقة أن نمو القطاع الخاص الذى يتحقق من خلال استثمارات المؤسسات المحلية والاستثمار الأجنبى المباشر على حد سواء، هو أكبر رافعة متاحة للحد من الفقر. كما تستند إلى الاعتقاد أن المؤسسة قد نمت لتصبح مؤسسة لديها عرض قيم فريد تقدمه لعملائنا وللحكومات من حملة أسهمنا، مما يدعم التنمية المستدامة ليس فقط باعتبارها ممولا، ولكن أيضا باعتبارها موردا للخدمات الاستشارية ومروجا لأفضل الممارسات.

ولا يتمثل طموحنا فى تحقيق النمو من أجل النمو ذاته، وإنما طموحنا هو إحداث فرق فى أسواقنا بتحسين مناخ الأعمال بالنسبة لمستثمرى القطاع الخاص ومد منافع النمو لمن يعانون نقصا فى الخدمات، وبناء

أسعد ج. جابر نائب الرئيسى التنفيذى
ومجموعة مديرى المؤسسة

من اليسار لليمين
إلى الأمام : نينا شابيرو، اسعد جابر، جاويد حميد،
فريدة خامباتا، جينفر سوليفان
إلى الخلف: ادوارد نسيم، ديكلان دوف، دوروثى بيرى

لا يظهر فى الصورة: مايكل كلاين
سكرتير الشركة و. باتى اوفوسو – أماه

القدرة على مستوى المشروعات وزيادة المنافسة على مستوى السوق، والعمل مع الشركاء الذين يقاسموننا التزاماتنا بتحسين تنظيم وإدارة الشركات ورفع المعايير البيئية والاجتماعية. وقد تبدو هذه الأهداف كبيرة؛ ولكنها ستترجم إلى الى انتصارات محلية تتم خطوة خطوة على طريق الخروج من وهدة الفقر : مشروع أعمال جديد، أول شيك للأجر، أسرة تحصل على منزل جديد، طفل يحظى بتعليم أفضل. وستترجم أيضا إلى تقدم إقليمى وعالمى نحو الاستدامة : هواء أنقى، مياه أنظف، ونظم أيكولوجية تتمتع بالعافية.

وقد تنبأت رؤية مؤسسى منظمتنا، بالدور المتنامى للقطاع الخاص فى التنمية، عندما أنشئت المؤسسة فى ١٩٥٦. وسيمكننا ميراثنا من الخبرة التى كسبناها بشق الأنفس وقيادة جيم وولفنسون وبيتر ويك فى السنوات الأخيرة، والتزام رئيسنا الجديد بول وولفيتز برسالة المؤسسة، من الاحتفال بعيدها الخمسين فى العام القادم، بآفاق أكثر إشراقا عن أى وقت مضى. وإذا نجحنا فى استغلال هذه الإمكانيات، فإن هذا الإنجاز لابد من تقاسمه عبر السنين. وسنستمر فى التطلع للوراء بامتنان، وللخارج فى شراكة، وللأمام بإحساس متجدد بالهدف.

إن المؤسسة عامل حفاز للتقدم فى عالم سريع التغير. ونحن محظوظون بأننا نستطيع أن نلعب دورا مهما فى التصدى لتعيين التحدى الذى يواجهه جيلنا.

أسعد ج. جابر
نائب الرئيس التنفيذى

TRAM TRIET

الاستثمار فى تحقيق التقدم
بالخبرة والابتكار والشراكة

تتصدر مؤسسة التمويل الدولية عملية تنمية القطاع الخاص : إننا نعيد تحديد القضية المتعلقة بكيف يمكن الحد من الفقر وتحسين المعيشة من خلال قطاع خاص أقوى فى الأسواق الناشئة.

ويعنى إنجاز هذا الهدف الوصول للأشخاص والمناطق والقطاعات التى لم تشارك بعد فى النمو الشامل للأسواق الناشئة. وهو يعنى الابتكار – صياغة شراكات جديدة مع الحكومات وغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف، وتحديد أدوار جديدة للقطاع الخاص، وخلق منتجات تعمل على تنمية الأسواق المالية وجعل قيام المحرومين بإنشاء مشروع أو امتلاك منزل أمرا أسهل. وهو يعنى الانطلاق من أوجه القوة الكبيرة فى كثير من البلدان والصناعات – ومساعدة المؤسسات القائمة على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة والاستدامة، وهى توسع عملياتها أو تمد نطاق قدرتها على الوصول لأسواق جديدة. وهو يعنى تزويد الاقتصادات للاقتصادات النامية بالمنتجات والتقنيات المجربة، سواء من البلدان الصناعية، أو، بصورة متزايدة، من البلدان النامية الأخرى. وهو يعنى فى المحل الأول، التوفيق بين خبرتنا العالمية لتلائم الاحتياجات المحلية. نحن نسلم بأنه ليس هناك مجال للقول السائد «دع الأمور تجرى فى أعنتها» فيما يتعلق بمهمتنا فى مساعدة القطاع الخاص على أن يحدث فرقا أكبر وأكثر إيجابية فى حياة الناس فى البلدان النامية. وتبين النماذج التالية كيف تتصدى المؤسسة للتحديات التى تواجه البلدان التى نخدمها وكيف تعمل على حلها.

أهداف استراتيجية

١ توسيع فرص الحصول على التمويل

تعمل المؤسسة مع المؤسسات المالية على توسيع فرص الحصول على التمويل؛ وتشمل محاور التركيز مشروعات الأعمال الأصغر حجما، وتمويل الإسكان، والتأجير التمويلى. كما تؤدى المشورة التى نقدمها ومنتجاتنا المبتكرة إلى تطوير الأسواق المالية وتقويتها.

٢ زيادة مشاركة القطاع الخاص فى القطاعات الأساسية

تطور المؤسسة فى مجالات البنية الأساسية والصحة والتعليم، نهجا جديدة تزيد مشاركة القطاع الخاص فى تقديم الخدمات.

٣ مساعدة المؤسسات الناجحة على النمو

كثير من عملاء المؤسسة فى وضع يؤهلهم للنمو ليصبحوا قوة عالمية قادرة على المنافسة، فى أسواقها لكنهم لا يزالون يستفيدون من التمويل طويل الأجل الذى نقدمه ومن الخبرة العالمية التى نوفرها وهم يرفعون المعايير ويحسنون الأداء.

٤ التركيز على المجالات التى تكون فيها الاحتياجات أشد

فى البلدان منخفضة الدخل أو المعرضة لمخاطر مرتفعة، تساعد المؤسسة الحكومات على تحسين مناخ الاستثمار. كما أننا نستخدم رأسمالنا والمساعدات التقنية التى نقدمها لإثبات قدرة المؤسسات الخاصة على الحياة والنمو فى هذه الأسواق.

٥ ضمان الاستدامة

إلى جانب الحنكة المالية، تعتبر خبرة المؤسسة فى تنظيم الشركات وإدارتها وفى التنمية البيئية والاجتماعية، حاسمة فى مساعدة عملائنا على الحفاظ على النجاح طويل الأجل لأعمالهم. كما أن لمعاييرنا تأثيرا واسع النطاق فى مجتمع تمويل المشروعات.

توسيع فرص الحصول على التمويل

TANG CHHIN SOTHY

تساعد المؤسسة فى إنشاء مؤسسات التمويل الصغير جدا، وشركات التأجير التمويلى، ومكاتب توفير الائتمان فى الأسواق الناشئة.

وتساعد معاملاتنا المبتكرة والمشورة التى نقدمها للجهات القائمة بالتنظيم فى بناء أسواق الأوراق المالية فى كثير من البلدان العميلة.

تساعد المؤسسة فى تدعيم الأسواق المالية في البلدان النامية – بالتركيز على توسيع فرص حصول الفقراء ومشروعات الأعمال التى يقيمونها على التمويل – باعتبار ذلك مفتاحا للنمو الاقتصادى المستدام. وتطور المؤسسة من خلال الاستثمارات والمساعدة التقنية، وسطاء ماليين وتقييم البنية الأساسية المالية. كما نعمل مع البنك الدولى والحكومات لضمان أن تدعم القوانين والتنظيمات السارية فى الأسواق الناشئة قطاعا ماليا قويا.

ويشمل الوسطاء الماليون المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التى تصل المؤسسة من خلال ما تقوم به من إقراض إلى مشروعات الأعمال الأصغر، وكذلك الشركات الكبرى التى لها تأثير إيجابى على التنمية. وتستثمر المؤسسة فى المؤسسات المالية وتقدم المساعدة التقنية لزيادة نشاطها فى مجالات أساسية مثل تمويل المشروعات الصغرى، والتمويل الصغير جدا، وتمويل الإسكان، والتأجير التمويلى، والتأمين، كما نساعدها من خلال توفير الاستثمارات والتكنولوجيات المبتكرة، على بناء قدرتها على تقديم التمويل اللازم لطائفة أوسع من المنتجات والخدمات البيئية والاجتماعية، خاصة فى قطاعات مثل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وهى قطاعات تحظى بإمكانيات غير مستغلة فى السوق العالمية.

وكجزء من جهودها لتطوير البنية الأساسية المالية، وهى عنصر حاسم آخر لتحقيق النمو المستدام فى الأسواق الناشئة، تركز المؤسسة على إنشاء مكاتب تقديم الائتمان وأسواق الأوراق المالية. إذ تلعب مكاتب تقديم الائتمان دورا لا غنى عنه فى توسيع نطاق الائتمان والتمكين للنمو الاقتصادى، وتشارك المؤسسة فى تنمية مثل هذه المكاتب فى ٣٤ بلدا فى شتى أنحاء الكرة الأرضية. كما أن سوق الأوراق المالية العاملة بكفاءة تزيد من توافر التمويل والقدرة على تحمل تكاليفه، وتساعد المؤسسة فى إقامة مثل هذه الأسواق من خلال المشاركة مع الحكومات ومن خلال الريادة بمعاملات تشق آفاقا جديدة على حد سواء (للاطلاع على تفاصيل المعاملات، انظر الأقسام الخاصة بعمليات الاستثمار والمناطق فرادى).

المساعدة التقنية للأسواق المالية

فى السنة المالية ٢٠٠٥، كان ١٢٧ مشروعا للمساعدة التقنية من أجل الأسواق المالية، ناشطا في ما يربو على ٦٠ بلدا بما يمثل أكثر من ٨٩ مليون دولار من الارتباطات التى قدمها المانحون. وتمثل المشروعات القائمة فى هذا القطاع، حصة كبيرة من عمل المؤسسة فى مجال المساعدة التقنية. وكان معظمها فى البلدان عالية المخاطر أو منخفضة الدخل (٥٦ فى المائة)، خاصة فى أفريقيا والشرق الأوسط. وكان أكثر من ٧٠ فى المائة من المشروعات يركز على تدعيم فرص الحصول على التمويل، أساسا من خلال الإقراض إلى المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة ومن خلال التأجير التمويلى، وقد صحب كثير من هذه الأنشطة، استثمارات المؤسسة فى القطاع المالى، ونلقى الضوء على مشروعات معينة فى الأقسام الإقليمية من هذا التقرير.

COURTESY OF CPFL ENERGIA

المكسيك: هيكل مبتكر يساعد فى تمويل الإسكان

فى صفقة تمثل معلما بارزا، ارتبطت المؤسسة بتقديم، ما مجموعه ١,٢٦٥ مليار بيزو مكسيكى (نحو ١١٣ مليون دولار) لشركةGMAC Financiera ، وهى شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة التمويل السكنى GMAC ، وذلك لتمويل إنشاء أو شراء قروض عقارية مستوفية الشروط للأسر منخفضة ومتوسطة الدخل فى المكسيك، ودعم أعمال شركة للأوراق المالية المدعومة برهن فى المكسيك. ويشمل التمويل قرضا من المؤسسة يصل إلى ما يكافئ ٦٥ مليون دولار، وتسهيلا لتعزيز الائتمان يصل إلى ما يكافئ ٥٠ مليون دولار. ومن خلال هذه الصفقة، تقدم المؤسسة أول قرض لها على الإطلاق مهيكل ومضمون برهن، وسوف تدعمه مجموعة من الرهونات فى ائتمان من الرتبة ÎÎÂ على نطاق محلى.

ومن المتوقع أن يكون للمشروع تأثير إنمائى كبير. فهو سيمكن شركة GMAC Financiera من الاستمرار فى تقديم التمويل العقارى لمؤسسات Sofelos وهى مؤسسات مالية متخصصة ستقدم بدورها التمويل الإسكانى لعدد كبير من الأشخاص ذوى الدخل المنخفض والمتوسط. وبهذا الهيكل المبتكر، ستسهم هذه الصفقة أيضا فى تنمية أسواق رأس المال فى المكسيك.

LUDWINA JOSEPH

زيادة شراكة القطاع الخاص فى البنية الأساسية

ALEJANDRO PEREZ

تولى المؤسسة الأولوية للبنية الأساسية لأنها أساس كافة نواحى النمو الاقتصادى والتنمية – ولأنها توفر مجالا كبيرا للقطاع الخاص ليلعب دورا مجددا.

والمؤسسة مستثمر ومستشار نشيط فى قطاعات تتراوح من الكهرباء والنقل والمياه والصرف الصحي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إننا نستثمر لحسابنا الخاص، ونحشد تمويل القطاع الخاص، ونقدم النصيحة للحكومات بشأن خصخصة الخدمات، ونوفر المساعدة التقنية التى تساعد الشركات والوكالات على تحسين قدرة عملياتها على المنافسة والاستدامة.

وتشمل أحجار الزاوية فى جهود المؤسسة، النهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص لتقديم خدمات البنية الأساسية، وتوسيع جهودنا فى مجال الاستثمار وتقديم المساعدة التقنية للمستويات دون القومية من الحكومات، ونولى – كما هو الحال فى كل أنشطتنا – اهتماما لا يتزعزع لتأثير أنشطة التنمية التى ندعمها على البيئة والمجتمع. وفى كل هذه الجهود، تعمل المؤسسة فى شراكة مع مؤسسات مجموعة البنك الدولى.

فى السنة المالية ٢٠٠٥، شملت استثمارات المؤسسة فى البلدان النامية ٨٨٣ مليون دولار فى قطاعات البنية الأساسية (المرافق والنقل).

كما استثمرنا ٢٠٠ مليون دولار فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية

تقدم المؤسسة المشورة للحكومات بشأن هيكلة وتنفيذ مشاركة القطاع الخاص فى البنية الأساسية، والصحة، والخدمات العامة الأخرى. وتركز جهود المؤسسة على التوسع بشكل مستدام فى فرص الحصول على الخدمات العامة، حيث نستطيع أن نساعد فى تحقيق التوازن المرغوب بين أهداف الحكومات ومتطلبات مستثمرى القطاع الخاص.

وفى السنة المالية ٢٠٠٥، انكبت المؤسسة على ٢٥ صفقة في قطاعات المناجم والكهرباء والمياه والصرف الصحى، والصحة، والنفايات الصلبة، والرى، وقطاعات متعددة للنقل: شركات الطيران، المطارات الموانىء، السكك الحديدية، والنقل الحضرى. وأتممنا أربع معاملات: شركة مواتيز للفحم فى موزمبيق، وامتياز تشغيل الميناء الرئيسى فى مدغشقر، وشراكات بين القطاعين العام والخاص فى المغرب ورومانيا. وتهدف الصفقة المغربية إلى إقامة أول مشروع فى العالم لخدمات الرى. وهناك مشروعات جديدة قيد التنفيذ فى البرازيل والهند والفلبين، والسعودية، وكذلك فى أفريقيا جنوب الصحراء وجزر المحيط الهادئ. وقد تم إنشاء مركز استشارى فى مكتب المؤسسة فى جوهانسبرج.

التمويل على المستوى دون القومى: صندوق البلديات

لا يزال مشروع تجريبي مشترك بين المؤسسة والبنك الدولى، وهو صندوق البلديات، يتقصى طرق الاستثمار فى البلديات، وفى الكيانات البلدية، وشرائح أخرى من الحكومات المحلية دون المطالبة بضمانات سيادية. وقد درس العاملون، أكثر من ٢٠ بلدا وحددوا الفرص القائمة فى أسواق جد متنوعة مثل البرازيل والصين وكولومبيا والهند وبيرو والفلبين وروسيا وتايلند. وبنى الفريق شراكات وتحالفات مع مستشارين ومصارف تجارية وإنمائية وجهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف.

وقد أوضحت هذه المبادرة أن التمويل على المستوى دون السيادى، يسهم بقوة فى تحقيق رسالة المؤسسة، نظرا لكبر تأثيره المحتمل على التنمية، وتوسيع منافعها لتشمل المناطق الأقل تطورا والسكان الأشد فقرا. وتدعم مشاركة البلديات عددا من أولويات المؤسسة، بما فى ذلك مشروعات الأعمال الصغيرة، وتمويل الإسكان، والشراكات بين القطاعين العام والخاص فى البنية الأساسية، وتمويل الكربون. كما تعمل جهودنا لمساعدة الحكومات على تبسيط لوائح تنظيم أعمال البلديات، مثلما تبدى فى عمل المؤسسة هذا العام فى بوليفيا (انظر الإطار ص٥٥). كما أن المساعدة التقنية حاسمة لتعزيز قدرة المقترضين من المستوى دون السيادى وجدارتهم الائتمانية وضمان التنفيذ الناجح للمشروعات.

COURTESY OF NEWMONT

COURTESY OF CEPALCO

الفلبين: التمويل طويل الأجل يدعم الطاقة المتجددة

قدمت المؤسسة قرضها الأول بالبيزو الفلبينى بما يصل إلى ١٥ مليون دولار. لشركة كاجيان اليكتريك باور آند لايت. وهذه الشركة المعروفة باسمCEPALCO ، تخدم نحو ٨٧ ألف مستهلك في شمالى مندناو، وهى منطقة أقل تطورا فى البلاد. ويدعم التمويل الذى نقدمه بالبيزو لمدة ١٢ عاما من خلال سوق المقايضات، احتياجات البنية الأساسية الحاسمة، فى حين يزيد من تنمية أسواق التغطية طويلة الأجل فى البلاد. وحتى الآن، كانت CEPALCO تمول توسيع شبكتها وأصولها من خلال تمويل لمدة خمس سنوات أو أقل بسبب الفرص المحدودة للحصول على التمويل من أسواق الديون أو رأس المال. كما سيساعد التمويل طويل الأجل الذى تقدمه المؤسسة، الشركة على القيام باستثمارات حاسمة فى شبكة التوزيع الخاصة بها. ومع استثمارنا الثانى مع CEPALCO، ساعدنا الشركة أيضا فى بيان النطاق الكامل للمنافع البيئية والاقتصادية المترتبة على الجمع بين الطاقة الكهرومائية والكهربائية الضوئية. وتتولى الشركة حاليا تشغيل أكبر منشأة للكهرباء الضوئية موصولة بالشبكة فى العالم النامى.

COURTESY OF CEPALCO

زيادة مشاركة القطاع الخاص فى قطاعى الصحة والتعليم

TED POLLETT

كما هو الحال بالنسبة للبنية الأساسية، فإن القطاعيين الاجتماعيين للصحة والتعليم، يمثلان أولوية بالنسبة للمؤسسة، لأنهما أساسيان فى رفع مستويات المعيشة ولأن زيادة مشاركة القطاع الخاص يمكن أن تحسن نوعية الخدمات ومدى وصولها للمستهدفين منها على حد سواء.

وتستثمر المؤسسة فى الشركات الخاصة التى تقدم الرعاية الصحية أو التى توفر الخدمات والتكنولوجيات المتعلقة بالصحة. كذلك يكمن الاهتمام بالصحة وراء كثير من التركيز الذى نوليه للتنمية البيئية والاجتماعية، كما نساعد الشركات العميلة على الارتقاء بعملياتها إلى المستويات الدولية، ونتصدى فى عدد متنام من الأماكن، للخطر الذى يفرضه انتشار فيروس ومرض الإيدز على عملياتها.

كما تستثمر المؤسسة فى المدارس والجامعات الخاصة، وهى عادة مكمل جوهرى للمؤسسات التى تديرها الدولة إبان جهاد البلدان النامية للوفاء بالطلب المزدهر على التعليم. كما نساعد من خلال برنامج مبتكر، مدارس إدارة الأعمال فى البلدان الصناعية لتقاسم الخبرة مع نظيراتها فى البلدان النامية. ومما يعكس دور مجموعة البنك فى تقاسم المعرفة، أن المؤسسة تطور وتنشر أفضل الممارسات فى قطاعات عديدة، وتقيم منتديات لصانعى السياسة ورجال الأعمال لتقاسم الأفكار، وتساعد الشراكات العميلة على الارتقاء بعملياتها وبمهارات العاملين بها.

RONKE-AMONI OGUNSULIRE

الإسهام فى تحقيق أهداف الألفية الإنمائية

حدد المجتمع الدولى أهدافا بعينها، لإقامة شراكة عالمية للحد من الفقر والجوع ووفيات الأطفال، وتوسيع نطاق التعليم الابتدائى وتحقيق المساواة بين الجنسين، ومكافحة الأمراض المعدية وتحسين صحة الأمهات، وضمان الاستدامة البيئية. وقد حدد تقرير الرصد العالمى ٢٠٠٥، الذى تصدره مجموعة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لتقييم التقدم فى مجال تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، جدول أعمال للتعجيل بتحقيق التقدم، خاصة فى أفريقيا جنوب الصحراء. ويركز جدول الأعمال على الحاجة إلى تحسين المناخ اللازم لتحقيق نمو اقتصادى أقوى يقوده القطاع الخاص – وهو مجال تتمتع فيه المؤسسة، باعتبارها ذراع مجموعة البنك المعنية بالقطاع الخاص، بوضع فريد يمكنها من أن تحدث فرقاً. ولم يكن نهجنا مطلقا أشد صلة بمحاربة الفقر وتحسين ظروف المعيشة أكثر مما هو عليه الآن. ومثلما يتبدى فى الجهود التى يلقى هذا التقرير الضوء عليها، فإننا نتصدى للقيود التنظيمية والمؤسسية التى تواجه مشروعات الأعمال والتجارة، ونبتكر لتدعيم البنية الأساسية، ونحسن فرص الحصول على التمويل بالنسبة للمشروعات الصغرى، ونعمل على جعل نشاط القطاع الخاص مستداما من الناحية البيئية والاجتماعية. كما أن مدى وصولنا الدولى للمستهدفين يمنحنا دورا كبيرا فى نقل المبتكرات واسعة التأثير على مستويات المعيشة بين البلدان والأقاليم النامية. وللإطلاع على مزيد عن المعلومات عن أهداف الألفية الإنمائية والتقدم المحرز صوب الوفاء بها، انظر *www.developmentgoals.org*.

غانا: منهج جديد لتمويل المدارس الخاصة

تقدم المؤسسة تمويلا بالعملة المحلية ومساعدة تقنية للمدارس الابتدائية والثانوية فى غانا، وهو أول استثمار لنا فى قطاع التعليم فى هذا البلد. ويشمل المشروع تقديم كفالة جزئية تصل إلى ٩,٥ مليار سيدى (ما يعادل ١,١ مليون دولار) لبنك غانا الائتمانى للقروض المقدمة لمدارس خاصة مستوفية الشروط فى منطقة أكرا. وسيمول القرض عمليات التشييد وشراء مستلزمات التعليم، وغير ذلك من المصروفات الرأسمالية. ويجرى تصميم مساعدة تقنية شاملة لدعم القدرات المالية والإدارية والتعليمية للمدارس، ولتحسين مناخ الأعمال أمام التعليم الخاص، ودعم تنمية الموردين المستقلين للخدمات التعليمية اللازمة للمدارس الخاصة.

إن عددا قليلا من البنوك المحلية هو الذى يقرض المدارس الخاصة التى تبدأ من الحضانة حتى الصف ١٢ فى غانا، ومن يفعل ذلك منها يقدم قروضا لمدة تقل عن العامين، وذلك أمد أقصر من أن يدعم مشروعات التوسع أو التحديث. ومن هنا تسير المشروعات بطريقة تدريجية بطيئة، فى حين تفقد المدارس الإيرادات ولا تستطيع مسايرة النمو فى الطلب على التعليم الخاص. وستساعد الكفالة المقدمة من المؤسسة للبنك الائتمانى على إطالة أمد آجال استحقاق القروض إلى ما بين ثلاث وخمس سنوات، وهو أمد أكثر ملاءمة لاستثمار رأس المال. وتأمل المؤسسة فى وضع نموذج يمكن التوسع فيه فى كل أنحاء غانا وتطويعه وتكراره فى كل أرجاء أفريقيا جنوب الصحراء.

ALICE LIN

الشبكة العالمية لمدارس إدارة الأعمال

أقامت المؤسسة شراكة مع مدارس إدارة الأعمال فى كل أنحاء العالم لتدعيم مهارات مديرى مشروعات الأعمال فى البلدان النامية. وحتى الآن جندنا هيئة تدريس من ١٨ مدرسة لإدارة الأعمال فى البلدان الصناعية للمساعدة فى بناء القدرة المؤسسية لنظرائها فى البلدان الأفريقية. وتحسن برامج تجريبية تنفذ مع مدارس إدارة الأعمال فى أفريقيا جنوب الصحراء، فرص حصول قادة المستقبل على تعليم عالى النوعية فى مجال الإدارة، وتحسن إمكانات نقل الممارسات الأفضل فى مجال التعليم والتدريب، وتقوى العلاقات بين المؤسسات والمجتمعات المحلية المحيطة بها. وتهدف هذه الجهود إلى تعظيم تأثير معارف ومهارات القطاع الخاص على المستوى المحلى.

وفى هذا العام، ضم مشروع تجريبى ما يزيد على ٦٠ من أعضاء هيئات التدريس الأفارقة من ٢٠ مدرسة لإدارة الأعمال فى المنطقة، فى دورة مكثفة عن أساليب التدريس المستندة للممارسة ودراسة الحالات. وقد اشترك فى تنظيم ورشة العمل، هذه معهد جوردون لعلوم إدارة الأعمال فى جنوب أفريقيا، ومدرسة إدارة الأعمال فى لاجوس فى نيجيريا، بمشاركة من كليات إدارة الأعمال فى جامعات كولومبيا وهارفرد و IESE . كما عقدت المؤسسة هذا العام أيضا، مؤتمراً لعمداء ومديرى مدارس إدارة الأعمال الأفريقية، أعلن المشاركون فيه إقامة رابطة إقليمية لمدارس إدارة الأعمال. وللإطلاع على المزيد عن عمل المؤسسة مع مدارس إدارة الأعمال انظر *www.ifc.org/gbsn*.

مساعدة المؤسسات الناجحة على النمو

COURTESY OF RIO BRAVO

إضافة إلى استثمار رأس المال، تساعد المؤسسة الشركات على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة بتحسين تنظيم وإدارة الشركات والارتقاء بالأداء البيئى والاجتماعى.

ونحن نساعد على نحو متزايد المتعاملين معنا لآجال طويلة على توسيع مشروعات أعمالهم ومد نطاقها لقطاعات أو بلدان أخرى.

رغم أن تحديات التنمية لا تزال هائلة، فإن عددا من الأسواق الناشئة ومؤسسات خاصة فرادى تحقق تقدما لافتا للنظر. وعلى نحو متزايد، فإن المؤسسة تبنى علاقات طويلة الأجل مع العملاء الناجحين.

وحالياً تلتمس الشركات والمؤسسات المالية التى ساندناها فى المراحل الأولى من نموها، خبرتنا للارتقاء بعملياتها. ونحن نساعد هذه الشركات على تمويل التحسينات الرأسمالية، واجتذاب المستثمرين الاستراتيجيين، وحشد التمويل الإضافى من البنوك التجارية. ونساعدها فى جعل ممارساتها فى مجال الأعمال وامتثالها لضوابط البيئة أكثر اتساقا مع المعايير الدولية، وتحسين قدرتها على المنافسة وهى تستعد لتوسيع أو تطوير خطوط أعمال جديدة. كما نساعد فى الحث على تحقيق زيادة سريعة فى الاستثمار الخاص بين البلدان النامية. إذ تتوافر لهذه الاستثمارات الإقليمية «بين الجنوب والجنوب» إمكانية مد نطاق التنمية إلى المناطق الأقل تطورا وإلى أشخاص كثيرين لم يستفيدوا بعد من النمو – ولهم أهمية فى مجال الأعمال بالنسبة لكثيرين من عملائنا.

تنظيم وإدارة الشركات

تركز المؤسسة على تنظيم وإدارة الشركات فى استثماراتها وعملياتها الداخلية، كذلك تقدم المؤسسة المساعدة التقنية للشركات والمؤسسات المالية التى تسعى لتحسين ممارساتها. وتعمل إدارة مشتركة مع البنك الدولى كغرفة مقاصة للمعارف والموارد، بما فى ذلك التقييمات التى يجريها البنك على المستوى القطرى، وتوصيات السياسة المقدمة للحكومات. كما تستضيف المؤسسة المنتدى العالمى لتنظيم وإدارة الشركات، وهو مركز لأفضل الممارسات يموله المانحون.

وقد طورت المؤسسة منهجا يتيح لنا تقليل المخاطر المرتبطة بتنظيم وإدارة الشركات مع الإسهام فى تطوير أفضل الممارسات. كما تنظم المؤسسة، وتشارك فى مؤتمرات وحوارات سياسية لبناء تفاهم عالمى للمنافع التى تعود على دوائر الأعمال من الارتقاء بممارسات التنظيم والإدارة فى الشركات. وكما يتضح بجلاء من الأقسام الإقليمية من هذا التقرير، فقد ساعدت جهودنا عملاء كثيرين على أن يصبحوا روادا فى أسواقهم، وتحسين فرصهم فى الحصول على رأس المال طويل الأجل، والقيام بدور أكبر فى النمو الاقتصادى.

NEERAJ JAIN

برنامج تمويل التجارة العالمية

سيدعم برنامج تمويل التجارة العالمية الذى استهدفته المؤسسة فى السنة المالية ٢٠٠٥، التجارة مع الأسواق الناشئة على الصعيد الدولى. وهو يوسع نطاق، ويكمل قدرة البنوك على تقديم التمويل التجارى بتوفير تغطية للمخاطر فى الأسواق الصعبة. والبرنامج الذى تبلغ قيمته ٥٠٠ مليون دولار، والموجه إلى بنوك فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، متاح لكل البنوك الإقليمية والدولية التى تصدق عليه. وتتيح الشبكة الناجمة عن ذلك للمشاركين، تمويل تجارتهم بطريقة مواتية من خلال أى بنك نظير فى البرنامج.

وستقدم المؤسسة ضمانات جزئية، وكاملة بشأن مخاطر السداد فى البنوك فى أكثر من ٧٠ من البلدان النامية والتى تمر بمرحلة انتقال، بهدف زيادة حصة البلدان النامية فى التجارة العالمية وتشجيع تدفق السلع والخدمات «بين الجنوب والجنوب». وستستخدم الضمانات أساسا لدعم التجارة قصيرة الأجل، بيد أنها ستنطبق أيضا على آماد أطول أجلا، بما يصل إلى ثلاث سنوات، بالنسبة للواردات من السلع الرأسمالية. وبالإضافة لذلك، ستقدم المؤسسة دفعات نقدية مقدما تسبق التصدير وتوفر المساعدة التقنية والتدريب للبنوك المحلية وتساعدها على تحقيق أفضل معايير المهنة فى مجال التجارة.

وتتصدر المؤسسة عملية تطبيق هذا النهج الجديد، لأن تمويل التجارة يلعب دورا حاسما فى النمو الاقتصادى. وتدعم هذه المبادرة المؤسسات المالية المحلية وتساعد الشركات الصغرى التى تحتاج لتمويل تجارى لكى تنمو.

NILUFAR MUKHAMMADKULOVA

كازاخستان: المساعدة فى بدء صناعة التأجير التمويلى

جمعت المؤسسة معا بين بنك طوران علم، وهو من أكبر بنوك كازاخستان، وشركة ORIX اليابانية وشركة ORIX الباكستانية للتأجير التمويلى، فى مشروع مشترك للتأجير التمويلى يسمى BTA-ORIX وذلك لدعم صناعة التأجير التمويلى فى كازاخستان. وسيعزز الاستثمار القدرة المؤسسية للشركات ويزيد قاعدة رأسمالها، ويساعدها على توسيع نطاق عملياتها لخدمة احتياجات القطاع الخاص فى البلاد. وإذ يجلب المشروع المشترك الخبرة التقنية من نظيره فى باكستان، فإنه يدعم أيضا قدرة شركة BTA-ORIX للتأجير التمويلى على إدارة المخاطر ويقوى التنظيم والإدارة فيها.

وقد استثمرت المؤسسة ١,٢ مليون دولار لشراء حصة من أسهم رأس المال قدرها ١٠ فى المائة وتقدم قرضا ممتازا يصل إلى ٥ ملايين دولار. ويمثل المشروع أول استثمار للمؤسسة فى صناعة التأجير التمويلى فى كازاخستان بعد العمل من خلال شراكتنا للمؤسسات الخاصة، لوضع إطار تنظيمى وقانونى مناسب لصناعة التأجير التمويلى فى البلاد.

ويظهر المشروع التزام المؤسسة بدعم التأجير التمويلى فى كل أنحاء آسيا الوسطى، حيث إنه يقدم بديلا للتمويل الفعلى لأجل لمشروعات الأعمال الصغرى التى تسعى للارتقاء بأصول طويلة الأجل وتحسين قدرتها على المنافسة. كما سيساعد المشروع شركة BTA-ORIX للتأجير التمويلى على ضمان فرص الحصول المستقل على تمويل القطاع الخاص المستدام بمجرد أن يتوافر لها سجل طيب فى الاقتراض. وتساعد مشاركة المؤسسة فى إرساء معايير عالية للعمليات وللتنظيم والإدارة من أجل صناعة الخدمات المالية فى كازاخستان.

التركيز على المجالات التى تكون الاحتياجات فيها أشد

NEERAJ JAIN

لا يستطيع القطاع الخاص أن يعاون فى رفع مستويات معيشة الفقراء فى البلدان النامية، إلا إذا كان المناخ الاقتصادى مساعدا على القيام بالاستثمار، وخلق الوظائف وزيادة الإنتاجية. وتتعاون المؤسسة مع البنك الدولى والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار، فى تحديد وسائل دعم المناخ المواتى للنمو. وبعض البلدان فى حاجة للمساعدة فيما يتعلق بأساسيات جذب الاستثمار الأجنبى. ويحتاج البعض الآخر إلى خبرتنا لضمان أن تكون تنمية الأعمال منصفة، وتصل مثلا إلى المناطق الأقل حضرنة، ولعدد أكبر من النساء والمجموعات التى كانت مستبعدة من المشاركة الاقتصادية الكاملة.

تدعيم مناخ الاستثمار

تعمل المؤسسة والبنك الدولى معا فى مسح وتقييم مناخ الاستثمار فى البلدان النامية. وقد أقيمت قاعدة بيانات للمسوح، تتيح للحكومات التى تنظر فى الإصلاح، الحصول على بيانات من ٣٠ ألف شركة. وإضافة لذلك، تنشر المؤسسة والبنك التقرير السنوى «للقيام بالأعمال»، الذى يوفر مؤشرات موضوعية قابلة للقياس الكمى عن لوائح الأعمال فى ١٤٥ بلدا، وجهود الإصلاح فى أكثر من ٣٠ بلدا حركتها البيانات والتوصيات الواردة فى أول طبعتين. كما أن مناخ الاستثمار هو محور تقرير عن التنمية فى العالم لعام ٢٠٠٥ الذى أصدره البنك الدولى.

COURTESY OF NOVOBANCO

الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستثمار الأجنبى

تقدم عملية مشتركة بين المؤسسة والبنك الدولى، وهى إدارة الخدمات المتعلقة بالاستثمار الأجنبى، المشورة لحكومات البلدان النامية فيما يتعلق بكيفية اجتذاب رأس المال الأجنبى المباشر والاحتفاظ به وتعظيم أثره على الحد من الفقر. ومنذ ١٩٨٥، قدمت الإدارة المشورة لما يزيد على ١٣٠ بلدا وأكثر من ٦٠٠ مشروع. وتجرى الإدارة دراسات للتشخيص، وتساعد فى تصميم الحلول، وتعاون فى تنفيذ توصياتها.

وقد أكملت الإدارة ٧٤ مشروعا فى السنة المالية ٢٠٠٥. وشملت هذه المشروعات ١٦ نشاطا لإدارة المعرفة، وبصفة خاصة أربع وقائع إقليمية للتعليم بِشأن قضايا مناخ الاستثمار، عقدت فى بانكوك وكيب تاون، وأسطنبول وواشنطن.

وتنسق الإدارة أنشطتها مع أقسام أخرى من مجموعة البنك الدولى، ومع المانحين الثنائيين، وتعمل بصورة متزايدة مع التسهيلات الإقليمية للمؤسسة. وتشمل الأمثلة التعاون مع شراكة المؤسسات الخاصة فى ماجادان فى الشرق الأقصى لروسيا، ومع شراكة المشروعات الخاصة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى مصر وتسهيل تنمية المشروعات فى جنوب آسيا فى بنجلاديش.

MICHAEL WILD

MICHAEL WILD

ALEX BAND

مبادرات جديدة توسع المدى الذى نصل إليه

فى هذا العام، بدأت المؤسسة والبنك الدولى مبادرة لدعم مشروعات الأعمال الجماهيرية، التى تساعد الفقراء والمهمشين على توسيع الأنشطة المدّرة للدخل التى تجعلهم يلجون اقتصاد السوق. وتوفر المبادرة المساعدة التقنية وتستثمر «رأس المال الصبور» لدعم فرص وصول المنظمات للأسواق، وبناء القدرة الإدارية، وهيكل رأس المال. وقد يكون من يتلقون العون من الساعين للربح أو من غير الساعين إليه. وجرى تنفيذ مشروعات رائدة فى أفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، وتعمل المبادرة على وضع نهج شامل لدعم مشروعات الأعمال الجماهيرية.

كما استهلت المؤسسة برنامج أسواق روح المبادرة بإقامة المشروعات للجنسين، وهو برنامج يتصدى لعدم المساواة بين الجنسين – بما فى ذلك فى مناخ الاستثمار، وفرص الحصول على التمويل، ومهارات إدارة الأعمال – مما يحول دون استفادة النساء من قدراتهن الاقتصادية فى الأسواق الناشئة. ولتوسيع الفرص المتاحة لمنظمات المشروعات من النساء، وتقليل القيود على مشاركة المرأة فى الاقتصاد الرسمى، يدرج البرنامج قضايا المساواة بين الجنسين فى عمل المؤسسة. ومحور تركيزه الأساسى هو أفريقيا جنوب الصحراء حيث تدير النساء نحو ٤٠ فى المائة من مشروعات الأعمال لكن فرص حصولهن على التمويل قليلة.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

فى كثير من البلدان النامية، تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة – الشركات التى يعمل بها من ١٠ عمال إلى ٣٠٠ عامل وتبلغ مبيعاتها السنوية من ١٠٠ ألف دولار إلى ١٥ مليون دولار – مصدرا أساسيا للعمالة ووسيلة حاسمة لتحقيق النمو الاقتصادى والحد من الفقر. ومن أولويات المؤسسة، تعزيز هذه الشركات وكذلك المشروعات الصغيرة جدا التى يقل عدد عمالها عن ١٠ ورقم مبيعاتها عن ١٠٠ ألف.

وفى السنة المالية ٢٠٠٥، ركزت الارتباطات المقدمة إلى المؤسسات على المشروعات الصغرى مثل مؤسسات التمويل الصغيرة جدا والبنوك وشركات التأجير التمويلى، وبلغت ١,١ مليار دولار بعد أن كانت ٧١٨ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٤. كما ندعم المشروعات الصغرى من خلال برامجنا لتقديم المساعدة التقنية، مما يساعد فى خلق مناخ سياسى أكثر مواتاة بالنسبة لمشروعات الأعمال المحلية وبناء قدرة المؤسسات المالية التى تمول المشروعات الصغيرة، وتوسيع نطاق خدمات الأعمال المتاحة لهذه المشروعات.

وتساعد المؤسسة مشروعات الأعمال الصغرى من خلال شبكة من التسهيلات الإقليمية، التى تصمم الخدمات بما يناسب الوفاء بالطلب المحلى، وكذلك برنامج مؤسسة التمويل الدولية والمؤسسة الدولية لتنمية المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة فى أفريقيا جنوب الصحراء، وبرامج الربط التى تمد منافع استثمارات المؤسسة الكبيرة إلى الشركات والمجتمعات المحلية، ومبادرة تدعيم مشروعات الأعمال الجماهيرية (انظر الإطار)، وغير ذلك من العمليات التى يمولها المانحون.

ضمـــان الاستدامـــة

KENJI YUHAKU

لا تدعم تنمية القطاع الخاص رسالة المؤسسة إلا إن كانت مستدامة – إلا إذا قدمت مساهمة إيجابية طويلة الأجل فى الاقتصاد وحدت بذلك من الفقر وحسنت مستويات المعيشة.

ويساعد إدماج القضايا البيئية والاجتماعية والمتعلقة بإدارة وتنظيم الشركات مع العوامل المالية والاقتصادية، فى ضمان تحقيق جهودنا لمنافع طويلة الأجل للناس والمناطق والقطاعات الأشد احتياجا. كما يتيح لنا مشاركة أكثر شمولا مع شركائنا، ويقلل خطر الاستثمار الخاص بالنسبة لكل المعنيين، ويدعم الروابط بين الشركات والمجتمعات المحلية التى تعمل فيها. وقد أصبحت المؤسسة رائدا فى مجال جعل تنمية القطاع الخاص أكثر استدامة – لكل هذه الأسباب – ولان هناك مبررا للقيام بذلك يتعلق بالأعمال. وخبرتنا فى مجال الاستدامة هى بدورها، سبب رئيسى فى أن عملاءنا ممن تتوافر لهم خيارات أخرى للتمويل، يؤثرون العمل مع المؤسسة.

وتولى المؤسسة العناية اللائقة فى مجال التنظيم والإدارة والبيئة والمجال الاجتماعى فى عمليات الاستثمار التى تقوم بها. كما أن الاستدامة محور تركيز فى كثير من المساعدة التقنية التى نقدمها وفى أعمال المشورة التى نوفرها لعملائنا، كما يرد تفصيلا فى كافة أرجاء هذا التقرير. وإضافة لذلك فإننا نكفل حصول المسئولين الأساسيين فى المؤسسة على تدريب جاد بشأن هذه القضايا. وحتى الآن، شارك نحو ٥٥٥ من العاملين فى برنامج التعلم بشأن الاستدامة. وجرى تقديم التدريب فى مكاتبنا الإقليمية وكذلك فى واشنطن، وحضره عملاؤنا وشركاؤنا وغيرهم من أصحاب المصلحة. كما تتعاون المؤسسة مع المجتمع الدولي بشأن العديد من المبادرات الرئيسية، بما فى ذلك أهداف الألفية الإنمائية (انظر ص ١٦).

وخلال السنة المالية ٢٠٠٥، زادت المؤسسة مواردها المكرسة لقياس كل من تأثيرها الإنمائى وبصمة عملياتها البيئية والاجتماعية. وترد تغطية تفصيلية لهذه القضايا فى تقرير *الاستدامة* السنوى الذى تصدره المؤسسة. (انظر أيضا القسم المتصل بذلك والمعنى بفريق تقييم العمليات، ص ٦٨).

تحديث سياسات المؤسسة ومبادئها التوجيهية

لمعايير المؤسسة البيئية والاجتماعية تأثير واسع على القطاع الخاص، سواء من خلال عملنا مع عملائنا أو من خلال اعتماد البنوك التجارية الأساسية لمبادئ اكويتور على نطاق واسع (انظر الإطار). ولضمان أن تظل المعايير ملائمة لسوق تتطور سريعا، مضت المؤسسة قدما هذا العام فى إجراء استعراض متكامل لسياساتنا القائمة المتعلقة بالضمانات، والسياسة المعنية بالإفصاح عن المعلومات، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالبيئة والصحة والأمان.

وتضمن الاستعراض عملية تشاور واسعة مع أصحاب المصلحة فى كل أنحاء العالم، بما فى ذلك الحكومات، وعملاؤنا وشركاؤنا، وممثلو المجتمع المدنى. وتم عرض ما أسفر عن ذلك من تنقيح شامل لسياساتنا ومبادئنا التوجيهية على إدارة المؤسسة فى يوليو ٢٠٠٥، على أن يعقب ذلك مناقشة المجلس له. ومن المتوقع أن يبدأ سريان السياسة الجديدة المعنية بالاستدامة الاجتماعية والبيئية ومعايير الأداء، خلال ٢٠٠٦. وللإطلاع على مزيد من المعلومات، انظر *www.ifc.org/policyreview*.

مبادئ اكويتور: الارتقاء بمعايير صناعة تمويل المشروعات

تتعاون المؤسسة من خلال مبادئ اكويتور مع قطاع مالى اعرض للوفاء بالحاجة إلى توافر مسئولية اجتماعية أكبر بين مقدمى رأس المال. والمبادئ التى أعلنت فى يونيو ٢٠٠٣, هى مجموعة طوعية من المبادئ التوجيهية البيئية والاجتماعية للإقراض بهدف تمويل المشروعات التى تستند إلى معايير المؤسسة وإجراءاتها. ويقدر أنها سارية حاليا فى نحو ٨٠ فى المائة من سوق تمويل المشروعات على النطاق العالمى. وحتى الآن، اعتمدت ٣٢ مؤسسة مالية هذه المبادئ، وتشمل المجموعة على نحو متزايدا مؤسسات من الأسواق الناشئة، وكانت أربعة بنوك برازيلية من بين من اعتمدوها فى السنة المالية ٢٠٠٥. وإذا كانت المؤسسة قد ساعدت فى تدريب المهنيين العاملين فى بنك اكويتور على تطبيق المبادئ فإن المؤسسات قامت بدورها وشاركت كأصحاب مصلحة فى استعراض سياسة المؤسسة.

المؤسسة تحارب الإيدز

يساعد برنامج «المؤسسة تحارب الإيدز» الشركات العميلة على تكثيف مشاركتها فى محاربة فيروس ومرض الإيدز. ومن خلال هذا البرنامج، تعمل المؤسسة مع العملاء فى تحليل المخاطر التى يمثلها المرض بالنسبة لمشروعات الأعمال وتقدم إرشادا بشأن تصميم وتنفيذ برامج التوعية والوقاية والعناية الموجهة للقوى العاملة والمجتمعات المحلية المحيطة.

وقد بدأنا خلال السنة المالية ٢٠٠٥، فى تقديم مساعدات تقنية استراتيجية فى جنوب آسيا، حيث تجارى الشركات الهندية الأموال التى تتلقاها من خلال «تسهيل مواطنية الشركات» التابع للمؤسسة. وتكثف أول شركتين، وهما مؤسسة أسمنت أمبوجا وشركة أبوللو للإطارات، برامجهما للتوعية والوقاية من فيروس ومرض الإيدز فى أماكن العمل والمجتمع المحلى، وكذلك تعززان قدرات عيادتهما لعلاج الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسى والوقاية من فيروس الإيدز واكتشافه بين سائقى شاحنات المسافات الطويلة.كذلك تظل الشراكات مع الشركات الأفريقية، بما فى ذلك توفير التدريب لمشروعات الأعمال الصغرى، محورا أساسيا للبرنامج (انظر الإطار ص٣٢). وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر *www.ifc.org/ifcagainstaids*.

VLASSIS TIGKARAKIS

تمويل الكربون: البناء من أجل المستقبل

تساعد المؤسسة البلدان النامية على المشاركة فى سوق تنمو سريعا لائتمانات الكربون. ونحن نسخر خبراتنا ومعارفنا فى تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص فى البلدان النامية، للمساعدة فى التخفيف من الأخطار المقترنة بتحقيق تخفيضات فى الانبعاثات بموجب آليات مرنة للتبادل حددها بروتوكول كيوتو. فعلى سبيل المثال سيساعد الاستثمار الذى قمنا به هذا العام فى أسهم شركة Ag Cert الدولية، ما يزيد على ٥٠٠ مزرعة للماشية فى أمريكا اللاتينية على جمع غاز الميثان الناجم عن بقايا الحيوانات والتخلص منه، وتوليد إيرادات من خلال ائتمانات الكربون. كما بدأنا التعاون مع شركاء من القطاع الخاص فى تصميم المنتجات المالية ذات الصلة وطرحها وإدارتها، بهدف تحمل مخاطر مثل هذه المعاملات فى حساب المؤسسة نفسها. وبالإضافة لذلك، تدير المؤسسة تسهيلين لشراء تخفيضات الانبعاثات نيابة عن هولندا. وفي السنة المالية ٢٠٠٥، ابرم هذان التسهيلان اتفاقيات لشراء تخفيضات فى الانبعاثات مع عميلين. مؤسسة Brascan Energetica فى البرازيل، والتى تبنى وتدير مرافق للطاقة الكهرومائية تعمل بمياه الأنهار، وذلك للحلول محل جيل من الوقود الاحفورى، وشركة Balrampur Chini Mills Limited، وهى من أكبر شركات إنتاج السكر فى الهند، والتى طورت بدعم من المؤسسة مشروعين للتوليد المشترك للطاقة، يستخدمان الغاز الحيوى، مما يقلل الاعتماد على الوقود الاحفورى. وتمثل هذه الاتفاقيات ما مجموعه ٤,٥ مليون من ائتمان الكربون ومن المتوقع أن تزيد قيمة العقد على ٢٥ مليون دولار.

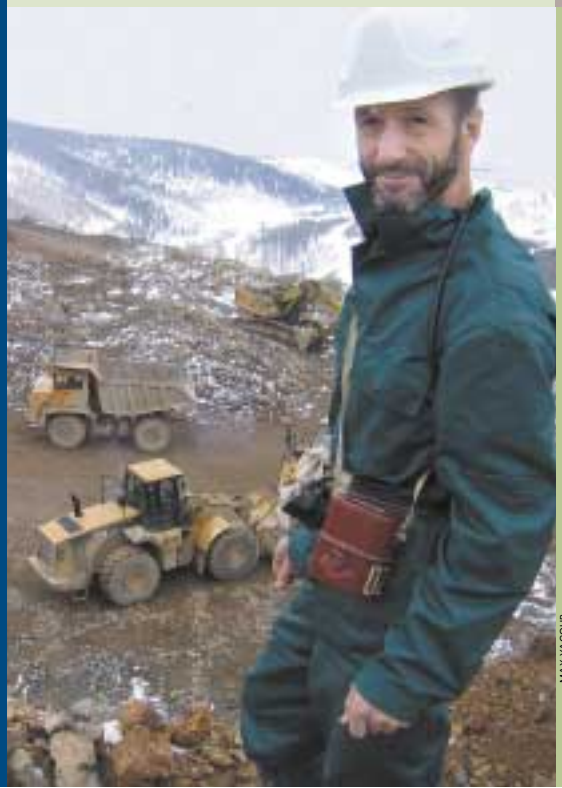

MAX YACOUB

إحداث فرق فى الصناعات الاستخراجية

فى ارتباط مع البنك الدولى والوكالة الدولية متعددة الأطراف لضمان الاستثمار، بدأت المؤسسة فى تنفيذ مجموعة من الاقتراحات بغرض تحسين التنظيم والإدارة، وإدارة الإيرادات، ومشاركة مجتمع الصناعات الاستخراجية – النفط والغاز والتعدين – التى نستثمر فيها. ويعكس هذا «استعراض الصناعات الاستخراجية الأخير» الذى تضمن تقييمات مستقلة لمشاركة مجموعة البنك الدولى فى هذا القطاع. وخلال السنة المالية ٢٠٠٥، صادق المجلس على رد المؤسسة، والبنك الدولى، والوكالة الدولية متعددة الأطراف لضمان الاستثمار. وتقيم مجموعة البنك فريقا استشاريا للصناعات الاستخراجية، يعتمد على خبرة ممثلين بارزين من طائفة من مجموعة أصحاب المصلحة لتوفير المشورة، والمنتدى اللازم لمناقشة قضايا أساسية فى هذه الصناعات. وكجزء من الالتزام الشامل بالاستدامة، ستزيد مجموعة البنك أيضا استثماراتها فى الغاز الطبيعى والطاقة المتجددة، وكذلك فى المشروعات التى تحسن كفاءة استخدام الطاقة.

بنك رابطة وكالات التنمية الاقتصادية المحلية الكمبودية يحصل على جائزة الريادة التى تمنحها المؤسسة للعملاء

تقدم المؤسسة جائزة سنوية للريادة تمنحها للعملاء تقديرا للشركات العميلة التى تحقق نجاحا كبيرا، وقد أسهمت هذه الجائزة اتساقا مع رسالة المؤسسة، إسهاما كبيرا فى تحقيق التنمية المستدامة. وذهبت الجائزة هذا العام لبنك الرابطة المذكورة، وهو بنك خاص رائد يخدم المؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة فى كمبوديا.

وبدعم من المؤسسة، حولت الرابطة نفسها من منظمة غير حكومية تركز على التنمية الريفية، إلى بنك تجارى من الدرجة الأولى. وقد بدأت الرابطة التى أنشئت فى ١٩٩٣، انتقالها إلى بنك يقدم كامل الخدمات فى ١٩٩٨، وتلقت فى ذلك مساعدة من تسهيل ميكونج لتنمية القطاع الخاص التابع للمؤسسة، ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ووكالات دولية أخرى تقدم المعونة. ومن خلال الاستثمارات فى ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤، اشترت المؤسسة حصة فى أسهم الرابطة، وحشدت المستثمرين الآخرين، وقدمت التمويل اللازم لتوسيع فرص الإقراض الذى يقدمه البنك للمشروعات الصغيرة جدا. وكان التحول ناجحا: إذ أصبحت الرابطة حاليا ثانى أكبر بنك فى كمبوديا من حيث حصتها فى السوق من القروض القائمة، وقد تجاوزت ربحيتها القوية أهداف الأعمال وجعلتها الأعلى أداء بين مؤسسات التمويل الصغير جدا على النطاق العالمى.

وبفروعها ومكاتبها التى تبلغ ١٣٦ فرعا ومكتبا، وسعت الرابطة تغطيتها لما يربو على ١٣٠ ألف مقترض نشيط وإلى مناطق لا تخدمها المؤسسات المالية الرسمية عادة. ونحو ٦٦ فى المائة من عملائها من النساء. وكجزء من جهودها لرفع مستويات المعيشة، أدخلت منتجا للقروض من أجل مرافق توليد الكهرباء الصغيرة التى تخدم المناطق النائية، واستثمرت فى البنية الأساسية للاتصالات لدعم تحويل النقود بين فروعها الريفية. كما تلتزم الرابطة بأفضل ممارسات الصناعة فى تدريب العاملين ومكافأتهم، واعتمدت على خبرة المؤسسة فى تطبيق إدارة بيئية فعالة.

ويبين نجاح الرابطة كيف يخلق تقديم خدمات مالية لمنظمى المشروعات منخفضى الدخل، وعيا سليما فى مجال الأعمال فى الأسواق الناشئة، ويفيد كنموذج للدور الذى ينبغى أن تقوم به المؤسسات المماثلة فى شتى أنحاء العالم.

COURTESY OF ACLEDA (3)

JOHN KELLS

SANJIVA SENANAYAKE

SANJIVA SENANAYAKE

مساعدة القطاع الخاص على التصدى لاعصار تسونامى فى المحيط الهندى

أثّر إعصار تسونامى المدمر فى ديسمبر ٢٠٠٤ على عدة إقتصادات فى شرق آسيا وجنوبيها. وعلى الفور أنشأت المؤسسة برنامجا تعويضيا للمنح لشركاء مختارين من الشركات فى إندونيسيا والمالديف وسرى لانكا وتايلند. وبتعويض التكاليف التى تكبدتها هذه الشركات فى تصديها لتسونامى، ساعدتها المؤسسة فى زيادة مشاركتها فى جهود الإغاثة. وساعد البرنامج فى إزالة اختناقات البنية الأساسية والتوزيع فى عمليات الإغاثة، وقدم الخدمات الصحية والكهرباء والاتصالات والمياه النظيفة. وارتبطت المؤسسة بتقديم ١,٤ مليون دولار لدعم ١١ مشروعا تغطى محطات معالجة المياه، وإمدادات الكهرباء، وإصلاح المساكن وإعادة تشييدها فى المالديف، وتوفير اللوجستيات لميناء ومطار، ومخيمات للإغاثة، وتوفير الاتصالات السلكية واللاسلكية فى حالات الطوارئ فى سرى لانكا وتنظيف وتعمير المبانى والقوارب فى تايلند.

كما أنشأت المؤسسة تسهيلا خاصا للقروض لدعم انتعاش السياحة فى المالديف وسرى لانكا وتايلند. وبالإضافة لذلك، عقدت المؤسسة ندوات وأجرت تشاورات حول التأمين فى المالديف وسرى لانكا. كما قدمت المؤسسة ١٥٠ ألف دولار من صندوق طوارئ الشركات الخاص بها إلى برنامج تديره مجموعة بنك التنمية الوطنى فى سرى لانكا لإصلاح أو استبدال قوارب ومعدات الصيد التى دمرها تسونامى.

منذ مستهلها، أصبحت مؤسسة التمويل الدولية أول منظمة متعددة الأطراف تجعل النهوض بالمشروعات الخاصة هدفا أساسيا لها. واليوم، لا تزال واحدة من بضع مؤسسات قليلة متعددة الأطراف تتحمل كامل المخاطر التجارية إلى جانب المستثمرين من القطاع الخاص فى الأسواق الناشئة. وقد تم طرح فكرة إقامة مؤسسة تحفز استثمارات القطاع الخاص فى البلدان الفقيرة – تكمل الإقراض الذى يقوم به البنك الدولي للحكومات – عند تأسيس البنك وصندوق النقد الدولى فى ١٩٤٤. وفى صيف ١٩٥٦، وضعت قروض المؤسسة الأولى، المقدمة لمشروعات صناعية فى البرازيل والمكسيك، مجموعة البنك الدولي على طريق تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة.

وخلال نصف قرن من النمو، ظلت المؤسسة أكبر مصدر متعدد الأطراف للقروض وتمويل أسهم رأس المال لمشروعات القطاع الخاص فى البلدان النامية، بل وصكت مصطلح «الأسواق الناشئة» بالنسبة للعملاء الذين نخدمهم. وكنا مستثمرا أساسيا فى أكثر من ٣٣٠٠ شركة، وعنصرا حفازا لشراكات فى الاستثمار التجارى والمساعدة التقنية، ونصيرا لأفضل الممارسات بتوفير الخبرة العالمية لمساعدة الشركات والكيانات الحكومية التى نعمل معها. وقمنا بدور رائد فى إقرار الاعتراف بأن البلدان النامية والتى تمر بمرحلة انتقال توفر فرصا مستدامة ومستقرة للأعمال. وستحتفل المؤسسة بإنجازاتها فى ٢٠٠٦، بالتزام متجدد بتقديم منتجات وخدمات مبتكرة لعملائنا وتوسيع تأثيرنا على التنمية.

٥٠ عاما

١٩٥٦ - ٢٠٠٦

الهيكل التنظيمى لمؤسسة التمويل الدولية

تزيد القوة العاملة فى مؤسسة التمويل الدولية على ٢٤٠٠ من العاملين، يمثلون أكثر من ١٢٠ جنسية. ومما يعكس اللامركزية الاستراتيجية للعمليات، أن ٤٥ فى المائة من هيئة العاملين يشتغلون فى مكاتب ميدانية فى نحو ٧٠ بلدا، ولكى تكون الإدارات الإقليمية أقرب إلى العملاء وتصمم الاستراتيجيات والخدمات وفق حاجات البلدان التى تعمل بها، فإنها تتركز فى محاور فى القاهرة وهونج كونج واسطنبول وجوهانسبرج وموسكو ونيودلهى وريودى جانيرو. ويستند كل منها إلى الخبرات العالمية لإدارات الصناعة الكائن مقرها فى واشنطن.

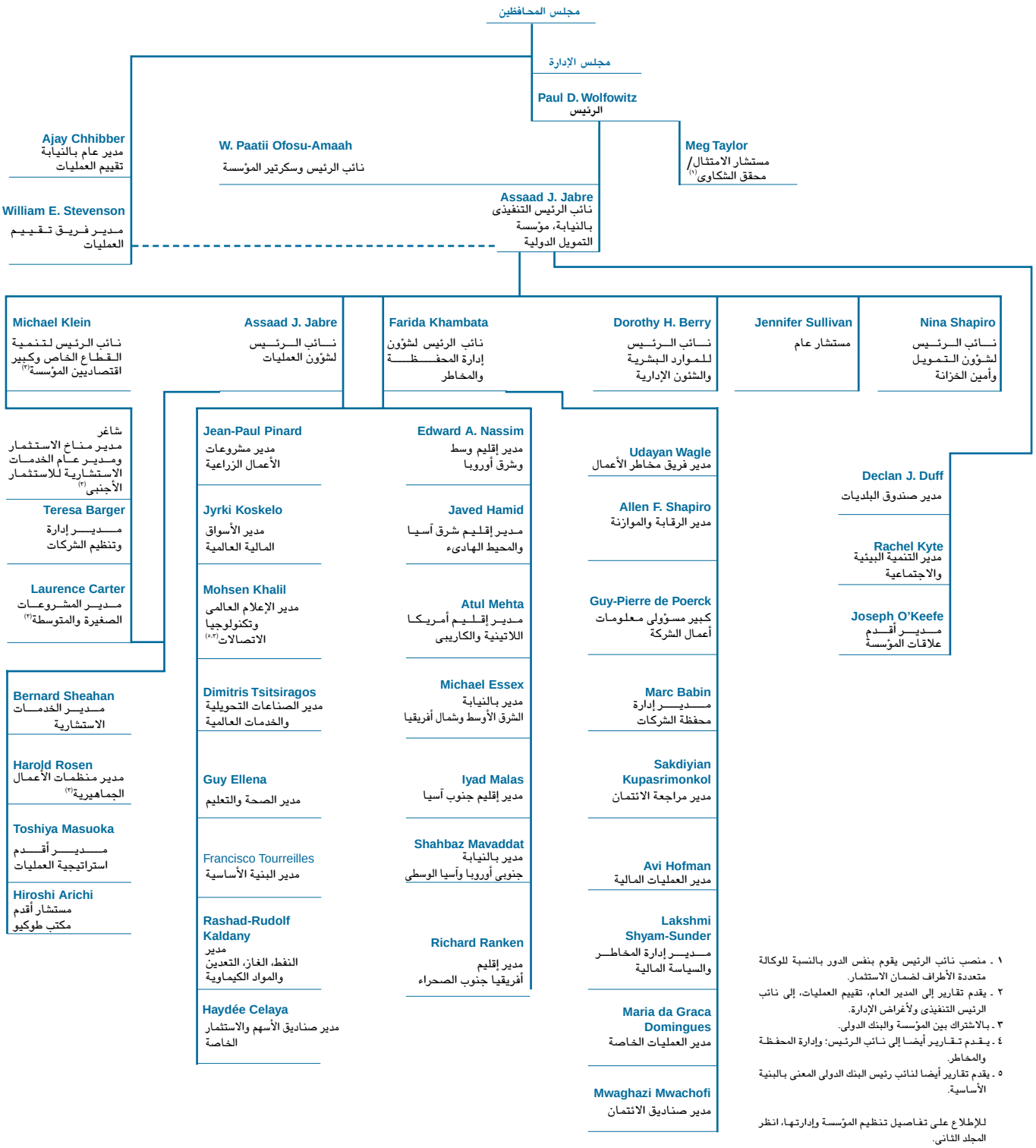

١ ـ منصب نائب الرئيس يقوم بنفس الدور بالنسبة للوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار.
٢ ـ يقدم تقارير إلى المدير العام، تقييم العمليات، إلى نائب الرئيس التنفيذى ولأغراض الإدارة.
٣ ـ بالاشتراك بين المؤسسة والبنك الدولى.
٤ ـ يقدم تقارير أيضا إلى نائب الرئيس: وإدارة المحفظة والمخاطر.
٥ ـ يقدم تقارير أيضا لنائب رئيس البنك الدولى المعنى بالبنية الأساسية.

للإطلاع على تفاصيل تنظيم المؤسسة وإدارتها، انظر المجلد الثانى.

التقريـر الإقليمـــى

TED POLLETT

أفريقيا جنوب الصحراء

تمويل المشروعات ومحفظتها

(بملايين الدولارات)

	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٤*	السنة المالية ٢٠٠٥**
التمويل المرتبط به لحساب المؤسسة	١٤٠	٤٠٥	٤٤٥
قروض	٩٣	٢٤٢	٣٥٧
أسهم	٢٨	٨١	٣٦
ضمانات وإدارة مخاطر	٢٠	٨٢	٥٢
قروض مشتركة موقعة	٢٦	صفر	صفر
إجمالى الارتباطات الموقعة	١٧٦	٤٠٥	٤٤٥
ارتباطات المحفظة لحساب المؤسسة	١٤٤٨	١٦٠٨	١٦٩٨
قروض	٩٧٤	١٠١٠	١١٨٥
أسهم رأس المال	٤١٤	٤٦١	٣٣٦
ضمانات وإدارة مخاطر	٦٠	١٣٧	١٧٧
المحفظة المرتبط بها والمحجوزة لحساب أخرى (مشاركات فى القروض)	٢٥٤	٢٢٥	١٩٤
إجمالى المحفظة المرتبط بها	١٧٠٢	١٨٣٢	١٨٩٢

تشمل القروض منتجات من نوع القروض وأشباه الأسهم. وتشمل الأسهم منتجات من نوع الأسهم وأشباه الأسهم.

* تشمل الحصة الإقليمية من استثمار LUM Holdings والتى تصنف رسميا باعتبارها مشروعا عالميا.

* تشمل الحصة الإقليمية من استثمار BAPTFF والتى تصنف رسميا باعتبارها مشروعا عالميا.

الارتباطـــات

(بملايين الدولارات)

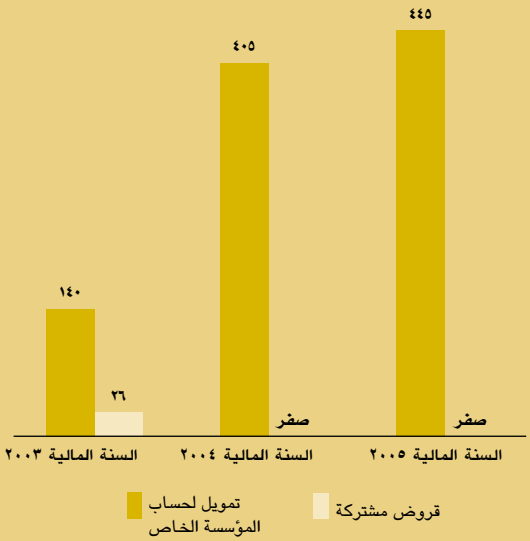

البلدان التى تتعرض فيها المؤسسة لمخاطر أكبر

المحفظة المرتبط بها لحساب المؤسسة الخاص فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٥ (ملايين الدولارات).

نيجيريا	٤١٩
جنوب أفريقيا	١٩١
موزمبيق	١٣٩
الكاميرون	١٢١
كينيا	١١٥

* باستبعاد حصص بلدان فرادى من المشروعات الإقليمية والعالمية.

ارتباطات المشروعات والبلدان

	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٤	السنة المالية ٢٠٠٥
عدد المشروعات	٢١	٢٥	*٣٠
عدد البلدان	١٣	١٢	١٤

* بما فى ذلك استثمارات BAPTFF

تمت مراجعة بعض البيانات من سنوات سابقة. كل المبالغ بالدولار تعكس عملية تقريب.

أنغولا؛ أوغندا؛ بوتسوانا؛ بنن؛ بوركينا فاصو؛ بوروندى؛ تشاد؛ تنزانيا؛ توجو؛ جزر القمر؛ جمهورية أفريقيا الوسطى؛ جمهورية الكنغو الديمقراطية؛ جنوب أفريقيا؛ جيبوتى؛ الرأس الأخضر؛ رواندا؛ زامبيا؛ زمبابوى؛ السنغال؛ سوازيلاند؛ السودان؛ سيراليون سيشل؛ الصومال؛ غينيا؛ غينيا بيساو؛ الكمرون؛ كوت ديفوار؛ كينيا؛ ليبيريا؛ ليسوتو؛ مالى؛ مدغشقر؛ مالاوى؛ موريتانيا؛ موريشيوس؛ موزامبيق؛ ناميبيا؛ النيجر؛ نيجيريا.

فرص جديدة للقطاع الخاص

بلغ النمو فى أفريقيا ٤,٤ فى المائة فى السنة الشمسية ٢٠٠٤, بما يزيد على نسبة الـ ٣,١ فى المائة التى تحققت فى ٢٠٠٣. وقد استفادت المنطقة من انتعاش الاقتصاد العالمى، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتحسن الاستقرار الاقتصادى الكلى، وعمليات التنمية فى بلدان محددة. ومع ذلك، لا يزال النمو أقل من نسبة السبعة فى المائة المستهدفة المطلوبة لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥. وتواجه أفريقيا تحديات هائلة فى مجال تحقيق تنمية القطاع الخاص والتغلب على ضعف مناخ الاستثمار، والافتقار إلى البنية الأساسية، وفيروس ومرض الإيدز، والمنازعات، ونقص رأس المال البشرى.

وتعمل المؤسسة على معالجة قضية التنمية فى أفريقيا بطريقة أشمل من خلال استراتيجية جديدة استهلتها فى السنة المالية ٢٠٠٤. وقد بلغت الاستثمارات المرتبطة بها ٤٤٥ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٥؛ وللمرة الأولى استثمرنا ما يربو على ٤٠٠ مليون دولار فى المنطقة لعامين متواليين. وتركز استراتيجية المؤسسة على توسيع نطاق البرنامج ليستهدف مشروعات الأعمال الصغرى، والتى تشكل جزءا كبيرا من القطاع الخاص فى أفريقيا. وبالنسبة للمشروعات الكبرى، توجه الإستراتيجية دعما أكبر لمراحل تشكيل تنمية المشروعات، وتوسع نطاق دورنا بصورة كبيرة إلى ما وراء تقديم التمويل. ولتحسين مناخ الاستثمار الشامل، تركز المؤسسة أيضا معارفها العالمية وخبرتها المحلية على تقليل قيود الاستثمار التى يواجهها القطاع الخاص.

وتدعو هذه الاستراتيجية لزيادة المساعدة التقنية المقدمة. ومن ثم، فقد صممت المؤسسة برنامجا يستند إلى عمل تسهيل تنمية مشروعات التنمية الإفريقى التابع لها، ولكن بولاية أوسع للنهوض بتنمية القطاع الخاص. وقد اعتمد مجلس المؤسسة هذا البرنامج الجديد وهو شراكة المشروعات الخاصة من أجل أفريقيا فى مارس ٢٠٠٥، وقامت المؤسسة فى البدء بتمويل تكاليف موظفيه الأساسيين وتكاليف تشغيله. وقد حشدت الشراكة من أجل أفريقيا بالفعل مبلغ ٩,٥ مليون دولار من تمويل المانحين وبدأت فى تطبيق خمسة برامج متعددة السنوات للمساعدة التقنية. وشملت هذه البرامج برنامجا إقليميا لدعم التأجير التمويلي فى شرق أفريقيا، وبرنامجا مماثلا للتأجير التمويلي فى غانا يشكل جزءا من المبادرة المشتركة للمشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولى، وبرنامجا لتحسين تنظيمات الأعمال الصغرى فى مدغشقر،ومبادرة لتنمية روح المبادرة بتنظيم المشروعات، التى ستواصل أنشطة تنمية بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناجحة الخاصة بتسهيل تنمية المشروعات الأفريقية.

وكجزء من المساعدة الشاملة المقدمة لمشروعات الأعمال الصغرى، افتتحت المؤسسة مركزا ثانيا لوضع الحلول اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى كينيا هذا العام. وتمول مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاشتراك مع مؤسسة التنمية الدولية أنشطة فى غانا وكينيا ومالى وأوغندا. وبموجب هذه المبادرة أيضا، استثمرت المؤسسة ١,٩ مليون دولار فى ACCION فى نيجيريا لإقامة بنك تجارى جديد للتمويل الصغير جداً (انظر الإطار)، وستكمل هذا أموال للمساعدة التقنية مقدمة من ائتمان وفرته المؤسسة الدولية للتنمية.

وإضافة لذلك، استثمرت المؤسسة فى بنك جديد

ABIGAIL TAMAKLOE

للتمويل الصغير جدا فى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبناء على طلب حكومة البلاد والبنك الدولى، استهلت المؤسسة أيضا مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى موزامبيق. وعلى أساس تجريبى، يقدم البرنامج حزمة متكاملة من رأسمال المخاطرة والمساعدة التقنية لمشروعات أعمال مختارة.

وقد أولت المؤسسة اهتماما خاصا لتحديد فرص الاستثمار الجديدة فى المنطقة. وأسفر هذا الجهد عن ابتكار منتجات مالية من أجل المدارس فى غانا (انظر الإطار ص١٧). كما مولنا مصنعا للأسمنت فى نيجيريا، وهو أكبر استثمار خاص فى البلاد خارج قطاع النفط فى السنوات الأخيرة (انظر الإطار). وللمساعدة فى توسيع التمكين من أسباب القوة الاقتصادية فى جنوب أفريقيا، ارتبطت لمؤسسة بمبلغ ٣٠ مليون دولار لصندوق وست راند للتمكين من أسباب القوة (انظر الإطار).

وتعمل المؤسسة باجتهاد لدعم العلاقات مع العملاء الحاليين. فعلى سبيل المثال استثمرت المؤسسة ٣٥ مليون دولار فى شركة MTN فى نيجيريا، وهى المورد الرئيسى لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية فى البلاد، عقب استثمار قيمته ١٠٠ مليون دولار فى العام الماضى. كما كررنا الاستثمار فى شركة Celtel، وهى شركة إقليمية لتقديم خدمات التليفون المحمول، وشركة تمويل التنمية فى أوغندا، والبنك الصناعى الوطنى فى مدغشقر، وبنك ائتمان الكفالات وبنك دايموند فى نيجيريا، والبنك العام لموريتانيا. وإجمالا بلغت الاستثمارات مع العملاء الذين يتكرر التعامل معهم ١٥٨ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٥.

كما تسعى المؤسسة لمساعدة البلدان الخارجة من المنازعات. واستنادا إلى الاستثمار الأول الذى قمنا به فى أنجولا، استثمرنا حاليا فى شركة NOSSA seguros, وهى شركة تأمين ستساعد فى تحسين كفاءة قطاع التأمين فى البلاد وتستحدث فيه منتجات جديدة.

ويمثل استثمار القطاع الخاص فى البنية الأساسية محور تركيز آخر مهم حيث قمنا بالاستثمار فى شركة شكانكوم، وهو مورد لخدمات الهاتف المحمول فى غانا، كما بدأنا مهام استشارية عديدة بالنسبة للبنية الأساسية واتممنا ولايتنا الاستشارية فى ميناء تاماشا فى مدغشقر بمنح امتياز خاص ناجح.

نيجيريا: مساعدة المشروعات الصغرى فى الحصول على التمويل

تعرقل فرص الفقراء الضعيفة فى الحصول على التمويل بصورة خطيرة، تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والصغيرة جدا فى نيجيريا : فلا تتوافر لنسبة ٨٥ فى المائة من شركات البلاد فرصة الحصول على الائتمان إلا لأجل قصير. وتساعد المؤسسة حكومة نيجيريا فى التصدى للمشكلة. والبنوك التجارية فى البلاد مطالبة حاليا بأن تخصص ١٠ فى المائة من أرباحها قبل دفع الضرائب للاستثمار فى أسهم مشروعات الأعمال الصغرى. وتساعدها المؤسسة فى القيام بهذا من خلال مؤسسة التمويل الصغير جدا الجديدة، التى تخصصت فى تمويل مشروعات الأعمال الصغيرة جدا والصغيرة. وقد بدأت مؤسسة التمويل الصغير جدا برأسمال ابتدائى قدره ٥ ملايين دولار، مع قيام شركة ACCION الدولية بتقديم الخبرة التقنية والإدارية. وقامت المؤسسة باستثمار فى أسهم رأس المال إلى جانب عدة بنوك كبيرة فى نيجيريا، وشركة ACCION هى المستثمر الرئيسى. ويأتى تمويل المساعدة التقنية من برنامج المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وهو جهد تعاونى بين المؤسسة والمؤسسة الدولية للتنمية. وذلك هو أول استثمار للمؤسسة بموجب البرنامج.

وسيساعد تخصص مؤسسة التمويل الصغير جدا فى تبسيط وتيسير إجراءات تقييم الائتمان وتطبيق نظم مصممة خصيصا لإدارة المعلومات ورصد القروض الصغيرة جدا. ومن المتوقع أن يصبح الإقراض الذى تقدمه كفؤا بدرجة عالية فى وقت قصير نسبيا.

نيجيريا : مساعدة صناعة لها دور محورى فى التنمية

تقدم المؤسسة ٧٥ مليون دولار لتشييد وتشغيل مصنع للأسمنت طاقته ٤,٤ مليون طن سنويا فى اوباجانا فى ولاية كوجى فى نيجيريا. وباعتباره أحد أكبر استثمارات المؤسسة فى البلاد أو المنطقة، تتولى تنفيذه شركة Dangote Industries Limited وهى شركة نيجيرية رئيسية متعددة الأنشطة، ويسد المشروع الفجوة فى سوق الأسمنت فى البلاد. ففى حين يتم حاليا استيراد ما يزيد على ٧٥ فى المائة من الاستهلاك السنوى البالغ ١٠,٦ مليون طن، فإن المشروع سيستخدم الحجر الجيرى المتوافر محليا، والجبس، والغاز الطبيعى لإنتاج الأسمنت بسعر تنافسى. وتوافر الأسمنت على نحو أفضل يشجع الاستثمار فى البنية الأساسية، وكذلك فى عمليات التشييد الصناعية والتجارية والسكنية. وتلك حاجات ملحة فى بلد يضم ١٣٤ مليون نسمة.

وسيخلق المشروع فرص العمل ويحسن مستوى المعيشة فى جزء من نيجيريا أنشطته الصناعية محدودة. كما سيخلق الوظائف بصورة غير مباشرة من خلال مشروعات الأعمال الرسمية وغير الرسمية التى تخدم المصنع وموظفيه. وتساعد المؤسسة شركة Dangote Industries على بناء قدرتها وتنفيذ برامج تنمية المجتمع المحلى فى مجالات مثل الإمداد بالمياه، وتنمية مشروعات الأعمال الصغيرة، والتدريب على المهارات، والصحة،بما فى ذلك مكافحة فيرس ومرض الإيدز والملاريا.

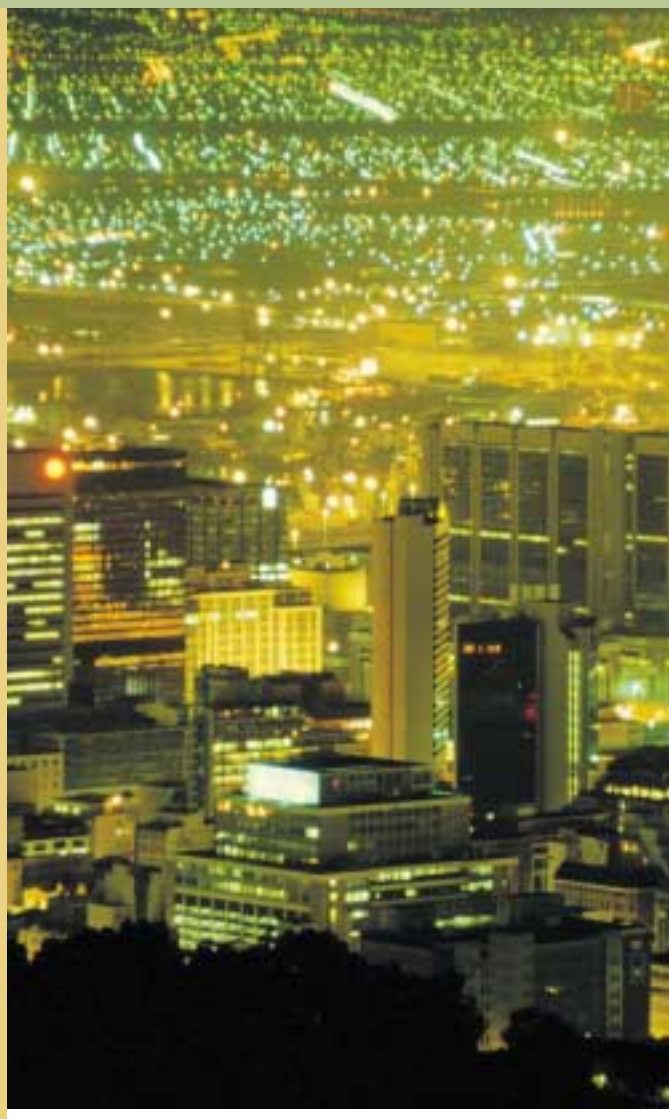

جنوب أفريقيا : التمكين من أسباب القوة فى القطاع المالى

فى ٢٠٠٣، نشر القطاع المالى فى جنوب أفريقيا ميثاقا يلزم بتمليك ربع أسهم المؤسسات المالية لسكان جنوب أفريقيا الذين كانوا قد حرموا من حقوقهم تاريخيا بحلول عام ٢٠١٠. ودعما لجدول أعمال التمكين من أسباب القوة هذا، اعتمدت المؤسسة قرضا أول مسمى بالراند لمدة ٥ سنوات بما يعادل ٣٠ مليون دولار لصندوق فيرست راند للتمكين من أسباب القوة، وذلك لتمويل شرائه لنسبة ٦,٥ فى المائة من الأسهم العادية فى بنك رئيسى، فيرست راند ليمتد. والمشروع جزء من تحول البنك بما يمتثل للميثاق، وسيتم الاحتفاظ بالأسهم المشتراة فى حساب ائتمانى لصالح أربع مجموعات لتمكين السود من أسباب القوة الاقتصادية.

ويساعد المشروع فى نقل ملكية مؤسسة مالية رئيسية، والمنافع الاقتصادية المرتبطة بها، إلى شركاء حسنى السمعة ولهم قاعدة عريضة. وعلى مر الوقت، ستتم خدمة دين الحساب الائتمانى، وستزيد التدفقات النقدية التى تصل إلى مجموعات التمكين من أسباب القوة، مما يعزز مواردها المالية وينشئ ملكية جزئية للسود فى فيرست راند ويخلق لهم سيطرة عليه. كما ستستفيد مجموعات التمكين من أسباب القوة من تنمية المهارات والتدريب للمهندسين والمديرين، والمناصب الكبرى فى داخل المؤسسة، وفرص الحصول على الخدمات المالية والتمويل اللازم للتمكين من أسباب القوة والتوريد والشراء من مشروعات يملكها السود. والمتوقع أن تضع هذه الصفقة مقياسا لمشروعات التحويل مستقبلا فى القطاع المالى فى البلاد، وأن تساعد فى تحسين الفرص السانحة لأهل جنوب أفريقيا السود.

مساعدة مشروعات الأعمال على التصدى لفيروس ومرض الإيدز

تعمل المؤسسة من خلال برنامجها لمكافحة الإيدز مع الشركات العميلة فى أفريقيا على التعجيل بجهودها لمحاربة فيروس ومرض الإيدز. وفى هذا العام، حصلت هيئة MTN فى نيجيريا على المشورة فى مجال وضع سياسة لمواجهة الإيدز، وإجراء المسوح المتخصصة، وتوفير توعية النظراء، وتقديم علاج مضاد للفيروس للعاملين ومن يعولونهم. وفى كينيا، بدأت شركة Magadi Soda فى تقديم هذا العلاج، ويواصل برنامج المؤسسة لمكافحة الإيدز دعم برنامج الشركة الداخلى ووضع مقترحات للتمويل لتوسيع نطاق تطبيقه فى المجتمع المحلى. كما عمل برنامج المؤسسة لمكافحة الإيدز مع شركة Hernic Ferrochrome فى جنوب أفريقيا لمساعدتها فى وضع برنامجها للتوعية بفيروس ومرض الإيدز والوقاية منهما. وفى نيجيريا، قدمت المؤسسة المساعدة لمجموعة Dangote فى وضع سياسة لمكافحة الإيدز، وتحديد استراتيجية التدخل، وتعيين الشركاء من بين المنظمات غير الحكومية لبرنامج يغطى كل عمليات المجموعة. وبالتعاون مع الشراكة من أجل المشروعات الخاصة فى أفريقيا، يطور البرنامج أدوات ستساعد مشروعات الأعمال الصغيرة فى أجزاء كثيرة من القارة على إدارة مخاطر فيروس ومرض الإيدز على مشروعات الأعمال. وفى هذا العام، أنشأ برنامج المؤسسة لمكافحة الإيدز أيضا وجودا لعاملين بدوام كامل فى جوهانسبرج لدعم الأنشطة فى المنطقة.

ABIGAIL TAMAKLOE

كينيا : حياة أفضل لأشد الأسر فقرا

فى هذا العام أقرضت المؤسسة ١٧٨ ألف دولار إلى Honey Care Africa Limited, وهى مشروع أعمال صغير يتسم بالمسؤولية الاجتماعية فى كينيا، يبيع خلايا النحل لمزارعي الكفاف المحليين ويشترى العسل الذى ينتجونه بأسعار مضمونة. وتزيد السوق التى خلقتها الشركة للعسل المنتج محليا، الدخول فى المناطق الريفية التى تقل فيها الفرص الاقتصادية، مما ضاعف بصورة نموذجية من دخل مربى النحل. كما توفر الشركة التدريب على تربية النحل وكذلك المعدات والدعم التقنى للمزارعين. وكثير من هؤلاء المزارعين من النساء، ومعظمهن يكسبن أقل من دولار يوميا. وحتى الآن، وفرت الشركة فرصا اقتصادية مستدامة لأكثر من ٢٥٠٠ مزارع فقير فى ريف كينيا. ومن خلال تدعيم مبادرة مشروعات الأعمال الجماهيرية، تساعد المؤسسة هذه الشركة أيضا فى الارتقاء بقدرتها على التجهيز بما يفى بالمعايير الدولية، وتدعيم نظم المعلومات الإدارية فيها وزيادة مستوى الخدمات الإرشادية المقدمة لمربى النحل، ومراكز التجميع، ومرافق التوزيع. وهذا سيمكن الشركة من زيادة نطاق تغطيتها الجغرافية فى كينيا، ومساعدة مزيد من المزارعين ودخول سوق التصدير.

ALICE LIN

COURTESY OF CELTEL

أفريقيا : نجاح شركة يحفز الاستثمار الأقاليمى

تبين تجربة المؤسسة مع شركة Celtel International, B.V. للاتصالات السلكية واللاسلكية التى تعمل فى كل أرجاء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، أن المنطقة طفقت تصبح مقصدا جذابا للمستثمرين الأجانب. فقد قامت المؤسسة بعدد من الاستثمارات فى هذه الشركة منذ ١٩٩٤، وساعدتها وهى تنشئ شبكات المحمول فى أكثر من دستة من البلدان. وبالإضافة إلى توفير اتصالات خليوية حديثة بأسعار فى المتناول للمستهلكين الأفارقة، كانت الشركة نموذجا فى حسن التنظيم والإدارة ومشاركة المجتمع المحلى – وهو التزام اعترفت به المؤسسة فى ٢٠٠٤، بمنحها جائزة الريادة التى تقدم للعملاء. وفى هذا العام، جعل نجاح الشركة، شركة التليفون المحمول فى الكويت تشتريها بمبلغ ٣,٣٤ مليار دولار. والصفقة نموذج رائد للاستثمارات الإقليمية أو «بين الجنوب والجنوب» التى تشجعها المؤسسة بين البلدان النامية، كما يعكس تغيير تصورات المستثمرين عن أفريقيا جنوب الصحراء. وتعتزم الشركة المشتركة دعم عملية تحقيق مزيد من النمو فى المنطقة، وتستمر المؤسسة فى تعيين أحد أعضاء مجلس إدارتها.

COURTESY OF CELTEL

OU YANGJIE

شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادىء

تمويل المشروعات ومحفظتها

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٤*	السنة المالية ٢٠٠٥**
تمويل مرتبط به لحساب المؤسسة الخاص	٥٧٣	٧٣٠	٧٤٠
قروض	١٣٥	٤٢٧	٥٢٠
أسهم	١٧٨	٢٣٩	١٩٥
ضمانات وإدارة مخاطر	٢٦٠	٦٤	٢٥
قروض مشتركة موقعة	١٠	٣٣	٧٢
إجمالى الإرتباطات الموقعة	٥٨٣	٧٦٣	٨١١
محفظة مرتبط بها لحساب المؤسسة الخاص	٢٧٩١	٢٨٩٧	٢٩٤٠
قروض	١٣٥٤	١٥٠٣	١٥٧٢
أسهم	٨٥٠	٩٦١	٩١٠
ضمانات وإدارة مخاطر	٥٨٧	٤٣٣	٤٥٨
حافظة مرتبط بها ومحتفظ بها للغير (مشاركات القروض)	١١٣٨	٩٠٧	٨٢١
إجمالى المحفظة المرتبط بها	٣٩٢٩	٣٨٠٤	٣٧٦١

تشمل القروض منتجات على شاكلة القروض وأشباه الأسهم. وتشمل الأسهم منتجات على شاكلة الأسهم وأشباه الأسهم.

ارتباطـات

(بملايين الدولارات الأمريكية)

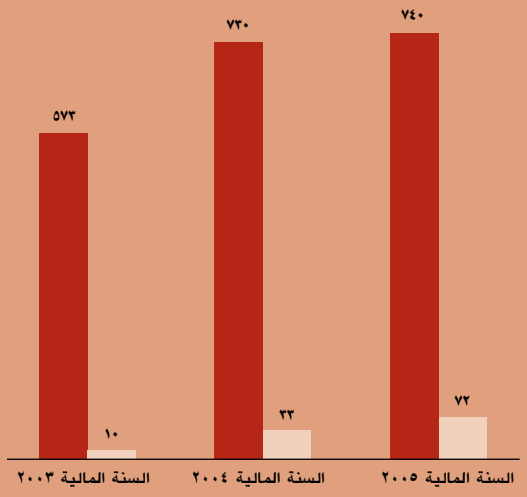

البلدان التى تعرض المؤسسة لأكبر المخاطر

محفظة حافظة الحساب الخاص لمؤسسة التمويل الدولية كما هى فى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٥ (بملايين الدولارات الأمريكية)*

الصين	٤١٩
تايلند	١٩١
إندونيسيا	١٣٩
الفلبين	١٢١
جمهورية كوريا	١١٥

* باستبعاد حصص بلدان فرادى من المشروعات الإقليمية والعالمية.

ارتباطات المشروعات والبلدان

	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٤	السنة المالية ٢٠٠٥
عدد المشروعات	٣١	٤٠	٤٠
عدد البلدان	٧	٧	١١

تمت مراجعة بعض البيانات من سنوات سابقة. كل المبالغة بالدولار تعكس عملية تقريب.

إندونيسيا؛ بابو غينيا الجديدة؛ بالاو؛ تايلند؛ تونجا؛ تيمور الشرقية؛ جزر سليمان؛ جزر مارشال؛ جمهورية كوريا؛ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ ساموا؛ الصين؛ فانواتو؛ الفلبين؛ فيت نام؛ كمبوديا؛ كيريباتى؛ ماليزيا؛ ميانمار؛ منغوليا؛ ولايات ميكرونيزيا المتحدة.

الطلب والتجارة المحليان يذكيان الازدهار

نما إقليم شمال شرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة ٨,٥ فى المائة فى ٢٠٠٤، فى ازدهار إقليمى قاده نمو قوى للطلب والتجارة المحليين فى الصين. كذلك كان النمو قويا فى ماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام، ولم تتخلف إندونيسيا كثيرا. ويستند هذا الصعود إلى إصلاحات ارتبطت بعضوية منظمة التجارة العالمية، وموقف أكثر ترحيبا برأس المال الأجنبى، وجهود بذلت لإعادة رسملة وهيكلة القطاع المالى فى البلدان الأكثر تضررا بأزمة ١٩٩٧ المالية.

بيد أنه للإبقاء على قوة الدفع هذه، يقتضى الأمر أن تعمق الاقتصادات فى المنطقة نظمها المالية وتنوعها، وتدعم تنظيم الشركات وإدارتها وغير ذلك من ممارسات الأعمال المسئولة، وتحسن المناخ لاستثمارات القطاع الخاص فى البنية الأساسية. ويركز برنامج المؤسسة للاستثمار والمساعدة التقنية فى المنطقة على مجالات الأولوية هذه فى عملية الإصلاح.

وتعمل المؤسسة على إنشاء بنوك جديدة وأقوى فى شرق آسيا، خاصة فى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال. ففى كمبوديا، قدمنا قرضا لمساعدة بنك Canadia على التوسع فى عمليات الإقراض التى يقوم بها، ومن خلال المساعدات التقنية، نعاون هذا البنك على أن يتولى زمام القيادة فى إدارة المخاطر وغيرها من أفضل الممارسات. وفى فيت نام، زدنا حصتنا من أسهم بنك Sacombak، كجزء من دعمنا الجارى لتقوية قاعدة رأسماله وقدرته المؤسسية. وفى الصين، يدعم استثمارنا فى أسهم بنك Bank of Beijing العملية الاستراتيجية لتطويره وتحديثه (انظر الاطار).

كما تواصل المؤسسة تشجيع عملية تعميق وتدعيم القطاع المالى من خلال تقديم المساعدة التقنية والاستثمار فى المؤسسات المالية غير المصرفية. ففى الفلبين، ساعدنا المؤسسة الوطنية لتمويل الإسكان بالرهن، فى إجراء أول مزاد لقروض الإسكان عديمة الأداء؛ ويشكل هذا المزاد آلية نموذجية لحل مشكلة الأصول عديمة الأداء والمساعدة فى تطوير سوق لها. وفى تايلند قدمنا قرضا إلى شركة Siam Indurlrial Credit Public Company Lemited، وهى شركة للتمويل تركز على خدمات التجزئة والتمويل التجارى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وستستخدم عائدات القرض فى المحل الأول لتمويل أعمال الشركة المتنامية فى مجال التأجير التمويلى. وفى إندونيسيا، قدمت المؤسسة أول قرض لها مسمى بالروبية إلى شركة Austindo Nusanatara Jaya Finance، وهى شركة مستقلة للتمويل. وسيساعد القرض الشركة على توسيع أنشطتها فى مجال التأجير التمويلى، وتنويع قاعدة التمويل بها، ومضاهاة عملات أصولها وخصومها على نحو أفضل. ولكى تساعد المؤسسة فى تنمية سوق للأسهم الخاصة فى الصين، استثمرت ما يصل إلى ٥ ملايين دولار فى صندوق Bioveda China Fund، ومن خلاله تقدم مؤسسات الاستثمار رأس المال اللازم لتطوير الشركات الصينية فى مجال التكنولوجيا الحيوية وعلوم الحياة. وفى ماليزيا، أصبحت المؤسسة أول مؤسسة عبر قومية تضطلع بإصدار للسندات باستخدام مبادئ التمويل الإسلامية، ويساعد هذا الإصدار الذى تبلغ قيمته ٥٠٠ مليون رينجيت (تعادل ١٣٢ مليون دولار) فى تعميق سوق رأس المال المحلية فى البلاد.

ويعتبر توسيع البنية الأساسية الخاصة، بما فى ذلك ما يتم من خلال الخصخصة، أولوية أخرى للمؤسسة فى شرق آسيا. وفى هذا العام، ساعدت المؤسسة فى توسع شركة Minsheng Shipping التى تعمل فى نهر يانجتسى فى الصين (انظر الإطار). وفى الفلبين، قدمنا قرض شركات طويل الأجل بالعملة المحلية إلى شركة CEPALCO، وهى شركة لتوزيع الكهرباء، لتمويل برنامجها للاستثمار (انظر الإطار ص ١٥). كذلك قدمت المؤسسة فى الفلبين، قرضا بمبلغ ٢٢ مليون دولار إلى كونسورتيوم من حملة الأسهم المحليين لإدخال الحاسب الآلى فى مكاتب هيئة تسجيل الأراضى والربط بينها (انظر الإطار).

وتواصل المؤسسة تشجيع نمو شركات المنطقة المحلية وهى تحول نفسها إلى كيانات إقليمية ودولية منافسة. وهذا الجهد قوى

الفلبين: نهج للقطاع الخاص إزاء تسجيل الأراضى

لا يمكن لحقوق الملكية أن تدعم النمو والتنمية، إلا عندما تكتسب طابعا رسميا، على سبيل المثال من خلال منح سندات ملكية الأراضى وتسجيلها. وهذا أمر حاسم بالنسبة للفقراء، الذين قد يملكون أصول الإسكان الأساسى، مشروعات الأعمال غير الرسمية – لكنهم يفتقرون إلى الحقوق الرسمية فيها. ويحد الافتقار للحقوق من قدرة الناس على استخدام الأصول كضمانات وجمع الأموال من أجل إقامة مشروعات صغيرة. كما يمكن أن يستبعد منظمى المشروعات من الارتباط بالاقتصاد الرسمى، مما يجعل حصولهم على خدمات المرافق أمرا صعبا أو غير قانونى.

وفى الفلبين، تساعد المؤسسة الحكومة فى التصدى لهذه المشكلة. وقد منحت الفلبين، وهى رائد فى مجال الخصخصة، امتيازات فى مرافق عامة مختلفة وخدمات حكومية مختارة. وللوفاء بالحاجة الماسة لتسجيل الأراضى ومنح سندات ملكيتها، منحت امتيازات لشركة (نظم تسجيل الأراضى Land Registration Systems, inc.)، وهى شركة خاصة محلية، لإدخال الكمبيوتر فى ١٦٢ مكتبا تابعا لهيئة تسجيل الأراضى والربط بينها. وبإقامة قاعدة بيانات وبنية أساسية للشبكة، ستزيد الخصخصة كفاءة الهيئة وأمنها ونوعيتها، وفرص الحصول على المعلومات المتعلقة بسندات ملكية الأراضى كما ستحسن عملية إصدار سجلات الأراضى.

وقدمت المؤسسة قرضا بمبلغ ٢٢ مليون دولار وصكا بأسهم بمبلغ ٢,٧ مليون دولار لدعم عملية الخصخصة هذه، والتى تتوقع أن تبعث برسالة إيجابية للسوق، وتبين للحكومات الأخرى سلامة امتيازات الخدمات. كذلك يكمل المشروع جهود البنك الدولى لتشجيع الإصلاحات المؤسسية الأوسع نطاقا فى مجال إدارة الأراضى.

الصين: فتح الجزء الداخلى من البلاد أمام التجارة

فى أكثر قليلا من ٢٠ عاما، بزغت الصين باعتبارها من أكبر الدول تجارة فى العالم، ولكن نظرا لأن منافع النمو تخطت إلى حد كبير الجزء الداخلى من البلاد، فإن الحكومة الصينية تعمل على التعجيل، بالتنمية الاقتصادية هناك. وتدعم المؤسسة هذا الهدف، مثلا عن طريق تسهيل تنمية المشروعات فى الصين الذى يموله المانحون، والذى يقدم المساعدة التقنية لتحسين مناخ الأعمال وتطوير خدمات التمويل ودعم الأعمال المقدمة لمشروعات الأعمال الصغرى فى محافظة سيشوان الجنوبية الغربية.

كما أن استثماراتنا المتزايدة تحدث فرقا. فشركة Minsheng Shipping ومقرها مدينة تشونجكنج، هى شركة رائدة للنقل على امتداد نهر يانجتسى، وهو الشريان الرئيسى الذى يربط داخل الصين بالساحل. وتتولى الشركة تشغيل نحو ٧٠ مركبا فى النهر، بما فى ذلك بواخر الصهاريج، والصنادل، وزوارق القطر، والمراكب المتخصصة فى نقل المركبات. كما تتولى الشركة تشغيل ست بواخر بصهاريج تمخر عباب المحيط، أساسا لخدمة السوق بين الصين واليابان.

ولكى تخدم الشركة عملاءها بكفاءة أكبر، طفقت تحول عملياتها النهرية من الصنادل وزوارق القطر إلى الصهاريج ومراكب نقل المركبات. ومن خلال استثمار لنا قدرة ١٥ مليون دولار، تساعد المؤسسة الشركة فى شراء ٢٠ مركبا جديدا بحلول عام ٢٠٠٧. وسيساعد المشروع الشركة على جعل أسطولها أكثر مثالية، وتحقيق الكفاءة، واستثمار الطلب المتنامى على النقل فى نهر يانجتسى.

OU YANGJIE

الصين: الارتقاء بالعمليات المصرفية وضمان الاستثمار الأجنبى

تتضخم التحديات التى تواجهها البنوك الصينية بصفة عامة – ارتفاع الديون عديمة الأداء، وضعف قاعدة رأس المال وحاجة الإدارة والتنظيم للتدعيم – بين البنوك التجارية فى المدن، التى أنشأتها الصين بدمج نحو ٢٠٠٠ من تعاونيات الائتمان الحضرى فى المدن كبيرة ومتوسطة الحجم. كما تواجه هذه المؤسسات نفوذ الحكومات المحلية المرهق ويقيدها اشتراط ألا تقوم بالأعمال إلا فى محيط مدينتها. وقد أخذت المؤسسة تساعد بنك Bijing على ترسيخ أعماله وسط هذه التحديات.

وبعد تأسيس البنك فى ١٩٩٦ بقليل، قدمت المؤسسة مساعدات تقنية لتحسين إدارة مخاطر الائتمان فيه وصياغة استراتيجيات شاملة للأعمال. ومنذئذ اعتبر البنك المؤسسة شريكا حميما، وأخذ يستشيرنا فى جهوده الجارية لتحسين الإدارة ونوعية الأصول، والتمس أخيرا مشورتنا فى اختيار مستثمر دولى استراتيجى. وقد لاقت مشاركة المؤسسة تشجيعا من جهات التنظيم فى الصين، التى تعتقد أن تنمية هذا البنك، وهو ثانى أكبر بنك فى البلاد، يمكن أن يكون له تأثير على عملية إظهار المحاسن بالنسبة لإصلاح القطاع المالي عبر الصين كلها.

وفى السنة المالية ٢٠٠٥، قامت المؤسسة باستثمار فى أسهم البنك بمبلغ ٤٧٩ «رينمنبى» (نحو ٥٨ مليون دولار) واشترى بنك ING الهولندى حصة تقل عن ٢٠ فى المائة وهى الحد الأقصى المسموح به لأى مستثمر أجنبي واحد للاستثمار فى بنك صينى؛ ويصل الاستثمار المشترك إلى ٢٥ فى المائة وهو الحد الأقصى الذى تفرضه جهات التنظيم المصرفية فى البلاد على مجموعة الحيازات الأجنبية من الأسهم فى بنك محلى. وقد استهلت عملية التمويل هذه تحالفا استراتيجيا شاملا. ويقدم البنك الهولندى الدعم التقنى والإدارة للبنك، ويساعده فى توسيع أعماله فى مجال التجزئة، وتوفير التدريب للعاملين، وتعيين العاملين فى مناصب الإدارة العليا. وسيستخدم البنك شبكة فروعه القوية عبر مراكز المدن الاثنى عشر للنهوض بأعمال التأمين لمشروع البنك الهولندى المشترك فى الصين.

WANG QINGXIAN

بشكل خاص فى الصين، حيث توسع برنامجنا فى الصناعة التحويلية العامة كثيرا فى السنة المالية ٢٠٠٥. وقدمت المؤسسة قرضا واستثمار فى الأسهم فى شركة Fenglin، وهى واحدة من أكبر شركات البلاد المنتجة للألواح الليفية متوسطة التخانة، لبناء وتشغيل مصنع لإنتاج الألواح الليفية والمنتجات ذات القيم المضافة المرتبطة بذلك. كما ينشئ المشروع غابة لزراعة الأشجار سريعة النموتزيد على ١٣ ألف هكتار، بما يساعد على جعل أعمال الشركة أكثر استدامة من الناحية البيئية. وستتمكن هذه الشركة من القيام بدور أكبر فى الوفاء بالطلب الوارد من صناعات الأثاث والبناء فى الصين، فى حين تزيد النشاط الاقتصادى فى واحدة من أفقر المناطق فى جنوبى الصين. كما استثمرت المؤسسة فى شركة North Andre، وهى منتج كبير لعصير التفاح فى محافظة شاندونج، وسيمكنها هذا من إتمام مشروع للتوسع بتوفير رأسمال التشغيل الدائم وقرض طويل الأجل، فى حين يفيد آلاف المزارعين الذين يزودون مصنع التجهيز بما يحتاجه. وفى الفلبين، نواصل العمل مع شركة مياه مانيلا، حيث يطور هذا الامتياز الذى يخدم مانيلا، نهجا أكثر تكاملا واستدامة لإدارة أعماله.

كما نساعد فى بناء القدرة لمشروعات خاصة ولجهات تنظيمية، وقد زاد تمويل المساعدات التقنية فى المنطقة على الضعف ليصل إلي ٢٠ مليون دولار فى العامين الأخيرين. وهذه المساعدة، التى يقدم معظمها أربعة تسهيلات إقليمية، هى منتجنا الرئيسى فى بعض الاقتصادات الصغرى الأكثر انعزالا. ففى ساموا، يساعد تسهيل المحيط الهادئ لتنمية المشروعات فى تطوير صناعة رأس المال المخاطر، وخصخصة البنية الأساسية، والنهوض بتنمية السياحة. وفى لاوس، استهل تسهيل ميكونغ لتنمية القطاع الخاص فى منتدى للنهوض بالشراكة بين القطاعين العام الخاص بشأن تحسين مناخ الاستثمار. وتعمل تسهيلاتنا فى المناطق الأقل تطورا من الصين وإندونيسيا، فى إنشاء شراكات لسلاسل العرض تفيد البيئة (انظر الإطار)، كما قيمت المؤسسة هذا العام فرص القطاع الخاص فى الاستثمار فى تيمور الشرقية وانهمكت فى إعداد خطة عمل استراتيجية مع مؤسسة جديدة للتمويل الصغير جدا فى بابوا غينيا الجديدة.

شرق آسيا: شراكات مبتكرة للتصدى للتحديات البيئية

تقيم تسهيلات المساعدة التقنية التى تقدمها المؤسسة علاقات مع منظمات المجتمع المدنى لمساعدة الشركات ومنظمى المشروعات الخاصة على الإسهام بدرجة أكبر فى تحقيق التنمية المستدامة. وتبين نماذج تسهيلاتنا فى شرقى إندونيسيا والجزء الداخلى من الصين، النهج الصديقة لمشروعات الأعمال وللبيئية.

ففى إندونيسيا، أنشأ برنامج المؤسسة لتقديم المساعدة التقنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى شرقى إندونيسيا، برنامجا لسلسلة العرض المستدام فى شراكة مع الصندوق العالمى للحياة البرية ومنظمة الحفاظ على الطبيعة، وهو يضع بدائل تستند إلى السوق، لقطع الأخشاب غير القانونى وغيره من الممارسات التى تستنفذ موارد الغابات المدارية. ويشجع برنامج تجريبى زراعة أشجار السنط سريعة النمو كبديل لأشجار الساج فى إنتاج الأثاث. ولاختبار السوق بالنسبة لخشب السنط، عرض البرنامج عينات قدمها خمسة صناع للأثاث فى معرض للأثاث جرى تنظيمه فى سنغافورة فى مارس ٢٠٠٥. وزادت طلبات الشراء المبدئية عن ٤٠ ألف دولار، واستمرت الاستفسارات. ووقعت شركة صفقة حصرية لبيع الأسرة فى السوق البريطانية، فى حين تلقت شركة أخرى طلبا بـ ٩٠٠ قطعة من منتج يستخدم السنط والخيزران.

وقد أقام تسهيل المؤسسة لتنمية المشروعات فى الصين شراكته المبتكرة مع الصندوق العالمى للحياة البرية، للمساعدة فى الحفاظ على الموائل الطبيعية الحاسمة فى شمالى سيشوان. وسيساعد المشروع الذى استهله الصندوق العالمى للحياة البرية، المزارعين المحليين فى منشان فى تطوير زراعة مستدامة، كبديل لقطع الأخشاب بطريقة غير قانونية وصيد القرود والآيائل المعرضة لخطر الانقراض، فى الموائل التى تعد أيضا موئلا لحيوان الباندا. وتقدم المؤسسة خدمات استشارية وموارد إضافية لإنشاء مشروعات إرشادية يمكن استخدامها فى منطقة تضم أكثر من ٥٠٠ قرية. وتشمل المساهمة التى قدمناها المساعدة فى تحديد المنتجات إيجابية التأثير محليا والتى تنتظرها آفاق طيبة فى السوق. فعلى سبيل المثال، تدعم المؤسسة شركة تشترى العسل وعين الجمل وعيش الغراب والتوابل من المجتمعات المحلية. وقد ساعد الدعم الذى نقدمه على اجتذاب شركة كارفور لتجارة التجزئة، والتى تقدم سعرا مضمونا وتوفر مساحات لعرض هذه المنتجات فى منفذها فى تشينجدو. ويساعد تسهيل المؤسسة فى تخفيض التكاليف فى سلسلة العرض هذه وزيادة نوعية المنتجات للوفاء بمعايير مجتمع الأعمال الدولى الذى تزداد متطلباته. ويوفر المشروع دخلا جديدا للمزارعين المحليين، فى حين تستفيد شركة كارفور من إقامة علاقات مع المجتمعات المحلية وتقديم منتجات صينية فريدة للمستهلكين المحليين.

WANG QINGXIAN

ANASTASIA GEKIS

جنـــوب آســـيا

تمويل المشروعات والمحفظة

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٤	السنة المالية ٢٠٠٥
تمويل مرتبط به لحساب المؤسسة الخاص	٣٨٦	٤٠٥	٤٤٣
قروض	٣٥٥	٣٧٩	٣٨٤
أسهم	٢٨	١٨	٥٧
ضمانات وإدارة مخاطر	٣	٩	٢
قروض مشتركة موقعة	٣٧	١٠٩	٢٠٠
إجمالى الإرتباطات الموقعة	٤٢٢	٥١٤	٦٤٣
محفظة مرتبط بها لحساب المؤسسة الخاص	١٤٤٧	١٥١٨	١٦٣٤
قروض	٩٢٩	١١٠١	١٣٢٦
أسهم	٣٤٥	٢٦٥	٢١٤
ضمانات وإدارة مخاطر	١٧٢	١٥٢	٩٣
محفظة مرتبط بها ومحتفظ بها للغير (مشاركات القروض)	١٤٠	٢٣٧	٤١٦
إجمالى المحفظة المرتبط بها	١٥٨٧	١٧٥٥	٢٠٥٠

تشمل القروض منتجات على شاكلة القروض وأشباه الأسهم. وتشمل الأسهم منتجات على شاكلة الأسهم وأشباه الأسهم.

ارتباطـــات

(بملايين الدولارات الأمريكية)

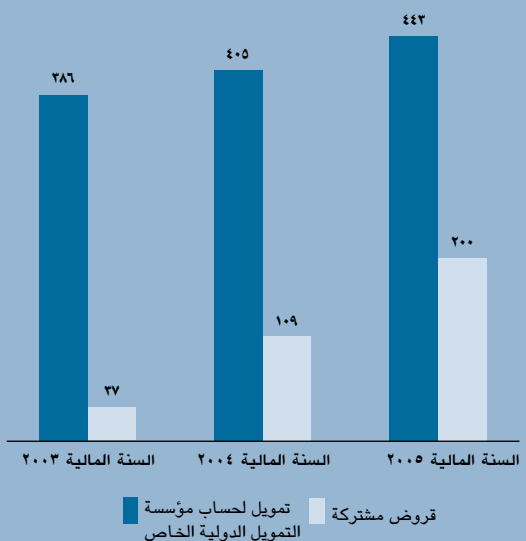

البلدان التى تعرض المؤسسة لأكبر المخاطر

محفظة مرتبط بها الحساب المؤسسة الخاص فى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٥ (بملايين الدولارات الأمريكية)*

الهند	١٢٦٨
بنغلاديش	١١١
سرى لانكا	١٠٢
المالديف	٥٥
نيبال	٤٧
بوتان	١٠

* باستبعاد حصص بلدان فرادى من المشروعات الإقليمية والعالمية.

ارتباطات المشروعات والبلدان

	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٤	السنة المالية ٢٠٠٥
عدد المشروعات	١٨	١٩	٢٠
عدد البلدان	٤	٥	٢

تم تنقيح بعض بيانات السنوات السابقة. جميع المبالغ بالدولار تعكس التقريب.

دعم القدرة على المنافسة الدولية

فى السنة المالية ٢٠٠٥، ظل جنوب آسيا منطقة من أسرع المناطق فى العالم نموا، بنمو قوى على نحو خاص فى الهند. ويجاهد كثير من الشركات فى المنطقة ليحقق القدرة على المنافسة دوليا، واغتنام فرص الاستثمار الجديدة فى جنوب آسيا وما وراءها. وتشجع المؤسسة على النمو المستدام للقطاع الخاص، من خلال الاستثمار فى مشروعات لها تأثير إنمائي كبير ومن خلال المساعدة التقنية على حد سواء. وتعاون المساعدة التقنية العملاء فى تحسين قدرتهم على الاستدامة؛ كما تساعد فى تدعيم مشروعات الأعمال الصغرى ومساندة برامج تنمية المجتمعات المحلية. وفى السنة المالية ٢٠٠٥، ارتبطت المؤسسة بتقديم استثمار قدره ٤٤٣ مليون دولار لحسابها الخاص و ٢٠٠ مليون دولار فى قروض مشتركة.

وتبين استثمارات المؤسسة فى شركات الصناعة التحويلية الهندية كيف نساعد فى بناء قطاع خاص قادر على المنافسة دوليا. وسييسر قرض مقدم إلى شركة Tata Steel على توسع الشركة فى شرق آسيا، بزيادة قدرتها الإنتاجية وإنتاجيتها فى الهند. وسيساعد الاستثمار الثانى الذى قمنا به فى شركة Apollo Tyres على توسع إنتاجها من إطارات الحافلات والشاحنات. وتساعد المؤسسة من خلال استثمار فى الأسهم فى شركة Cosmo Films، وهى شركة لصناعة مستلزمات التغليف وتعد عميلا دائما، على دعم هيكل رأس مالها وتقوية آفاق النمو المتاحة لها. وتستخدم شركة DCM Shriram Consolidated، الاستثمار الذى توفره المؤسسة للارتقاء بيئيا بمصنع قائم، ولإنشاء قدرة إنتاج أكبر وتوليد الكهرباء من مرافقها، ومساعدة الشركة فى توسيع شبكتها الريفية من متاجر التجزئة التى توزع المنتجات الزراعية. كما قامت المؤسسة بثلاثة استثمارات فى أسهم رأس المال لدعم الصناعة التكنولوجية الحيوية الناشئة فى الهند (انظر الإطار). وقدمت قرضا واستثمارا فى أسهم رأس المال فى مصانع الورق فى ولاية اندرا برادش، وهى رابع أكبر شركة فى الهند لصناعة لب الورق والورق، وقدمت قرضا لعملاء يتكرر التعامل معهم، هم United Riceland Limited، وهى من أكبر شركات ضرب الأرز فى الهند، وشركة Rain Calcining Limited، وهى شركة تنتج فحم الكوك من البترول، وقرضا لشركة SBF Limired، وهى شركة لصناعة أوتار الإطارات (المصنوعة من النايلون والغازات الكيميائية). ولدعم صناعة تكنولوجيا المعلومات فى الهند، قدمت المؤسسة قرضا إلى شركة KIT Cummins Infosystemes Limited وهى شركة للتعاقد من الباطن على خدمات تكنولوجيا المعلومات تركز على التصنيع والخدمات المالية، وهى تشرع فى تنفيذ خطة للنمو وتنفيذ استراتيجية للتملك.

ونحن نساعد بلدان جنوب آسيا على الاستمرار فى تحقيق النمو فى مجال السياحة، وهى محور يكتسب إلحاحا خاصا عقب كارثة تسونامى فى المحيط الهادئ فى ديسمبر ٢٠٠٤. كجزء من دعمنا الشامل لجهود التصدى لآثار الكارثة وتحقيق الانتعاش، أنشأت المؤسسة تسهيل تسونامى لقروض السياحة. وقد حصلت شركة تضررت فى المالديف بالفعل على مساعدة من خلال هذا التسهيل، الذى سيدعم أيضا انتعاش الصناعة فى سرى لانكا وتايلند (انظر الإطار ٥ ص ٢٥).

وللبنية الأساسية أولوية أولى فى استثمارات المؤسسة، وفى عملها فى مجال تقديم المساعدة التقنية فى المنطقة فى ضوء الأهمية الحاسمة لاستدامة النمو والحد من الفقر. وتساعد المؤسسة فى توسيع نطاق توافر الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال توفير الاستثمارات والمشورة بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفى السنة المالية ٢٠٠٥، زودت المؤسسة شركة AD Hydro Power Limited بقرض واستثمار فى الأسهم لإنشاء واحدة من أولى المحطات الكهرومائية التى يتم تمويلها على أساس تجارى فى آسيا (انظر الإطار). وسيتيح قرض مقدم إلى Sealion Sparlkle لهذه الشركة التوسع فى خدماتها الإدارية داخل الهند وفيما وراءها (انظر الإطار). كما قدمت المؤسسة استثمارا فى أسهم رأس المال فى مجموعة Ramky الهندية، للمساعدة فى توسيع اكبر مشروع لإدارة النفايات الصلبة فى البلاد. وقد وقعت المؤسسة وثيقة انتداب لتقديم المشورة إلى

NEERAJ JAIN

بنجلاديش : اتحاد شركات يساعد الشركات الصغيرة على النمو

هناك طريقة مهمة لتحسين أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على المنافسة هى زيادة فرصها للحصول على خدمات الأعمال. ويساعد تسهيل المؤسسة لتنمية المشروعات فى جنوب آسيا، موردى الخدمات فى بنجلاديش على جعل المساعدات الأكثر شمولا واستدامة متاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن أمثلة هذه الجهود اتحاد الشركات من أجل خدمات تنمية مشروعات الأعمال، الذى بدأته مجموعة من المستثمرين المحليين فى عام ٢٠٠٣ باستثمار مبدئى قدره ٨٥٠٠ دولار. وقد ساعد تسهيل المؤسسة لتنمية مشروعات الأعمال فى جنوب آسيا، الأعضاء على تحقيق التنسيق والتكامل بين قدراتهم بحيث استطاع الاتحاد أن يقدم حاليا طائفة واسعة من خدمات التدريب الإدارى والمشورة لمشروعات الأعمال الصغرى فى البلاد. ويشمل هذا تحليل أسعار الدواجن والأعلاف، والمشاتل، ومنتجات البذور، وتقييم الاحتياجات للتدريب بالنسبة لمشروعات الأعمال فى سلاسل عرض مختارة، ودراسة لتشخيص أحوال غرفة داكا للتجارة والصناعة، ونشر مجموعة من دراسات حالة لمشروعات أعمال. ويدر الاتحاد حاليا إيرادات مما يقدمه من تدريب واستشارات. وسيواصل التسهيل دعم تطور الاتحاد إلى شباك واحد يقدم خدمات التنمية الإدارية الرئيسية للمشروعات الصغرى فى كل أنحاء بنجلاديش.

مدينة بانجالور الهندية وذلك لإشراك القطاع الخاص فى شبكات المياه والصرف الصحى بها.

وتدعم المؤسسة البنية الأساسية بصورة غير مباشرة أيضا، من خلال قرض مقدم للشركة المحدودة لتمويل تنمية البنية الأساسية، وهى شركة تستثمر وتقدم الخدمات الاستشارية لتنمية المشروعات فى قطاعات البنية الأساسية الرئيسية فى الهند. وفى القطاع المالى أيضا،سيساعد قرض قدم إلى بنك Kotak Mahindra فى زيادة الإقراض الذى يقدم للمشروعات الصغرى، خاصة تلك التى تركز على التصدير.

ومن خلال المساعدة التقنية، يوسع تسهيل تنمية المشروعات فى جنوب آسيا، النطاق الذى تصل إليه المؤسسة فى بنجلاديش، بوتان، ونيبال، وكذلك فى شمال شرق الهند. ويعمل التسهيل الذى يضطلع بعملياته منذ ٢٠٠٢، على تحسين مناخ الاستثمار، ودعم موردى خدمات الأعمال وزيادة الخدمات المالية المقدمة للمشروعات الصغرى. فعلى سبيل المثال، دعم التسهيل إقامة اتحاد شركات لمساعدة المشروعات الصغرى على تحسين فرص حصولها على خدمات الأعمال (انظر الإطار) كما استهل فريق المؤسسة لمكافحة الإيدز فى السنة المالية ٢٠٠٥، برنامجا مع عملاء المؤسسة فى جنوب آسيا (انظر ص ٢٣).

NEERAJ JAIN

الهند : الاستثمار فى التكنولوجيا الحيوية والمستحضرات الصيدلية

من المرجح، أن تصبح التكنولوجيا الحيوية والمستحضرات الصيدلية قطاعين يحققان النمو القوى فى اقتصاد الهند. ولدعم هذه الصناعات الناشئة، قامت المؤسسة بثلاثة استثمارات خلال السنة المالية ٢٠٠٥. الأول هو استثمار فى أسهم رأس المال فى صندوق APIDC للتكنولوجيا الحيوية، والذى سيقوم باستثمارات متعلقة بالأسهم وفى أشباه الأسهم فى مراحل البدء والمراحل الأولى من مشروعات علوم الحياة فى مجالات مثل تطبيقات الرعاية الصحية، واكتشاف العقاقير، والزراعة، ومنتجات الألبان، والتطبيقات البيئية والصناعية. وسيمكن الاستثمار الذى قامت به المؤسسة، الصندوق من تملك حصص أقلية كثيرة فى مشروعات الأعمال الهندية، وهو يخطط لتكوين حافظة من ٢٠ إلى ٢٥ شركة بحجم معاملات متوسطة قدره ١,٥ مليون دولار. كما قامت المؤسسة بأول استثمار مباشر لها فى شركة التكنولوجيا الحيوية Bharat Biotech India Limited وهى شركة فى حيدر أباد تطور وتصنع وتوزع وتسوق لقاحات ومستحضرات صيدلية وحيوية. وسيساعد الاستثمار فى الأسهم الذى قامت به المؤسسة، الشركة فى التوسع فى تنمية وإنتاج منتجات جديدة، وكذلك يحسن جهودها فى مجال التسويق والمبيعات. وباعتبار المؤسسة أول مؤسسة دولية تستثمر فى هذه الشركة، فإنها ستساعدها فى إنشاء إدارة وتنظيم جيدين للشركة وتعاونها فى ضمان إعداد التقارير المالية فى الوقت المناسب وتحقيق إدارة مالية سليمة. كما استثمرت المؤسسة فى أسهم Dabur Pharma وهى شركة رائدة فى صناعة المستحضرات الصيدلية فى الهند. وسيساعد هذا الاستثمار الشركة فى توسيع مرافق التصنيع بها والارتقاء بها للوفاء بالشروط التنظيمية فى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، والحصول على الموافقات التنظيمية لبيع منتجات علاج الأورام النوعية فى هذه الأسواق، وتعزيز ممارسات تنظيم وإدارة الشركة.

COURTESY OF SEALION SPARKLE

الهند : مواجهة المنافسة لخدمات الموانئ

مع احتدام المنافسة بين موانئ البلاد ومع سعى الشركات الهندية لتعزيز قدرتها على المنافسة فى الأسواق الدولية، تساعد المؤسسة على تحسين كفاءة عمليات الموانئ الهندية وإنتاجيتها وسلامتها. وتمتلك شركة Ocean Sparkle Limited وتدير واحدا من أكبر الأساطيل الخاصة فى البلاد من زوارق القطر وتقدم الخدمات الإدارية وغيرها لثمانية موانئ رئيسية فى الهند. ولدعم قدراتها المالية والتقنية ومقدرتها على الحصول على عقود إدارة الموانئ الكبرى، دخلت الشركة فى مشروع مشترك مع شركة Port of Singapore- Marine Limited, وهى شركة تابعة لهيئة ميناء سنغافورة، وظفر اتحاد الشركتين هذا بثلاثة عقود كبيرة لإدارة الموانئ فى الهند وفى العالم كله على حد سواء. وسيدعم القرض الذى قدمته المؤسسة لاتحاد Sealion Sparkle بمبلغ ٤,٩ مليون دولار خطط التوسع المحلية والدولية هذه ويسهم فى تحقيق التنمية الشاملة للبنية الأساسية الحاسمة لنمو الهند.

الهند : استثمار رائد فى الطاقة الأكثر نظافة

قدمت المؤسسة، ما مجموعه ٤٩ مليون دولار لقرض واستثمار فى الأسهم إلى AD Hydro Power Limited فى الهيمالايا شمال الهند. والمشروع من أوائل المحطات الكهرومائية فى العالم النامى التى يتم تمويلها على أساس تجارى، مع تحمل القطاع الخاص لمخاطر السوق. ويدعم التمويل الذى قدمته المؤسسة إنشاء وتشغيل وصيانة محطة كهرومائية طاقتها ١٩٢ ميجا واط تديرها مياه النهر وخط لنقل الكهرباء بقدرة ٢٢٠ فولط و بطول ١٨٥ كيلو مترا. وستساعد المحطة فى الوفاء بالطلب المتنامي على الكهرباء والتخفيف من القصور فى ساعات الذروة فى المنطقة. وسيقيمها أساسا المقاولون والموردون الهنود، مما يخلق وظائف قصيرة الأجل ودائمة وكذلك إيرادات كبيرة للدولة والحكومات المحلية من خلال الإتاوات والضرائب. وباستخدام مصدر متجدد للطاقة، ستساعد المحطة فى تقليل الاعتماد على القوى الحرارية التى تنتج غازات الدفيئة وانبعاثات الجسيمات. ويشجع المشروع تنمية القوى المائية ومشاركة القطاع الخاص فى قطاع الكهرباء فى الهند. ولضمان استفادة المجتمعات المحلية من الاستثمار، ستقدم المؤسسة المساعدة التقنية اللازمة لتشجيع صون الغابات والحياة البرية، وإقامة الروابط مع مشروعات الأعمال الصناعية الصغرى وتحقيق السياحة المستدامة فى المنطقة.

KENJI YUHAKU

BRYCE MEEKER

أوروبا وآسيا الوسطى

تمويل المشروعات والحافظة

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٤*	السنة المالية ٢٠٠٥**
تمويل مرتبط به لحساب المؤسسة الخاص	١٢٠٣	١٦٦٧	١٩٣٨
قروض	١٠٥٨	١٣٧٤	١٧٥١
أسهم	٥٠	٢٩٢	١٨٧
ضمانات وإدارة مخاطر	٩٥	١	صفر
قروض مشتركة موقعة	١٩١	٣٦٣	٤١٩
إجمالى الارتباطات الموقعة	١٣٩٤	٢٠٣٠	٢٣٥٧
حافظة مرتبط بها لحساب المؤسسة الخاص	٣٥٧٥	٤٥٤٨	٥٤٢٣
قروض	٢٨٩٩	٣٧٦٨	٤٦٠٢
أسهم	٥٢١	٦٦٧	٧١٩
ضمانات وإدارة مخاطر	١٥٦	١١٣	١٠٢
حافظة مرتبط بها ومحتفظ بها للغير (مشاركات القروض)	٧٨٥	٩٣٥	١٠٠٨
إجمالى الحافظة المرتبط بها	٤٣٦٠	٥٤٨٢	٦٤٣١

تشمل القروض منتجات على شاكلة القروض وأشباه الأسهم. وتشمل الأسهم منتجات على شاكلة الأسهم وأشباه الأسهم.

* تشمل قائمة مشروعات BTC والحصة الإقليمية من حيازات LNM والتى تصنف رسميا باعتبارها مشروعات عالمية.

** تشمل الحصة الإقليمية من تسهيل ملروز، الذى يصنف رسميا باعتباره مشروعا عالميا. تشمل المحفظة التى تم الارتباط بها قائمة مشروعات BTC، التى تصنف رسميا باعتباره مشروعا عالميا.

البلدان التى تعرض المؤسسة لأكبر المخاطر

حافظة مرتبط بها لحساب المؤسسة الخاص فى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٥

(بملايين الدولارات الأمريكية)

الاتحاد الروسى	١٤٣٢
تركيا	٩٨١
رومانيا	٤٠٩
أوكرانيا	٢٦٥
بلغاريا	٢٥٣

* باستبعاد حصص بلدان فرادى من المشروعات الإقليمية والعالمية.

ارتباطـات

(بملايين الدولارات الأمريكية)

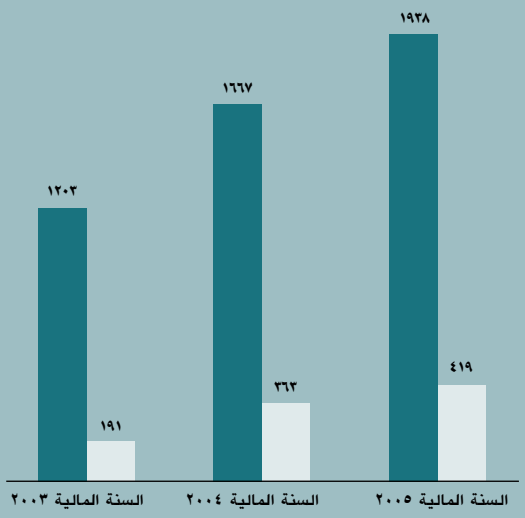

ارتباطات المشروعات والبلدان

	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٤*	السنة المالية ٢٠٠٥
عدد المشروعات	٦٠	٦٥*	٦٧
عدد البلدان	١٨	١٧	١٥

* تشمل قائمة مشروعات BTC.

تم تنقيح بعض بيانات السنوات السابقة. جميع المبالغ بالدولار تعكس التقريب.

استثمار متزايد وتأثير أوسع نطاقا

ظل النمو قويا فى أوروبا وآسيا الوسطى خلال ٢٠٠٤، بمعدل بلغ ٧,٢ فى المائة. وتغطى أنشطة المؤسسة هناك قطاعات كثيرة، يقودها القطاع المالى، حيث تساعد استثماراتنا، وخبرتنا فى هيكلة المعاملات، والمشورة التى نقدمها للشركات والحكومات فى بناء أسواق رأس المال وتوسيع فرص الحصول على التمويل. وخلال السنة المالية ٢٠٠٥، واصلنا التوسع فى جهود المساعدة التقنية التى نبذلها خاصة فى جنوب شرق آسيا.

جنوبى أوروبا وآسيا الوسطى

تغيير سريع وفرص متنوعة

جنوبى أوروبا وآسيا الوسطى منطقة متباينة اقتصاديا، يتراوح دخل الفرد فيها بين ٢٠٠ دولار سنويا فى طاجيكستان و٦٥٠٠ دولار فى كرواتيا. ومعظم البلدان تمر بمرحلة انتقال من اقتصادات تسيطر عليها الدولة إلى اقتصادات السوق الحرة أو هى بلدان خارجة من منازعات. لكن معظمها يتغير سريعا، بقطاع خاص نام ومشروعات أعمال محلية ناشئة، وتحظى باهتمام من المستثمرين الأجانب. وفى هذه السنة، سجلت اقتصادات جنوب شرق أوروبا وتركيا نموا أقوى، وكان النمو فى معظمه صحيا فى آسيا الوسطى وأذربيجان.وستتطلب التنمية الاقتصادية فى المنطقة استثمارات كبيرة للتعجيل بالنمو، وزيادة العمالة، وتسهيل التكامل مع الأسواق الدولية. وخلال السنة المالية ٢٠٠٥، وصلت استثمارات المؤسسة فى المنطقة، إلى ٨١١ مليون دولار فى ارتباطات جديدة، مقابل ٨٤٢ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٤، كما حشدنا ١٧٤مليون دولار من خلال القروض المشتركة.

وقد شاركت المؤسسة فى إعادة هيكلة وخصخصة القطاع المالى فى كثير من بلدان المنطقة. وواصلنا خلال هذا العام، تقديم الدعم للبنوك الخاصة، التى تساعد بدورها فى تحسين فرص حصول الشركات الخاصة ومشروعات الأعمال الصغرى المحلية على التمويل.كما تدعم المؤسسة تنمية المؤسسات المالية غير المصرفية، خاصة فى مجال تمويل الإسكان والتأجير التمويلى. ففي أوزبكستان، استثمرنا فى شركة طوران علم للتأجير التمويلى، وهى أول شركة تجارية للتأجير التمويلى فى البلاد (انظر الإطار ص١٩). وهنا اشترت المؤسسة ١٠ فى المائة من حيازة الأسهم وساعدت فى جذب الشركاء الاستراتيجيين والتقنيين الأجانب، وساعدت مشاركتنا فى وضع معايير جديدة فى تنظيم وإدارة الشركات، وتشجيع المستثمرين الآخرين على دخول البلاد. وفى تركيا دعمت المؤسسة من خلال حزمة من قرض واستثمار فى أسهم رأس المال شركة Intercity التى تتولى عملية تأجير المركبات، بما يعكس استراتيجيتنا فى مساعدة العملاء ومنظمي المشروعات المبدعين (انظر الإطار). ودعمت المؤسسة شركة TSKB وهى مؤسسة للإقراض طويل الأجل، لتعزيز توافر التمويل للشركات التركية. واستثمرت المؤسسة فى المؤسسات المالية، عادة مع تقديم المساعدة التقنية لدعم القدرة فى أذربيجان والبوسنة والهرسك وكرواتيا ورومانيا وطاجيكستان. وفى صربيا والجبل الأسود وحدها، التزمت المؤسسة بتقديم ١٠٨ ملايين دولار فى القطاع المصرفى هذا العام.

وفى الصناعة التحويلية والخدمات، واتساقا مع استراتيجية المؤسسة لتشجيع الاستثمار بين الجنوب والجنوب ساعدنا كفيلا لبنانيا على الاستثمار فى قطاع الأسمنت الألبانى، وسيخفض توافر عرض محلى تنافسى من الأسمنت اعتماد ألبانيا على الواردات (انظر الإطار). وفى مثال آخر للاستثمار الأقاليمى، عملنا مع شركة ,Arcelik وهى شركة تركية، على إنشاء مرفق للصناعة التحويلية فى روسيا بما يحسن وضع الشركة كمورد منافس على النطاق العالمى للأدوات المنزلية الرئيسية. وفى بلغاريا وكرواتيا استثمرت المؤسسة فى منافذ تجزئة تبيع بالخصم فى أسواق المحلات بالغة الضخامة، ومن المتوقع أن يحسن هذا توزيع السلع التى يتم تدبيرها محليا بأسعار تنافسية للمستهلكين على النطاق القومى.

وفى القطاع الاجتماعي، دعمت المؤسسة مشروعين فى تركيا، حيث السوق مؤهله جيدا لقيام القطاع الخاص بتوفير الخدمات التعليمية والصحية. وتساعد المؤسسة موردا رئيسيا للخدمات الصحية على إقامة مستشفيين، إحدهما فى اسطنبول متخصص فى الأورام وجراحة الأعصاب، والآخر يخدم الاحتياجات من الرعاية الصحية العامة فى مدينة بورصه. وفى مجال التعليم، قدمت المؤسسة أول قرض لها بالليرة التركية لمساعدة ١٢ مدرسة ومعهدا للتدريب فى توسيع نطاق خدماتها، بما فى ذلك تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات.

COURTESY OF FUSHE KRUJE

ألبانيا : أول استثمار فى القطاع الصناعى الذى تمت خصخصته

فى هذا العام قدمت المؤسسة قرضا بمبلغ ٣٠ مليون دولار لإعادة تأهيل وتوسيع مصنع Fushe Kruje للأسمنت فى ألبانيا، والذى سيقيم خطا جديدا للإنتاج، يزيد القدرة الإنتاجية إلى ١,٣ مليون طن سنويا. والمشروع الذى يعد نموذجا طيبا للاستثمار الأقاليمى أو «بين الجنوب والجنوب»، تكفله مجموعة Seament Holding, وهى مجموعة كبيرة للتجارة فى الأسمنت مقرها لبنان. وهى ستقيم مصنع الأسمنت الحديث الوحيد فى سوق تستهلك ١,٥ مليون طن من الأسمنت سنويا، يتم استيراد ثلثيها. والمتوقع أن ينتج المصنع الذى يقع قرب مصادر رخيصة للطفل وحجر الجير ويعمل بتكلفة رأسمالية منخفضة، الآجر القاسى (الكلنكر) والأسمنت بنصف تكلفة الواردات تقريباً.

وبتكلفة إجمالية تبلغ ١٣٠ مليون دولار، يعد المشروع أول استثمار فى القطاع الصناعي فى ألبانيا منذ خصخصته. وهو يجلب إلى البلد تكنولوجيا الإنتاج الحديثة والدراية الفنية العصرية للعمليات، فى حين يقدم أجورا جذابة إلى ٤٠٠ عامل فى منطقة تقل فيها فرص العمل. وسيعتمد المصنع على دقة المؤسسة وإشرافها المطلوبين فى مجال البيئة ويرتقى ذلك بمستوى الإدارة البيئية والاجتماعية به إلى مستوى أفضل الممارسات الدولية. كما سيستفيد العاملون من برنامج للسلامة أضفى عليه طابع رسمى.

وقد لعبت المؤسسة دورا رئيسيا فى استكمال الخطة المالية، والتى طرحت تحديات تتعلق بحجم المشروعات والنقص فى موارد التمويل المحلية والخارجية. وقد أثار وجودنا شعورا بالراحة لدى المؤسسات المالية الأخرى، وشجعها على المشاركة. وسيساعد المشروع فى إثبات جدوى تمويل المشروعات فى ألبانيا وتشجيع قدوم مزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر للبلاد.

وفى البنية الأساسية، تساعد المؤسسة البلدان التى يحتمل انضمامها للاتحاد الأوروبى على خصخصة مرافقها. ففى رومانيا، قدمت المؤسسة حزمة تمويل إلى شركة Distrigaz Sud لتوزيع الغاز التى جرت خصخصتها أخيرا. وسيصبح قيام القطاع الخاص بتوفير خدمات البنية الأساسية، خاصة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مهما بصورة متزايدة، وبالذات فى جنوب شرق أوروبا، وستسعى المؤسسة إلى دعم الفرص البازغة فى هذا المجال.

وتواصل المؤسسة إيلاء الأولوية لأسواق الحدود فى آسيا الوسطى، حيث لا تزال فرص الاستثمار مقيدة بشدة. وهنا، قدمت المؤسسة المساعدة التقنية، خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال شراكة المشروعات الخاصة التى يدعمها المانحون. ولتحقيق تأثير طويل الأجل ومستدام، تم وضع برامج إقليمية وقطرية فى مجال التأجير التمويلى، والإسكان، والتمويل العقارى، والتمويل الصغير جدا، وتنظيم وإدارة الشركات، وحلقات سلاسل العرض بين الشركات الصغيرة والكبيرة. وستجمع مبادرة رئيسية جديدة للتأجير التمويلى بين المساعدة التقنية ورأس مال الاستثمار لوسطاء ماليين مختارين فى أربعة من بلدان آسيا الوسطى.

طاجيكستان : دعم نمو مشروعات الأعمال الصغرى

تحتاج طاجيكستان، وهى بلد من أفقر بلدان الاتحاد السوفيتى السابق إلى تحقيق نمو القطاع الخاص للمساعدة فى رفع مستويات المعيشة. ونظرا لأن فرص الاستثمار محدودة، تقدم المؤسسة المساعدة التقنية لتحسين مناخ الاستثمار ودعم البرامج التجريبية التى تساعد على الإتيان برأس المال النادر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وخلال السنة المالية ٢٠٠٥، تابعت المؤسسة مسحا لمشروعات الأعمال الصغرى كانت قد أجرته فى العام السابق بدعم من سويسرا. وقد حدد المسح العقبات التنظيمية التى يواجهها منظمو المشروعات، بما فى ذلك الإجراءات المعقدة لإصدار التراخيص وعمليات التفتيش المتكررة والمتداخلة. وقد دعت المؤسسة أصحاب المصلحة للتوصل إلى توافق فى الرأي بشأن القضايا المثارة، وإقامة شراكات وثيقة مع مديريات التفتيش الرئيسية، وساعدت الهيئة التشريعية على وضع مشروع قانون جديد يحكم عمليات التفتيش على مشروعات الأعمال.

PEP

ALEJANDRO PEREZ

ساعدت نصائح المؤسسة بشأن تنظيم وإدارة الشركات، شركة Banca Comerciala Romana التابعة لشركة Omania على تحسين مرتبتها الائتمانية هذا العام.

وخلال العام، ارتبطت المؤسسة أيضا بمبادرة جديدة، شراكة المشروعات الخاصة من أجل جنوب شرق أوروبا، والتى ستواصل وتوسع المساعدات التقنية التى نقدمها إلى البلدان القائمة هناك. وسينصب تركيزها على المشروعات الصغرى، وقضايا البيئة، والبنية الأساسية. وفى هذا العام، عملنا مع صربيا والجبل الأسود على وضع تشريع ينشئ صناعة للتأجير التمويلى للمرة الأولى. وفى جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقا. بدأنا برنامجا لمساعدة صناعة إعادة تدوير الصلب التى تعمل مع مشروعات صغيرة تستخدم أكثر من ٥٠٠٠ عامل من غجر الروما.وفى البوسنة والهرسك، طبقنا حلا بديلا للمنازعات فى القضايا التجارية، بما يمكن مشروعات الأعمال من توفير الوقت والتكاليف مع حل المسائل المتعلقة بتدفق النقدية والسيولة بنجاح.

لقد كان لجهود المؤسسة تأثير موات، لكن التحديات الأساسية لا تزال قائمة. وللتصدى لهذه التحديات بصورة فعالة، ستواصل المؤسسة السعى وراء برامج مبتكرة تتفق وأولويات البلدان.

صربيا والجبل الأسود : دعم خصخصة بنك رئيسى

اشترت المؤسسة حصة من أسهم بنك ,Podgoricka Banka وهو أكبر بنك فى الجبل الأسود، لمساعدة الحكومة فى عملية الخصخصة. وكان هذا البنك الذى تأسس فى ١٩٠٦, من أول المؤسسات المصرفية فى المنطقة. وهو البنك الوحيد الكبير نسبيا فى الجبل الأسود، وتمتد فروعه عبر الجمهورية ويعمل به ٢٣٠ موظفا، وقد ظلت الدولة تملك الأغلبية فيه.

كما قدمت المؤسسة قرضا جديدا لأجل بمبلغ ٥ ملايين يورو لتعزيز النطاق الذى تصل إليه عمليات البنك وإتاحة الفرصة له لتقديم قروض طويلة الأجل للمرة الأولى. وبالإضافة لذلك تقدم المؤسسة مساعدة تقنية لدعم قدرة البنك الإدارية قبل الخصخصة. وسيدعم مستشار مقيم إدارته، فى حين سيساعد اخصائيون فى القيام بوظائف مصرفية مختارة. وسيساعد الاستثمار الذى نقوم به والمساعدة التقنية التى نقدمها فى تحسين أداء البنك، وتنظيم وإدارة الشركة فيه، وتدعيم وضعه فى السوق، وجاذبيته بالنسبة للمستثمرين المحتملين. ومن المتوقع أن يكون لعملية إعادة الهيكلة والدعم الذى تقدمه المؤسسة تأثير كبير على اقتصاد الجبل الأسود بما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر ويحسن كثيرا آفاق خصخصة البنك.

كذلك استثمرت المؤسسة خلال هذا العام فى أول بنك للتمويل الصغير جدا فى طاجيكستان، وهو مشروع للاستثمار والاستشارات مشترك مع شبكة أغاخان للتنمية وبنك التنمية الألمانى. ويقدم البنك الجديد منتجات الائتمان والمدخرات للمشروعات الصغيرة جدا والصغيرة، ولديه بالفعل أكثر من ٧٠٠٠ عميل. وتضطلع المؤسسة ببرنامج واسع للمساعدة التقنية لمساعدة البنك فى الارتقاء بعملياته، وتدريب العاملين، ومد نطاق خدماته ليشمل مزيدا من العملاء، خاصة النساء ولابد أن تسهم هذه الجهود فى تحقيق البنك الاستقرار المالى خلال أربع سنوات.

PEP

نموذج ناجح للمساعدة التقنية

شراكة المشروعات الخاصة هى برنامج المؤسسة لتقديم المساعدة التقنية فى الاتحاد السوفيتى السابق. وتشترك فى تمويلها المؤسسة، التى خصصت لها ميزانية سنوية قدرها ٤,٦ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٦, والحكومات المانحة التى قدمت ما مجموعه ٧٣ مليون دولار من أجل تمويل الشراكة من عام ٢٠٠٠ حتى نهاية السنة المالية ٢٠٠٥. وتنفذ الشراكة برنامجا لبناء الأسواق المالية، وربط الشركات المحلية بسلاسل العرض والتوزيع فى الشركات الكبرى، وتحسين ممارسات إدارة وتنظيم الشركات، وتقوية خدمات دعم الأعمال والمناخ التنظيمى من أجل المشروعات الصغيرة. وتخدم هذه الأنشطة هدف الشراكة فى بناء القطاع الخاص ودعم وتحقيق النمو الاقتصادى فى هذه البلدان. وقد يسرت المساعدة التقنية التى وفرتها الشراكة استثمار ٤٩٣ مليون دولار، منها ١٠٠ مليون من المؤسسة. وقد وفر نجاحها نموذجا لشركات جديدة تروج لها المؤسسة فى أفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب شرق أوروبا.

PEP

جورجيا وتركيا : تأجير المركبات يحفز نمو مشروعات الأعمال

فى كل أنحاء أوروبا وآسيا الوسطى، تروج المؤسسة للتأجير التمويلى باعتباره مصدرا أساسيا للتمويل بالنسبة للشركات النامية. ففى جورجيا على سبيل المثال عملت شراكتنا المتعلقة بالمشروعات الخاصة مع الحكومة على تحسين التشريع الخاص بالتأجير التمويلى، وقيمت السوق لتحديد أشد القطاعات احتياجا للتأجير التمويلى، ودربت الشركات وقدمت لها المشورة بشأن منافع التأجير التمويلى. وفى هذا العام، أقرضت المؤسسة ٣ ملايين دولار إلى شركة TBC للتأجير التمويلى، وهى من أولى شركات التأجير التمويلى فى جورجيا، مما أتاح لها الوفاء بالطلب على هذا المنتج المالى الجديد.

وشركة Clauss من الشركات التى ساعدها هذا، وهى مشروع أعمال صغير نام يقدم موظفوه البالغ عددهم ٤٢ موظفا، المنتجات الغذائية والمشروبات فى كل أنحاء تبليسى. وخلال سنتين، نمت الشركة من مشروع مبتدئ لتصبح قائد السوق فى خدمات التوزيع. ولمواصلة المسيرة، احتاجت الشركة إلى مزيد من العربات المقفلة لنقل السلع – لكنها وجدت أنه من الأكثر رشدا أن تؤجرها بدلا من أن تشتريها. إذ لا يتطلب التأجير ضمانات أو سجلا تاريخيا، وهو يتيح على نحو نموذجى آجال استحقاق أطول مما توفره البنوك. وبفضل التأجير التمويلى الذى توفره شركة TBC, يتوافر لشركة Clauss ست عربات نقل مقفلة ماركة فورد. وقد ساعد الأسطول الأكبر على زيادة المبيعات بنسبة ٤٥ فى المائة، وأنشأت الشركة ١٢ وظيفة جديدة.

وفى تركيا، قدمت المؤسسة حزمة تمويل بمبلغ ٤٥ مليون دولار لشركة Intercity وهى مشروع أعمال ملكيته مستقلة يقوم بتأجير العربات والشاحنات للقطاع الخاص. وتساعد مركباته طائفة عريضة من العملاء التجاريين فى المبيعات بالطلب تليفونيا، وإدارة المخزون، ونقل السلع وتسليمها. وقد أصبحت الشركة التى أسسها منظم مشروعات محلى فى ١٩٩٢, أكبر شركة فى البلاد لتأجير المركبات وإدارة الأسطول، بإيراد سنوى يربو على نحو ٢٠ مليون دولار. وتبلغ حصتها من السوق ٢٠ فى المائة، وبها ٩٠ موظفا، ولديها أكثر من ٦٠٠ عربة تحت إدارتها.

وبتزويد المؤسسة لهذه الشركة بتمويل عن طريق الأسهم وتمويل طويل الأجل، فإنها تساعد مشروعا لتنظيم الأعمال على أن يصبح قوة فاعلة أكبر وأكثر أهمية فى تركيا. ويعالج المشروع ندرة التمويل متوسط الأجل لصناعة تأجير السيارات فى البلاد وينهض بتنمية عمليات التأجير التمويلى. والمتوقع أن يشجع الدعم الذى تقدمه المؤسسة الوسطاء الماليين الآخرين فى تركيا على النظر إلى عمليات التأجير التمويلى باعتبارها وسيلة بديلة للتمويل.

COURTESY OF CLAUSS

COURTESY OF CLAUSS

TED POLLETT

أوروبا الوسطى والشرقية

دعم توسيع الفرص فى المنطقة

زادت ارتباطات المؤسسة فى أوروبا الوسطى والشرقية على ١,١ مليار دولار، مع مبلغ إضافى قدره ٢٤٥ مليون دولار قروضا مشتركة، وذلك سجل مرتفع يعكس استمرار النمو فى المنطقة وزيادة فرص الاستثمار. وقد ذهبت غالبية هذا التمويل إلى روسيا، حيث استثمرت المؤسسة أكثر من ٨٣٢ مليون دولار فى ٢١ مشروعا، مع التركيز على القطاع المالى والبنية الأساسية. وكانت الزيادة الأكثر حدة فى أوكرانيا، حيث مكن النمو القوى والحافز على الإصلاح، المؤسسة من أن تزيد حجم استثماراتها أربع مرات، لتصل إلى ٢٥٥ مليون دولار. واستمرت المساعدة التقنية تلعب دورا مهما فى بلدان الاتحاد السوفيتي السابق، وساعدت على تنمية المؤسسات المالية، وتحسين مناخ الأعمال للمشروعات الصغرى، وتقوية إدارة وتنظيم الشركات، واستهداف الصناعات الاستراتيجية بدعم سلاسل العرض وفرص الوصول للأسواق.

ولا يزال عدم كفاية البنية الأساسية يمثل قيدا على نمو الأعمال فى المنطقة، لكن القطاع الخاص يساعد فى علاج المشكلة. وفى هذا العام شملت مشروعات المؤسسة لدعم البنية الأساسية للنقل فى روسيا، استثمارين لبناء سفن الشحن مع شركة الفولجا للشحن وشركة نورث ويست شيبنج، واستثمارات لزيادة قدرة شركتين للشحن بالسكة الحديد هما Eurosibtrans وRussky Mir فى أوكرانيا. وقد دعمت المؤسسة أيضا شركتين خاصتين لتوزيع الكهرباء (انظر الإطار).

ولا يزال الحصول على التمويل يمثل تحديا، خاصة بالنسبة للشركات الصغرى. وتواصل المؤسسة تقديم التمويل والدراسة الفنية لدعم المؤسسات المالية المحلية، بما فى ذلك شركة من أولى شركات التأجير التمويلى فى جورجيا (انظر الإطار). وفى بيلاروس، قدمت المؤسسة قرضا إلى بنك Belgazprombank، وتولت تنسيق المساعدة التقنية التى مولتها السويد لتعزيز عمليات البنك. وفى أوكرانيا، قدمت المؤسسة ٣٥ مليون دولار إلى بنك Aval، وهو من أكبر بنوك البلاد المملوكة محليا. وفى روسيا، دعمت المؤسسة نمو بنك Sibakadembank فى سيبريا. كذلك قدمت قرضا ثانويا وقرضا مرتبطا بالروبل إلى عميل يتكرر تعامله معنا، وهو – Center invest فى مقاطعة روستوف، مما أتاح التمويل طويل الأجل بالروبل لعملاء البنك من مشروعات الأعمال الصغيرة. وقدمت المؤسسة قرضا لبنك موسكو للائتمان وواصلت دعمها لبنك Standard الروسى، بقرض قيمته ٢٠ مليون دولار مرتبط بالروبل. وإضافة لذلك، استهدفت المؤسسة صغار المقترضين، من خلال ائتمان مرتبط بالروبل، قدم إلى «شبكة التمويل الصغير جدا لنساء روسيا». واستغلت المؤسسة خبراتها الطويلة فى تقديم الخدمات الاستشارية بشأن تنظيم وإدارة الشركات، وبدأت مشروعين مع بنكين فى روسيا وأوكرانيا.

واستكملت المؤسسة عملها مع البنوك المحلية بدعم عميلين عالميين نشيطين فى توفير الخدمات المصرفية وخدمات التأجير التمويلى فى كل أنحاء أوروبا الشرقية. وسيوسع بنك Raffeisen International فروعه فى بيلاروس، وروسيا، وصربيا، والجبل الأسود، فى حين سيوجه بنك Societe Generale التمويل الذى نقدمه، إلى فروعه فى روسيا وأوكرانيا.

وتمويل الإسكان أولوية أخرى بالنسبة للمؤسسة. وتشمل الجهود التى نبذلها فى روسيا تقديم حدود تسهيلات ائتمانية عقارية، وبرنامجا للمشورة يموله الهولنديون والسويسريون للمساعدة فى تطوير سوق الرهونات، وعملا مستمرا مع الحكومة الروسية حول توريق المعاملات (انظر الإطار). وفى لاتفيا، قامت المؤسسة بهيكلة أول عملية بيع عبر الحدود لأذونات يدعمها الرهن وطرحتها فى

COURTESY OF KUAZ

روسيا : التنظيم والإدارة الأفضل يجذبان الاستثمار

تنتج شركة Kuibyshevazol المساهمة، الكيماويات اللازمة للألياف الصناعية والبلاستيك لأغراض هندسية. والشركة القائمة فى منطقة سامارا، التى تبعد ٦٠٠ ميل إلى جنوب شرق موسكو، هى أيضا من أكبر منتجى أسمدة الأزوت فى روسيا، ولها سمعة طيبة فى السوق وفى المجتمع المحلى الذى تعمل فيه.

وفى ٢٠٠٢،عندما انضمت إدارة الشركة إلى برنامج لتنظيم و إدارة الشركات، أدارته شراكة المشروعات الخاصة فى المؤسسة بتمويل من هولندا وسويسرا، أدركت أنه لاجتذاب التمويل الدولى طويل الأجل بأسعار تنافسية، يتعين على الشركة أن تكيف الإدارة والتنظيم فيها وفق أفضل الممارسات العالمية. واستنادا إلى نصيحة المؤسسة، وضعت إدارة الشركة وحملة الأسهم خطة للارتقاء بممارسات التنظيم والإدارة فى كل أرجاء الشركة.

وجعلت هذه الجهود من الشركة رائدا إقليميا فى مجال تنظيم وإدارة الشركات فى حين شكلت أساسا لعلاقة أعمق مع المؤسسة. وكجزء من المعاونة فى إعداد الشركة للتمويل الدولى، ساعدنا بإجراء مراجعة بيئية أفضت إلى إقامة نظام للإدارة المتكاملة للصحة والبيئة والسلامة تطبقه الشركة حاليا. وفى هذا العام، قدمت المؤسسة ١٥ مليون دولار قرضا للشركة لإعادة تمويل سندات بالعملة المحلية وتمويل برنامج المصروفات الرأسمالية للشركة. وقد أعربت عدة شركات دولية تعمل فى روسيا عن اهتمامها بالعمل مع الشركة.

تحقيق الحلم الروسى

ربما كانت روسيا التى تضم ١٤٤ مليون نسمة أكبر سوق فى أوروبا للتمويل العقاري. وتطوير هذه السوق يمكن أن يرفع مستويات المعيشة فى حين يساعد الروس على تحقيق حلمهم فى امتلاك منزل. وعبر عدة سنوات، أصبحت المؤسسة أكبر ممول فى روسيا للإسكان، باستثمارات تتجاوز ٢٤٥ مليون دولار. وقد قدمنا حدود تسهيلات ائتمانية لمؤسسات تمويل الإسكان الرئيسية – بما فى ذلك بنك موسكو للائتمان فى السنة المالية ٢٠٠٥ – مما يجعل الممارسات الحديثة تؤثر على سوق وليدة.

وفى هذه السنة أيضا استهلت المؤسسة مشروعا للمساعدة التقنية للمساهمة فى زيادة تطوير السوق الروسية للرهونات الأساسية. وستعمل بصورة وثيقة مع ما يصل إلى خمسة بنوك روسية، لتساعدها على تطبيق أفضل الممارسات الدولية فى إنشاء الرهونات وتغطية الاكتتاب، وخدمة الديون، ثم متابعة حدود التسهيلات الائتمانية. كما ستدرب المؤسسة البنوك الأخرى وموردي الخدمات المتعلقة بالرهن وكذلك ستقدم المشورة للوكالات الحكومية.

ولجعل التمويل المقدور على تحمل تكاليفه للإقراض العقاري أكثر توافرا للمؤسسات المالية، تشجع المؤسسة التوريق من خلال المشاركة مع المساهمين فى السوق والبرلمان الروسى. وتقود المؤسسة فريق عمل تقنى حدد العقبات القانونية الأساسية التى تعترض معاملات التوريق ووضع توصيات للتغلب عليها. وتضع الإدارة الاتحادية للأسواق المالية فى روسيا، وهى وكالة حكومية، حاليا مشروع تشريع يستند إلى هذه التوصيات، مع مدخلات إضافية من فريق العمل.

FABIANA FELD

السوق، مما زاد التمويل المتاح للمقترضين فى المنطقة. وقد أرست هذه المعاملة سابقة فى المنطقة، واحتمال تكرارها فى بلدان أخرى احتمال قوى. وفى بيلاروس، نظمت المؤسسة بطلب من البنك الوطنى، ندوة عن التمويل العقارى، بما فى ذلك مناقشة الخبرة الدولية وأفضل الممارسات.

وقدمت المؤسسة دعما للاستثمار فى الأسهم للشركات المحلية من خلال الاستثمار فى ثلاثة صناديق هذا العام : شركاء روسيا، وهو صندوق لرأس المال المخاطر، وصندوق Quadriga Capital, وهو صندوق خاص للمساهمة فى أسهم رأس المال ليستثمر فى الشركات متوسطة الحجم فى سان بطرسبرج ونيزنى نوفجورود، وصندوق Baring Vostok الخاص للاستثمار فى الأسهم، والذى يعمل مع الشركات الروسية المحلية. وإضافة لذلك، أقرضت المؤسسة ABOL med ٨ ملايين دولار لإنتاج المضادات الحيوية فى نوفو سوبريسك. وانضمت المؤسسة إلى المستثمرين الأجانب لدعم استغلال واحد من أكبر الموارد الطبيعية فى روسيا – منتجات الأخشاب – من خلال استثمارين فى خطين للخشب الحبيبى.

وقد ظلت مشروعات الأعمال الزراعية، وهى قطاع مهم بالنسبة لاقتصاد أوكرانيا، تمثل أولوية للاستثمار والخدمات الاستشارية هناك. وقامت المؤسسة باستثمار ثان قدره ٨٠ مليون دولار فى شركة أوكرانية رائدة لإنتاج الدواجن، هى Mironovsky, لمساعدتها على توسيع عملياتها وتخفيض تكاليفها. وبهذا الاستثمار الثانى، ستساعد المؤسسة الشركة على تحسين تنظيم وإدارة الشركة والاستعداد لإصدار عام مبدئى للسندات، وتدعيم برنامج سلامة الأغذية لمدى ابعد. والى جانب هذا الاستثمار الكبير، استهدفت المؤسسة قطاعات الخضراوات والفواكه والألبان فى أوكرانيا بمشروعات جديدة لتقديم المشورة مولتها السويد واستراليا. ومن خلال هذه المشروعات، ستقدم المؤسسة خلال السنوات الثلاث التالية، المشورة والتدريب للمزارع صغيرة ومتوسطة الحجم لتحسين كفاءتها وقدرتها على الوفاء بالطلب المتزايد من قبل القائمين على تجهيز الأغذية للحصول على منتجات عالية النوعية.

أوكرانيا : إعادة شحن قطاع الكهرباء

بزغت أوكرانيا باعتبارها الاقتصاد الأسرع نموا فى أوروبا الشرقية فى ٢٠٠٤. لكن بنيتها الأساسية التى أصابتها الشيخوخة تمثل عائقا أمام استمرار هذا النمو. فعلى سبيل المثال، تتضمن التحديات التى تواجه قطاع الكهرباء تدهور محطات الكهرباء وخطوطها، وضعف القدرة على الاعتماد عليها وارتفاع الفاقد فى أثناء النقل، وعدم السداد، والافتقار إلى الاستثمار. وتساعد المؤسسة فى تغيير أحوال هذا القطاع.

وفى ٢٠٠١، خصخصت أوكرانيا عدة شركات لتوزيع الكهرباء، وتواصل الحكومة إصلاح القطاع وخصخصته. وفى هذا العام، استثمرت المؤسسة فى شركتين من شركات التوزيع هذه Kyivoblenergo و.Rivneenergo وتملك الغالبية منهما شركة AES, وتخدم الشركتان ١,٤ مليون عميل فى منطقتى Kyiv و Rivne وتغطيان منطقة إجمالية للخدمة تبلغ مساحتها نحو ٥٠ ألف كيلو متر مربع. وسيساعد القرض البالغ ٤٥ مليون دولار الذى قدمته المؤسسة للشركتين، على تخفيض فاقد الكهرباء وتجديد معدات الشبكة، وزيادة قدرتها فى المناطق مرتفعة النمو. كما تحسن الشركتان كفاءتهما الإدارية الشاملة بالاستثمار فى أنظمة الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات. وسيكفل الاستثمار عرضا للطاقة يمكن الاعتماد عليه بدرجة اكبر وخدمة أفضل لثلاثة ملايين عميل، ولابد أن يؤدى ذلك إلى تحقيق زيادة فى نمو الكهرباء فى أوكرانيا.

JOUNI EERIKAINEN

أمريكا اللاتينية والكاريبى

تمويل المشروعات والحافظة

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٤	السنة المالية ٢٠٠٥
تمويل مرتبط به لحساب المؤسسة الخاص	١٢٥٨	١٢١٨	١٣٩٨
قروض	١١٤٧	١١١٩	١٢٢١
أسهم	٦٣	٦٠	٧٥
ضمانات وإدارة مخاطر	٤٧	٣٩	١٠٣
قروض مشتركة موقعة	٩١٨	٣٧٤	٣٨٥
إجمالى الارتباطات الموقعة	٢١٧٦	١٥٩٣	١٧٨٣
حافظة مرتبط بها لحساب المؤسسة الخاص	٦١٤٥	٦٠٧٦	٦١٢٥
قروض	٤٩٦٣	٥٠٣٣	٥١١٣
أسهم	١٠٩٩	٩٢٨	٧٩٩
ضمانات وإدارة مخاطر	٨٢	١١٥	٢١٣
حافظة مرتبط بها ومحتفظ بها للغير (مشاركات القروض)	٣٤٤٧	٢٥٠٤	٢١٧٩
إجمالى الحافظة المرتبط بها	٩٥٩٢	٨٥٨٠	٨٣٠٥

تشمل القروض منتجات على شاكلة القروض وأشباه الأسهم. وتشمل الأسهم منتجات على شاكلة الأسهم وأشباه الأسهم.

ارتباطـات

(بملايين الدولارات الأمريكية)

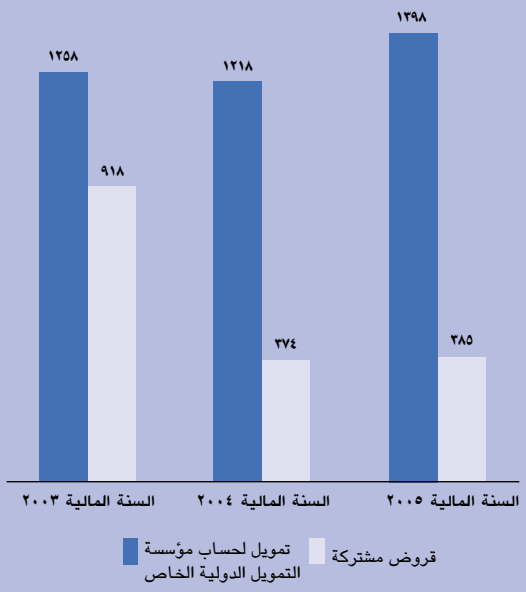

البلدان التى تعرض المؤسسة لأكثـر المخاطر

حافظة مرتبط بها لحساب المؤسسة فى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٥
(بملايين الدولارات الأمريكية)

البرازيل	١٣٩٨
المكسيك	١١٠٤
الأرجنتين	٧٣١
كولومبيا	٣٨٧
بيرو	٣٢٠

* باستبعاد حصص بلدان فرادى من المشروعات الإقليمية والعالمية.

ارتباطات المشروعات والبلدان

	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٤	السنة المالية ٢٠٠٥
عدد المشروعات	٥٣	٤٥	٥٤
عدد البلدان	١٦	١٦	١٧

تم تنقيح بعض بيانات السنوات السابقة. جميع المبالغ بالدولار تعكس التقريب.

الأرجنتين؛ اكوادور؛ أنتيغوا وبربودا؛ أوروغواى؛ باراغواى؛ البرازيل؛ بربادوس؛ بليز؛ بنما؛ بوليفيا؛ بيرو؛ ترينيداد وتوباغو؛ جامايكا؛ جزر البهاما؛ الجمهورية الدومينيكية؛ جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ دومينيكا؛ سانت كيتس ونيفس؛ سانت لوتشيا؛ السلفادور؛ شيلى؛ غرينادا؛ غواتيمالا؛ غيانا؛ كوستاريكا؛ كولومبيا؛ المكسيك؛ نيكاراغوا؛ هايتى؛ هندوراس

انتعاش اقتصادى فى خضم تحديات كبيرة

طفق اقتصاد أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ينتعش بصورة كبيرة ويتعافى من سنوات الأزمة. وبلغ النمو ٦ فى المائة فى ٢٠٠٤ بارتفاع حاد عن نسبة قدرها ١,٩ فى المائة فى السنة السابقة – وظل على قوته فى ٢٠٠٥، مما يعكس تحسنا واضحا فى تصدير السلع الأساسية إلى الصين، ونمو اقتصاد الولايات المتحدة، وإدارة فعالة للمالية والديون قللت المخاطر التى تتعرض لها البلاد. لكن المنطقة لا تزال تواجه تحديات كبيرة. فالمقارنة غير مواتية مع الأسواق الناشئة الأخرى فى مناخ الاستثمار، والقطاعات المالية المحلية، والبنية الأساسية، والتوترات الاجتماعية. وقد عرقلت هذه العوامل تنمية قطاع خاص واسع القاعدة، ولا يزال يتعين توصيل منافع النمو للأقسام الأكثر فقرا من السكان. وإذ تصدت المؤسسة لأزمات المنطقة بتدخلات لمواجهة التقلبات الدورية فى السنوات القليلة الماضية – دعم المشروعات التى تحقق عائدا من التصدير فى الارجنتين مثلا، والمساعدة فى إعادة تفعيل تمويل التجارة فى البرازيل – فقد أعادت حاليا تركيز أنشطتها على توفير التمويل طويل الأجل واختيار المشروعات واسعة التأثير على عملية الإدماج الاجتماعي والاقتصادى. وخلال كل هذا، ركزنا على القدرة على المنافسة، ودعم الصناعات عالية النمو، ومساعدة شركات المنطقة فى أن تصبح قوى فاعلية عالمية.

وخلال السنة المالية ٢٠٠٥, ارتبطت المؤسسة بتقديم ١,٤مليار دولار، بما فى ذلك ٣٨٥ مليون دولار قروضا مشتركة فى المنطقة، مع التركيز على القطاعات التى لها تأثير كبير فى التخفيف من وهذه الفقر وتحقيق القدرة على المنافسة الاقتصادية. وتواصل المؤسسة البحث عن طرق خلاقة لتعظيم تأثيرها، وتقيم شراكات مع العملاء، والمنظمات غير الحكومية، والمانحين، والحكومات وكذلك تزيد تعاوننا عبر مجموعة البنك الدولى. وقد استطاعت المؤسسة الوصول إلى الأقسام من الاقتصاد التى تعانى نقصا فى الخدمة، خاصة إسكان ذوى الدخل المنخفض، والمشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، ومجموعات السكان من أبناء البلد الأصليين. كما ساعدنا الشركات على مواجهة كثير من التحديات التى تطرحها العولمة : الحاجة إلى تعميق أسواق رأس المال المحلية، تحسين تنظيم و إدارة الشركات، وأن تصبح أكثر قدرة على المنافسة دوليا، والتصدى لقضايا البيئة (انظر الإطار).

والمساعدة التقنية مكون رئيسى لعمل المؤسسة فى المنطقة. ونحن نستخدم تسهيلنا الخاص بأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى، «الخدمات الاستشارية للمؤسسة المعنية بالخصخصة»، وفرقا متخصصة فى تنمية مشروعات الأعمال الصغرى. وتسفر هذه الجهود التى يمول المانحون كثيرا منها، عن تبسيط لوائح تنظيم الأعمال (انظر الإطار)، وتحسين فرص الوصول للأسواق، وقيام مشروعات أكثر تحليا بالمسؤولية الاجتماعية، وقدرة أقوى على المنافسة فى مشروعات الأعمال الصغيرة. وفى البرازيل وكولومبيا وبيرو، تتعاون المؤسسة مع البنك الدولى، فى التركيز على نتائج محددة توصل إليها تقرير «القيام بالأعمال» والتى تشير إلى طرق تحسين مناخ الأعمال. كما تدعم المساعدات التقنية استثمارات المؤسسة فى صناعات استراتيجية – النفط، الغاز، التعدين والأعمال الزراعية – وهى قطاعات توافرت لنا فيها عادة خبرة فريدة نقدمها لعملائنا. وتقدم المؤسسة المشورة بشأن عدة تكليفات تتعلق بالخصخصة، خاصة فى البرازيل وبنما.

ولا تزال البنية الأساسية الضعيفة تمثل قيدا على النمو فى كل أنحاء المنطقة. ويعرقل نقص الاستثمار فى هذا القطاع، النشاط الاقتصادى، ولا تتوافر فى كثير من البلدان، المرافق الأساسية لأكثر الناس فقرا. وفى هذا العام، مولت المؤسسة ثلاث عمليات بإجمالي ٩٦ مليون دولار فى قطاع الطاقة،مع التركيز على مصادر الطاقة الصديقة للبيئة وعلى تخفيض الانبعاثات الضارة. وإذ تعترف المؤسسة بان المصدرين فى المنطقة يواجهون اختناقات، وتكاليف مرتفعة، فقد استثمرت أيضا فى النقل وفى اللوجستيات. وتشمل المشروعات موانئ

COURTESY OF NEWMONT

فى البرازيل وبنما، ومطارات فى الجمهورية الدومينيكية، وشركة لوجسيتيات فى بيرو. وستساعد استثماراتنا فى شركتين إقليميتين للطيران Copa , و Taca فى أمريكا الوسطى، على النهوض بالتكامل والقدرة على المنافسة على الصعيد الإقليمى. كما أقرضنا ١٥مليون دولار لمشروع للاتصالات السلكية واللاسلكية فى باراجواى.

كما تساعد المؤسسة العملاء على فهم كيف أن الاستدامة تذكى النمو. وتحصل شركات كثيرة على منافع من الأعمال من التقدم نحو الأخذ بممارسات بيئية سليمة، والإدارة والتنظيم الأفضل للشركات، والاهتمام بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات المحلية التى تعمل فيها. وفى صناعات أساسية، تجمع المؤسسة بين الاستثمارات والمساعدات المالية فى إشراك المجتمع المحلى وبناء القدرات المحلية من أجل الاستخدام الكفء للإيرادات المالية، ومشروع Yanacocha فى بيرو، نموذج جيد (أنظر الإطار).

وفى هذا المشروع وغيره من المشروعات، تتصدى المؤسسة لقضايا وتحديات محددة تواجه المشروعات فى مجالات الصناعة الاستخراجية كجزء من التزامنا الشامل بالتنمية المستدامة. كما مولنا فى هذا العام مشروعين للنفط والغاز فى بوليفيا وفنزويلا.

وتستخدم المؤسسة منتجات مالية مبتكرة فى أسواق رأس المال المحلية، مما يتيح للعملاء مصادر جديدة للتمويل طويل الأجل فى حين يساعدهم على تجنب مخاطر الصرف الأجنبى. ويتيح لنا هذا النهج أن نحدث فرقا فى القطاعات الاجتماعية: فى هذا العام، قدمنا ضمانا جزئيا لسندات صادرة لمدة سبع سنوات بالدولار وبالسول وهو عملة بيرو إلى شركة ,Universidad San Martin de Porres وهى مؤسسة للتعليم العالى تتبع القطاع الخاص فى بيرو. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم المؤسسة أسواق المقايضات

شركات أمريكا اللاتينية تصبح عالمية

تعمل المؤسسة مع شركات من الدرجة الأولى فى كبرى بلدان المنطقة عندما نستطيع أن نساعدها على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة فى السوق الدولية. ونقدم المساعدة فى مجال التمويل طويل الأجل، والمشورة بشأن تنظيم وإدارة الشركات والأداء البيئى، ونشجع الشركات على الاستثمار فى الاقتصادات الناشئة الأخرى. ومن خلال هذه الجهود كلها، تشجع المؤسسة زيادة تأثير التنمية.

وشركة ,Empresa Brasileia de Aeron á Utica Embiraer وهى شركة برازيلية مسجلة فى بورصة نيويورك، من أكبر شركات صناعة الطائرات فى العالم وثانى أكبر مصدر فى البرازيل. ولكن بسبب مخاطر قطرية متوقعة، كانت فرص حصول الشركة – مثل كبار المقترضين البرازيليين الآخرين – على القروض فى السوق الدولية محدودة بأجل استحقاق يبلغ خمس سنوات أو أكثر. وهذا قيد على النمو فى صناعة تصل دورة المنتج فيها إلى عشر سنوات. وتمول حزمة القرض الذى قدمته المؤسسة بمبلغ ١٨٠ مليون دولار، والذى شمل ١٤٥ مليون دولار تمويلا طويل الأجل من بنوك مشاركة، برنامج بدء المرحلة النهائية الخاص بمسلسل طائرات الركاب التى تنتجها الشركة ١٧٠/١٩٠. وسيساعد هذا الشركة على تدعيم موقفها كقوة فاعلة عالمية وينوع قاعدة تمويلها.

كما تساعد المؤسسة الشركة على تقليل انبعاثاتها من المركبات الطيارة وإدماج المعايير الدولية لإعداد التقارير فى عملية الرصد المالى الداخلية. وإضافة إلى مغزى القرض القياسي، أسهم اجتهادنا المناسب وعلاقات العمل الجارية التى تربطنا بالشركة فى ترسيخ الشركة لمكانتها فى أسواق الديون العالمية.

كما قدمت المؤسسة هذا العام قرضا بمبلغ ٥٠ مليون دولار لشركة ,Carvajal وهى واحدة من الشركات الرئيسية متعددة الجنسيات المملوكة ملكية خاصة فى كولومبيا. وتعمل الشركة، والتى تتحلى بالمسؤولية الاجتماعية، فى ١٧ بلدا فى كل أنحاء أمريكا اللاتينية، وتشمل خطوط أعمالها، صناعة الورق، مستلزمات المدارس والمكاتب، مستلزمات التغليف بالبلاستيك، والنشر. ويدعم القرض الذى قدمته المؤسسة جهود الشركة لزيادة توسعها فى المنطقة، ويساعدها على تحسين كفاءتها والارتقاء بمعاييرها البيئية.

COURTESY OF EMBRAER

MATTHIAS HEDINGER

التزام مستمر بتوفير التمويل الصغير جدا

تشمل محفظة المؤسسة من استثمارات التمويل الصغير جدا فى منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، بلدانا متنوعة تماما مثل بوليفيا والسلفادور وهايتى والمكسيك ونيكاراجوا وبيرو. وهى تشمل استثمارات كبيرة فى صناديق متخصصة يديرها القطاع الخاص وتقوم بالعمل على المستوى الإقليمي. وتركز جهودنا على الأنشطة والمعاملات التى تربط بصورة فعالة مؤسسات التمويل الصغير جدا بالأسواق المالية وأسواق رأس المال، ونحن ننمى مستثمرين وصناديق من القطاع الخاص تركز على التمويل الصغير جدا ونعمل معهم. كما نستجيب للطلب القائم بين مؤسسات التمويل الصغير جدا على هياكل الاستثمار المبتكرة، بما فى ذلك إصدار السندات والتوريق، مما يتيح لها الوصول لمجموعات جديدة من المستثمرين مثل صناديق المعاشات المحلية.

وفى هذا العام، استثمرت المؤسسة ٤٣٠مليون دولار فى ثلاث عمليات للتمويل الصغير جدا فى البرازيل، وشيلى، والمكسيك. وعن طريق تطوير صكوك وهياكل مبتكرة، وإقامة شراكات مع المؤسسات الثنائية، والمنظمات غير الحكومية، نصل إلى منظمي المشروعات فى أقسام كانت مستبعدة تقليديا من الاقتصاد الرسمى، بما فى ذلك النساء، ومجموعات السكان الأصليين وسكان المناطق الريفية.

والاستثمار الذى قمنا به فى Financeira Compartamos فى المكسيك نموذج رئيسى فى هذا. فقد أبرمت الشركة بمساعدة من المؤسسة معاملة للسندات حسنت كثيرا من فرصتها للحصول على التمويل من مؤسسات الاستثمار. ويعتمد نحو ٣٠٠ ألف من مشروعات الأعمال الصغيرة فى المكسيك، تدير النساء الغالبية الساحقة فيها، على القروض الصغيرة جدا التى تقدمها الشركة، المسجلة فى المكسيك باعتبارها *Sofol*، أى مؤسسة مالية لا تقبل الإيداعات. وقدرة الشركة على جمع الأموال من السوق، حاسمة بالنسبة لتوسعها. وفى يوليو ٢٠٠٤، أصدرت الشركة سندات بالبيزو المكسيكى لمدة خمس سنوات بما يعادل ١٥مليون دولار. وقدمت المؤسسة ضمانا جزئيا لهذا الإصدار مقابل ٣٤ فى المائة من مبلغ الأصل القائم غير المسدد. وقد ساعد الضمان الذى قدمناه السندات المصدرة على أن تحظى بمرتبة ائتمانية عالية من هيئتى استاندرد آندبوروفيتش وأطلقت مؤسسة Latinfinance على هذه المعاملة لقب أفضل سندات مهيكلة فى العام.

منطقة الكاريبى :النفع يعود على مشروعات الأعمال والبيئة

تساعد المؤسسة فى جعل المشروعات التى تحقق منافع بيئية واسعة، قادرة على البقاء من الناحية التجارية فى الأسواق الناشئة. واتساقا مع تعهدنا بزيادة الإقراض المقدم للطاقة المتجددة، قدمت المؤسسة ٢٣ مليون دولار إلى Consorcio Energetico Puntacana-Macao SA وهى شركة خاصة لمرافق الكهرباء غير مرتبطة بالشبكة العامة تخدم منطقتى Bavaro و Puntacana فى الجمهورية الدومينيكية. وسيشمل المشروع تشييد وتشغيل وصيانة محطة لطاقة الرياح بقوة ٨,٢٥ ميجا واط تقوم فى .Cabo Engano وباستخدام مصدر نظيف ومستدام،بدلا من حرق الوقود الاحفورى، ستتفادى المحطة ١٧ ألف طن من انبعاثات الكربون سنويا عبر عمر المشروع الذى يمتد ٢٠ عاما. ومن المتوقع أن يبرهن المشروع على حيوية طاقة الرياح فى كثير من الأسواق الناشئة.

كما تساعد المؤسسة شركة ترينيداد سمنت ليمتد، وهى منتج الأسمنت الوحيد المتكامل، فى منطقة الكاريبى التى تتحدث الإنجليزية، وهى تقوم بتوسيع وتحديث فرعها فى جامايكا. وبالإضافة لإقراض مبلغ ٣٥ مليون دولار ساعدنا الشركة فى ترتيب تمويل محلى، بما فى ذلك إصدار سندات فى ترينداد وتوباجو بالدولار وقرض مشترك. وسيمكن هذا التمويل الشركة من رفع أدائها البيئى، باستثمارات فى عملية الإنتاج لتخفيض انبعاثات الكربون بأكثر من ١٠٠ ألف طن سنويا. وهذا التخفيض سيجعل الشركة مؤهلة للحصول على ائتمانات الكربون بموجب تسهيل الكربون القائم بين هولندا والمؤسسة.

COURTESY OF TCL

COURTESY OF NEWMONT (3)

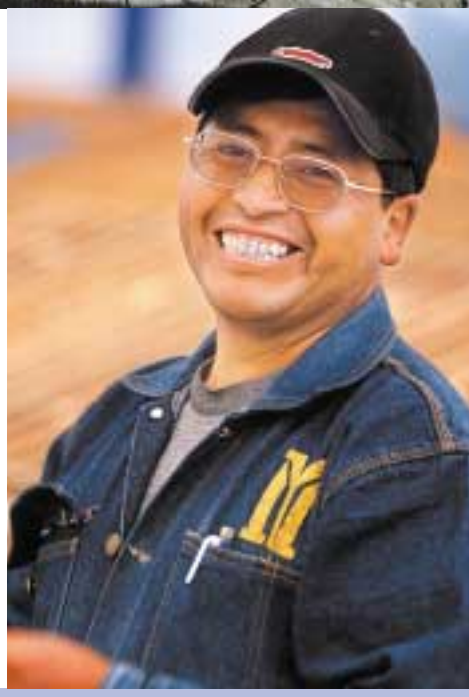

المحلية فى هيكلة القروض وعمليات التغطية المباشرة بالعملة المحلية، ونحن نعمل عن كثب مع نظراء فى السوق فى أمريكا اللاتينية لمد آجال منتجات المقايضات هذه وزيادة سيولتها.

وخلال السنة المالية ٢٠٠٥، ارتبطت المؤسسة بتقديم ٦٢٢ مليون دولار إلى ٢١ مشروعا فى القطاع المالى فى مجالات تشمل توفير التمويل للمشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة (انظر الإطار)، وتمويل الإسكان (انظر الإطار ص١٣)، وإعادة الهيكلة المالية، والأعمال المصرفية الإقليمية. وشملت جهودنا لخلق أسواق محلية لرأس المال وتوسيع نطاق خيارات التمويل لتشمل الشركات المحلية، تقديم ضمان من المؤسسة إلى شركة Corporacion Drokasa S.A فى كولومبيا، وقد ساعدت المشاركة التى قمنا بها فى ضمان ترتيب ائتمانى للسندات من المرتبة AAA. وفى معاملة مبتكرة أخرى، يشمل التمويل الذى رتبناه لشركة للأسمنت إصدار سندات مما أدى إلى جمع ما يكافئ ٥٠ مليون دولار فى ترينداد وتوباجو (انظر الإطار). ويتيح حد تسهيلات ائتمانية جرى تقديمه إلى بنك Banko Real فى البرازيل لهذا البنك أن يوجه بعض الإقراض الذى يقوم به خصيصا نحو الشركات التى تحسن استدامتها البيئة (انظر الإطار).

وارتبطت المؤسسة بتقديم ٢١٧ مليون دولار لخمسة مشروعات تدعم تمويل الإسكان للأسر منخفضة الدخل، وكذلك تعميق أسواق رأس المال المحلية. وإضافة لذلك، نستخدم المساعدة التقنية لتحسين فرص الحصول على تمويل الإسكان، ومن خلال برنامج تموله كندا وإيطاليا نعمل على تحقيق تكامل الأسواق العقارية الأولية فى أمريكا اللاتينية ودعم صندوق Fondo Mivivienda فى بيرو فى تطوير سوق محلية للرهونات الثانوية.

بيرو : منافع أكبر من التعدين

تساعد المؤسسة الشركات العاملة فى قطاع التعدين على الارتقاء بأدائها البيئى والاجتماعى حتى يستفيد عدد أكبر من السكان المحليين. وإضافة للتمويل، نقدم التدريب والمساعدة التقنية التى تقيم روابط أقوى بين هذه الشركات والمجتمعات المحلية المحيطة بها، وكذلك مشروعات الأعمال الصغرى التى يمكن أن تعمل كمورد للسلع والخدمات. والهدف هو النهوض بالتنمية الاقتصادية المستدامة حول مشروعات التعدين التى نستثمر فيها. ففى بيرو مثلا تدعم المؤسسة والبنك الدولى قدرة البلديات المحلية على إدارة الأموال التى يدرها منجم ,Yanacocha وكذلك المساعدة فى نشر المعلومات عن المنجم بغية زيادة الشفافية والخضوع للمساءلة. وبالعمل من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية وموردى الخدمات المحليين، ساعدنا المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية على تحسين مهارات الأعمال فيها وفرص حصولها على التمويل – وفى بعض الحالات، توسيع دورها كمورد للمناجم. ويتشجيع من المؤسسة، أقامت شركة مناجم Yanacochaمؤسسة تضطلع بمشروع أوسع لتنمية المجتمع المحلى فى مجال الرعاية الطبية، والزراعة، والحراجة، والتمويل الصغير جدا، كما تدعم الشركة بصورة مباشرة برنامجا موسعا للتنمية الريفية للمجتمعات القريبة من المنجم.

البرازيل : شراكة طويلة الأجل تدعم الاستدامة

ارتبطت المؤسسة بتقديم ١١٥ مليون دولار فى حد تسهيلات ائتمانية لبنك ABN Amro Banco Real لدعم الإقراض طويل الأجل من الباطن الذى يستهدف تحقيق الاستدامة. وسيمول هذا التمويل الشركات من اجل المشروعات المرتبطة بالبيئة وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى يتصدى عملها لتغيير المناخ، وفقد التنوع الإحيائى، وتدهور الأراضى، والملوثات العضوية المستمرة آثارها. وكان بنك ABN AMRO, وهو عميل للمؤسسة منذ أجل طويل، من المتبنين الأصليين لمبادئ اكويتور – وهى معايير طوعية تعتمد على المبادئ التوجيهية البيئية والاجتماعية التى وضعتها المؤسسة. وحاليا، فإن فرعه البرازيلى Bankco Real ، هو أول مؤسسة مالية فى العالم توجه حد تسهيلات ائتمانية كبيرة من المؤسسة خصيصا للارتقاء بالاستدامة البيئية. ويتيح الاستثمار للبنك أن يركز على شركات السوق المتوسطة المملوكة لأسر فى البرازيل. ومن المتوقع أن يشجع التمويل المتاح من حد التسهيلات الائتمانية على إجراء طائفة واسعة من الإصلاحات التى تنهض بالاستدامة فى هذه الشركات.

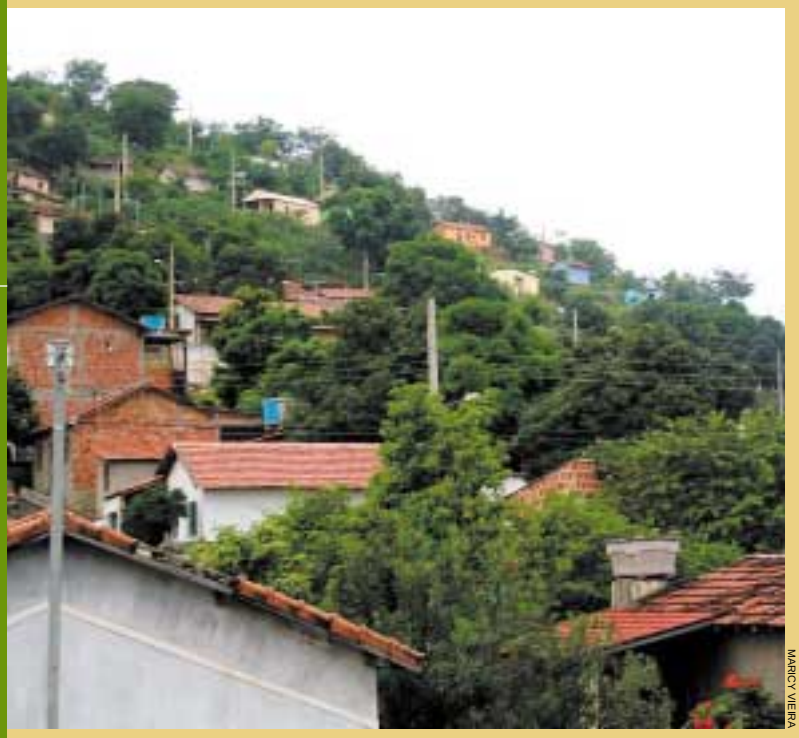

MARCY VIEIRA

تذليل العقبات أمام تسجيل مشروعات الأعمال

الحكومات المحلية نقطة أولى للتفاعل بالنسبة إلى مشروعات أعمال كثيرة، وهى تنزع إلى فرض عبء إداري كبير. ومن ثم يعمل تسهيل المؤسسة لأمريكا اللاتينية والكاريبى، على تبسيط الإجراءات التنظيمية خاصة فيما يتعلق بتسجيل مشروعات الأعمال على مستوى البلديات. وإذ بدأ بمهمة تجريبية فى لابان، عاصمة بوليفيا، فإن العمل المتعلق بتبسيط الإجراءات التابع للتسهيل نما خلال عامين ليصبح برنامجا إقليميا، مما سمح بتطبيق منهج مشترك وتقاسم الخبرة عبر البلدان مع الاستمرار فى تفصيل المساعدات حسب الاحتياجات المحددة للعميل. وقد ساعد التسهيل فى تبسيط الإجراءات الإدارية فى بوليفيا وهندوراس ونيكاراجوا ويمد جهوده لتشمل البرازيل وبيرو. وبجعل تسجيل مشروع أعمال ما أكثر سهولة، فإن هذه الإصلاحات تشجع المشروعات على الامتثال للقانون. وفى حين تزيد الإجراءات الأكثر بساطة الإيرادات المتحققة للبلديات، فإنها تأتى أيضا بعدد اكبر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الاقتصاد الرسمى، مما يجعل حصول هذه المشروعات على التمويل أكثر سهولة.

COURTESY OF MERLON EGYPT

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تمويل المشروعات والحافظة

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٤*	السنة المالية ٢٠٠٥**
تمويل مرتبط به لحساب المؤسسة الخاص	٢٨٧	٢٣٦	٣١٥
قروض	١٦٤	١٨٦	٢٥٧
أسهم	صفر	١٣	٢٠
ضمانات وإدارة مخاطر	١٢٣	٣٧	٣٨
قروض مشتركة موقعة	صفر	صفر	صفر
إجمالى الارتباطات الموقعة	٢٨٧	٢٣٦	٣١٥
حافظة مرتبط بها لحساب المؤسسة الخاص	١٣٣٧	١١٤٤	١٢١٠
قروض	٨٠٣	٨٤٠	٩٢٦
أسهم	٢٥٣	١٩١	١٦١
ضمانات وإدارة مخاطر	٢٨١	١١٣	١٢٣
حافظة مرتبط بها ومحتفظ بها للغير (مشاركات القروض)	٨٣٧	٧٣٩	٦٦٤
إجمالى الحافظة المرتبط بها	٢١٧٤	١٨٨٢	١٨٧٤

تشمل القروض منتجات على شاكلة القروض وأشباه الأسهم. وتشمل الأسهم منتجات على شاكلة الأسهم وأشباه الأسهم.

* تشمل الحصة الإقليمية من حيازات LNM، والتى تصنف رسميا كمشروع عالمى.

** تشمل الحصص الإقليمية فى تسهيل FFTPAB و MELOROS، واللذان يصنفان رسميا كمشروعين عالميين.

ارتباطـات

(بملايين الدولارات الأمريكية)

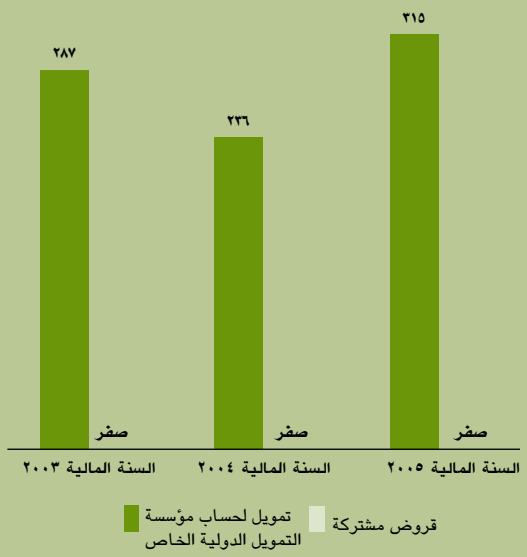

البلدان التى تعرض المؤسسة لأكبر المخاطر

حافظة مرتبط بها لحساب المؤسسة الخاص فى ٣٠ يونيه ٢٠٠٥

(بملايين الدولارات الأمريكية)

باكستان	٣١٥
مصر	٢٩٧
عمان	١٠٥
المغرب	٨٠
الجزائر	٧٢

* باستبعاد حصص بلدان فرادى من المشروعات الإقليمية والعالمية.

ارتباطات المشروعات والبلدان

	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٤	السنة المالية ٢٠٠٥
عدد المشروعات	١٧	*١٨	**٢١
عدد البلدان	٦	٧	٨

* يشمل حيازات LNM Holdings.

* يشمل تسهيل Melrose.

تم تنقيح بعض بيانات السنوات السابقة. جميع المبالغ بالدولار تعكس التقريب.

الأردن؛ أفغانستان؛ الإمارات العربية المتحدة؛ البحرين؛ تونس؛ الجزائر؛ جمهورية إيران الإسلامية؛ الجمهورية العربية السورية؛ جمهورية مصر العربية؛ الجمهورية اليمنية؛ الضفة الغربية وغزة؛ عمان؛ الكويت؛ لبنان؛ ليبيا؛ المغرب؛ المملكة العربية السعودية.

بناء القدرة فى القطاع الخاص

شهدت السنة المالية ٢٠٠٥ تغيرات كبرى فى الطريقة التى تعمل بها المؤسسة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع بدء شراكة المشروعات الخاصة من أجل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتوافر للمؤسسة حاليا القدرة على تقديم طائفة واسعة من المساعدات التقنية فى كل أرجاء المنطقة بالإضافة إلى التمويل التقليدى. كذلك اتسع نطاق الوجود الميدانى للمؤسسة؛ بفتح مكاتب جديدة فى الأردن والإمارات العربية المتحدة.

وتهدف إستراتيجية المؤسسة إلى التصدى للتحديات الرئيسية للمنطقة؛ بما فى ذلك خلق فرص العمل وزيادة الاستثمار بغية التعجيل بالنمو وخلق اقتصاد أكثر انفتاحا.وتركز المؤسسة على القطاعات الإنمائية بصورة عالية؛ تشمل الإسكان وتنمية المشروعات الصغرى؛ وقد ذهب نحو٤٠ فى المائة من ارتباطات السنة المالية ٢٠٠٥ إلى هذه القطاعات. وتستخدم المؤسسة المساعدات التقنية؛ بصورة منفصلة أو مقترنة برأس المال طويل الأجل؛ لتحقيق أهدافنا وإدخال أفضل الممارسات إلى المنطقة.

وبرنامجنا للاستثمار برنامج عريض القاعدة ويشمل القطاع المالى والصناعة التحويلية؛ والنفط والغاز؛ والتعليم؛ والأعمال الزراعية؛ والبنية الأساسية. وتركز جهودنا فى البلدان عالية المخاطر؛ ومنها أفغانستان والعراق، على القطاع المالى وغيره من أساسيات تنمية القطاع الخاص. ويساعد مكتبنا فى دبى فى حشد تدفقات الموارد الخاصة من بلدان الخليج الفارسى التى تشهد فائضا فى رؤوس الأموال وتوجيهه إلى اقتصادات المنطقة التى تسعى وراء رأس المال الأجنبى المباشر؛ وما وراءها.

وتركز الشراكة التى استهلت رسميا فى أكتوبر ٢٠٠٤ ويمولها المانحون إلى حد كبير، على القطاع المالى؛ والمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ والمشروعات التى تمكن للبيئة؛ والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وخصخصة أو إعادة هيكلة المشروعات المملوكة للدولة (انظر الإطار).

وانطلاقا من مبادرات سابقة لدعم مشروعات الأعمال الصغرى فى المنطقة؛ بدأت الشراكة برامج فى كثير من البلدان؛ من أسواق الحدود إلى الأسواق الأكثر تقدما؛ وهى تقيم إمكانات قيام أسواق أخرى فى المنطقة.

وقد استثمرت المؤسسة ٣١٥ مليون دولار من حسابها الخاص فى ٢١ مشروعا فى السنة المالية ٢٠٠٥؛ عبر عدد من القطاعات. ففى القطاع المالى؛ قدمنا الدعم لتمويل الإسكان؛ خاصة فى المملكة العربية السعودية (انظر الإطار) وعمان؛ وركزت استثمارات آخرى على المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ والتأمين؛ والأعمال المصرفية. وسيصطحب القرض البالغ ٤٥ مليون دولار المقدم من المؤسسة إلى بنك الاتحاد للإسكان فى عمان وهو أول مؤسسة من نوعها فى دول الخليج، بمساعدة تقنية لبناء القدرة من شراكة المشروعات الخاصة من أجل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد ارتبطت المؤسسة بالقيام باستثمارها الأول فى العراق بمشروعات رائدة فى القطاع المالى؛ كما بدأنا أول إصدار للسندات بواسطة شركة عبر قومية فى المغرب (انظر الإطار).

وفى مجال البنية الأساسية؛ زادت أنشطة المؤسسة فى السنة المالية ٢٠٠٥؛ مما يعكس تزايد جهود تنمية مشروعات الأعمال؛ خاصة بالنسبة للخدمات الاستشارية. وقد وسعنا استثماراتنا فى قطاع الموانئ فى باكستان واضطلعنا بمهام لتقديم المشورة فى مجال توزيع الكهرباء.وشملت مشروعات أخرى لتقديم المشورة محطة ركاب مطار فى السعودية (انظر الإطار)؛ وشملت فى المغرب؛ أول شراكة بين القطاعين العام والخاص فى مجال الرى. وهناك؛ سينضم اتحاد شركات يقوده المغاربة للحكومة فى توفير المياه لزراعة الموالح؛ وسيحدد المشروع تعريفة أقل كثيرا مما يدفعه المزارعون حاليا لاستخدام المياه الجوفية التى تنفد بسرعة.

ويبين أشراك القطاع المصرفى فى العراق كيف تكمل المساعدة التقنية التى وفرتها شراكة الشرق الأوسط وشمال

المملكة العربية السعودية : الارتقاء بمحطة ركاب مطار رئيسى

تقدم المؤسسة المشورة لهيئة الطيران السعودية بشأن مشاركة القطاع الخاص فى توسع وتأهيل محطة ركاب الحج فى مطار الملك عبد العزيز فى جدة ؛ والذى يستخدمه المسلمون الذين يزورون مكة المكرمة خلال رحلات الحج والعمرة. ويستغرق موسم الحج، فترة تمتد ستة أسابيع ؛ مما يخلق حركة طيران كثيفة بشكل غير عادى فى إطار زمني مركز. ونظرا لعدد الحجاج الكبير الذى ينبغى توفير وسائل الراحة له ومختلف متطلبات الحج ؛ فقد تم تصميم المرفق وبناؤه فى ١٩٨١ليعمل كقرية كبيرة فى نطاق الخدمات التى يقدمها. ومع التحسينات فى النقل الجوى ؛ نما عدد الحجاج بصورة ضخمة ؛ ووصل إلى ما يقدر بـ ٢,٥ مليون حاج فى ٢٠٠٤, وأصبحت مرافق المحطة غير كافية ؛ وقدرتها تقيد نمو الحج نفسه.

وللتخفيف من عبء هذا الوضع والاستعداد للنمو فى المستقبل، استعانت هيئة الطيران بمساعدة المؤسسة لإشراك القطاع الخاص بموجب عقد «للبناء ثم التملك». ويمثل المشروع أول مشاركة واسعة النطاق للقطاع الخاص فى محطة للركاب فى الشرق الأوسط. وتعتزم الحكومة السعودية استخدام محطة ركاب الحج كنموذج لمشاركة القطاع الخاص التى يمكن تكرارها فى محطات ركاب أخرى فى البلاد.

TOREK FARHADI

أفريقيا؛ برنامج المؤسسة للاستثمار. وفى هذا انضمت الشراكة إلى الأكاديمية العربية للخدمات المصرفية والمالية لإجراء تدريب متعمق للمصرفيين العراقيين. واستهدفت المبادرة التى استمرت خمسة أشهر، العاملين فى مستوى تنفيذ العمليات وركزت على الأعمال المصرفية بالتجزئة؛ وإدارة المخاطر؛ وتقييم الائتمان وموضوعات أساسية أخرى. وأعقبها عقد ندوة لدراسة الإستراتيجية حضرها كبار مديرى البنوك العراقية. وخلال العام أيضا؛ ارتبطت المؤسسة بتقديم أول استثمار لها فى القطاع المصرفى بالعراق؛ بالاشتراك مع بنك الكويت الوطنى. وكان بنك الائتمان واحدا من المشاركين فى التدريب الذى وفرته شراكة الشرق الأوسط؛ وشمال أفريقيا؛ وسيساعده التمويل على الإسهام فى جهود التعمير فى البلاد. كما استثمرت المؤسسة فى أول مشروع فرعى لتسهيل تمويل المشروعات الصغيرة فى العراق وهو برنامج يموله المانحون يتيح لنا تقديم التمويل والمساعدة التقنية للبنوك العراقية المحلية (انظر الإطار).

وتشمل استثمارات المؤسسة فى القطاع المالى فى إيران فى هذه السنة حدين للتسهيلات الائتمانية قدما لبنكين إيرانيين خاصين، Karafrin Bank و Saman Bank، للإقراض من الباطن للشركات الخاصة. ومن خلال هذا المشروع وبرنامج المساعدة التقنية المرتبط به – وهو الأول من نوعه فى إيران من ٢٥ سنة – سيتم تطبيق الممارسات المستندة للسوق فى الإدارة المصرفية وإدارة المخاطر فى بنوك القطاع الوليدة هذه. ومثل الكثير من أوجه الاقتصاد الإيرانى، فإن القطاع العام يهيمن بصورة فظة على العمل المصرفى. ومن هنا فإن لحدود التسهيلات الائتمانية المقدمة من المؤسسة تأثير كبير فى إظهار المحاسن، مما يشجع المؤسسات المالية الدولية الأخرى على الاستثمار فى البنوك الخاصة فى البلاد.

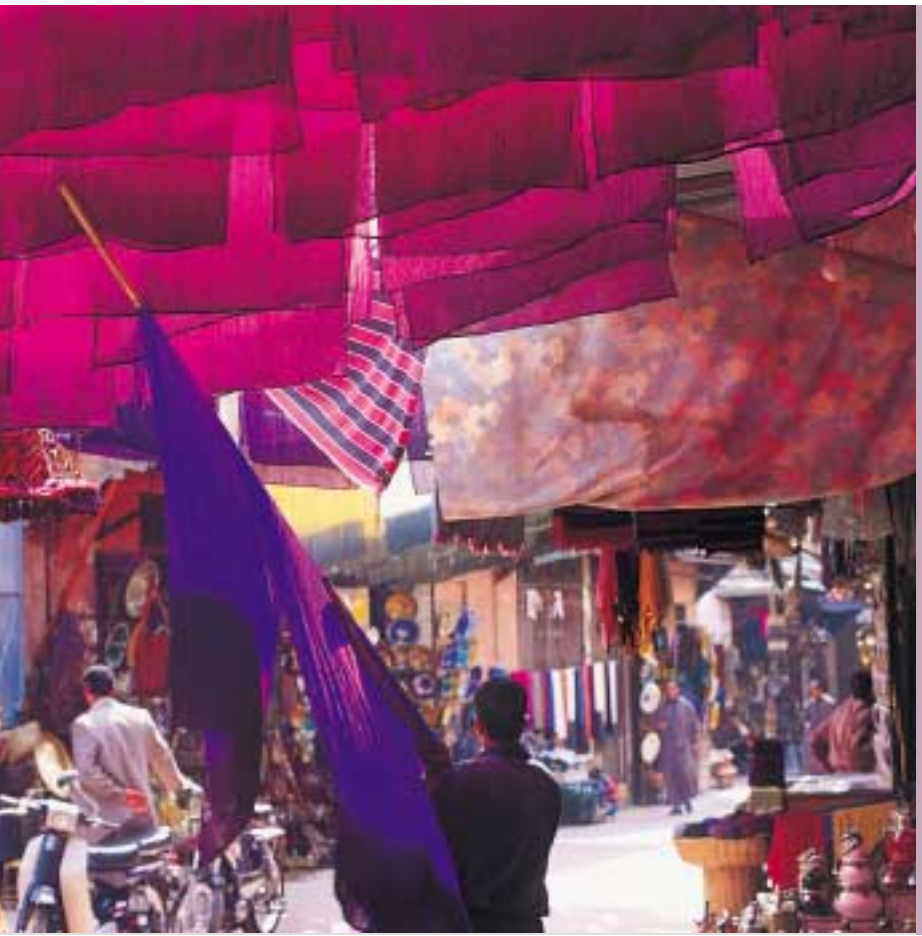

المغرب: إصدار مبتكر للسندات بالعملة المحلية

ارتادت المؤسسة أرضا بكرا فى المنطقة هذا العام بمعاملات مالية مبتكرة. فقد أصبحت المؤسسة أول هيئة عبر قومية تشرع فى إصدار السندات فى القارة الأفريقية أو فى الشرق الأوسط. وستساعد السندات، المسماه بالدرهم المغربى والتى طرحت فى سوق رأس المال المغربية المحلية، فى تطوير هذه السوق وتوفر مقياسا لإصدارات السندات مستقبلا. وكان الإصدار يتضمن سندات لمدة سبع سنوات بمبلغ إجمالي قدره مليار درهم (يساوى نحو ١١٧ مليون دولار). وقد استهدفت السندات مؤسسات الاستثمار المحلية، وسجلت الصفقة فى بورصة الدار البيضاء. واشترى هذه الأوراق، أكثر من ٢٠ مستثمرا، منهم شركات تأمين، وصناديق استثمار مشترك، وصناديق معاشات. ويبين نجاح الإصدار المدى الذى قطعته المغرب فى القيام بالإصلاحات الهيكلية فى أسواقها المالية المحلية. وقد عملت المؤسسة بصورة وثيقة مع السلطات المغربية لمدة عامين لتحقق هذه الصفقة ثمارها. وتبين النتائج الشراكات الفعالة التى تستطيع المؤسسة إقامتها مع الحكومة لدعم تنمية أسواق رأس المال.

PEP-MENA

شراكة المشروعات الخاصة من أجل الشرق الأوسط وأفريقيا: تأثير أكبر من خلال المساعدات التقنية

شراكة المؤسسة للمشروعات الخاصة من أجل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تسهيل جديد لتقديم المساعدة التقنية يدعم تنمية القطاع الخاص فى كل بلدان المنطقة. وتشمل أنشطة البرنامج العريضة تقديم المساعدة للقطاع المالى، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم المشورة بشأن الخصخصة ومشروعات الأعمال التى تمكن للبيئة، ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وتزيد الشراكة فرص حصول الشركات الصغرى على التمويل من خلال برنامج لتقديم المشورة للبنوك التجارية، أوكلت إليه مهام فى الجزائر ومصر والسعودية وتونس. وتساعد الشراكة أول شركة للتأجير التمويلى فى أفغانستان فى تنميط إجراءات الكفالة والضوابط الداخلية، وتعمل مع البنك المركزى فى اليمن على استعراض قانون التأجير التمويلى فى البلاد. ويجرى التسهيل مسحا لممارسات إدارة وتنظيم الشركات فى البنوك اللبنانية. وبدأ فى تقديم المشورة إلى هذه المؤسسات. وهو يتعاون مع الإدارة الاستشارية للاستثمار الأجنبى فى إجراء دراسة لتقليل الحواجز الإدارية أمام الأعمال فى مصر، كجزء من تقييم مناخ الاستثمار الذى تجريه مجموعة البنك الدولى، وسينير هذا العمل الطريق بدرجة أكبر أمام المساعدة التقنية ويوفر نموذجا لجهود تبذل فى بلدان أخرى.

وفى الأردن وعمان والسعودية والضفة الغربية وغزة، يعلى التسهيل أيضا مضاء مشروعات الأعمال، من خلال برنامج المؤسسة للتنمية الإدارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويدعم البرنامج التنظيمات المحلية التى توفر التدريب الإدارى للوفاء بحاجة مشروعات الأعمال الصغرى.

REEM HAMDY

KEITH MARTIN

المملكة العربية السعودية: المؤسسة تساعد فى توفير الأموال للتمويل الإسلامى للإسكان

تقدم المؤسسة أول تمويل لها على الإطلاق لتسهيل للمرابحة وهى منتج إسلامى للتمويل، من خلال صفقة مع البنك السعودى البريطانى. وسيدعم الاستثمار الذى نقدمه بمبلغ ١٨٧,٥ مليون ريال (يعادل ٥٠ مليون دولار) نمو محفظة التمويل الإسلامى للإسكان فى البنك. والمشروع عنصر رئيسى فى جهود المؤسسة لتشجيع تنمية سوق قادرة على البقاء لتمويل الإسكان فى السعودية؛ ونهدف إلى تحفيز سوق الرهونات الأولية فى البلاد وتقديم خدمات تقنية واستشارية للسلطات المحلية عند الاقتضاء. وتسعى المؤسسة إلي تكرار هذا النهج المبتكر عبر المنطقة، وزيادة فرص الحصول على تمويل الإسكان للأفراد ذوى الدخل المنخفض والمتوسط. كما تعد هذه أول مرة تستخدم فيها المؤسسة رأس مال البنك الدولى المدفوع بالعملة الوطنية لتمويل مشروع.

كما استثمرت المؤسسة فى إيران فى شركة Karafarin للتأجير التمويلى. ونحن نرى أن للتأجير التمويلى أولوية بالنسبة لبلدان كثيرة فى المنطقة، حيث إنه يلائم على نحو جيد تمويل المشروعات الصغرى، ويتفق مع التمويل الإسلامى، وهو قطاع للمؤسسة فيه معرفة ممتدة وخبرة عالمية. هذا العام انضمت شركة ORIX للتأجير فى باكستان للمؤسسة لشركاء آخرين فى استثمار أقاليمى فى كازاخستان (انظر الإطار ص ١٩). كما شاركنا فى رعاية مؤتمر معنى بالتأجير التمويلى عقد مع البنك المركزى فى اليمن.

ولدعم هدفنا فى تعزيز استثمارات القطاع الخاص فى الصحة والتعليم، استثمرت المؤسسة فى مدرسة الشويفات الدولية لمصلحة مدرسة يجرى بناؤها فى أدمه فى لبنان، وستكون المدرسة الجديدة عنوانا لشركة Intered، وهى شركة لبنانية للتعليم تملك مدارس الشويفات عبر المنطقة وفى الغرب.

العراق: الإقراض يستهدف مشروعات الأعمال الصغرى

فى هذا العام التزمت المؤسسة وشركاؤنا بتقديم ١٢ مليون دولار إلى البنك الوطنى فى العراق بموجب تسهيل تمويل المشروعات الصغيرة فى العراق، الذى يدعم تنمية مشروعات الأعمال الصغيرة جدا والصغيرة فى البلد من خلال الوسطاء الماليين المحليين.

وتسهم المؤسسة بما يصل إلى ٥٠ مليون دولار فى تسهيل للإقراض من الباطن لمشروعات الأعمال الصغرى، إلى جانب ٤٠ مليون دولار تمويلا من المانحين من اليابان وأسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وستطور المساعدات التقنية قدرة البنوك المحلية العراقية، حتى تستطيع أن تعمل على أساس عصرى وشفاف وسليم ماليا وتزيد الإقراض الذى تقدمه المشروعات الصغرى. وبتزويد هذه البنوك الشريكة بموارد طويلة الأجل للإقراض من الباطن، سيساعد التسهيل فى جعل مشروعات الأعمال تقف من جديد على أقدامها وفى خلق الوظائف فى القطاع الخاص.

وقد دخل البنك الوطنى العراقى فى مشروع مشترك مع بنك التصدير والتمويل الأردنى، الذى تولى مسؤولية الإدارة. ومن المتوقع أن يكون للمشروع تأثير إنمائى، ويحسن معيشة العراقيين البسطاء بمساعدتهم فى الحصول على أصول رأسمالية جديدة للمشروعات التى يديرونها.

ISBPF

تقرير عن العمليات

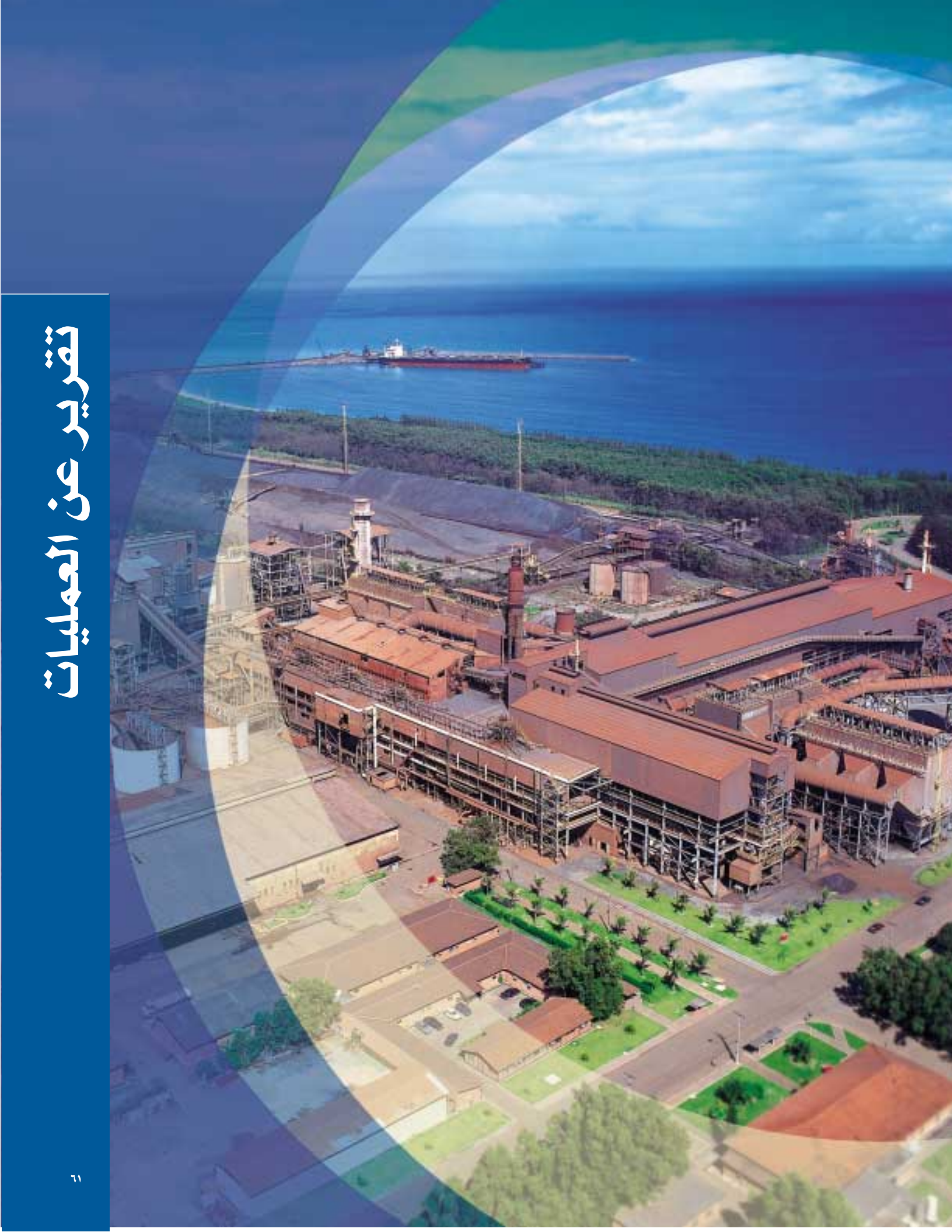

عمليات الاستثمار

COURTESY OF NEWMONT

نظرة عامة

فى السنة المالية ٢٠٠٥، كان أكثر من ٥٥ فى المائة من استثمارات المؤسسة الجديدة فى القطاع المالى والبنية الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات، والصحة والتعليم. وبلغت حصة الاستثمارات من حساب المؤسسة الخاص فى بلدان تتسم بأنها إما عالية المخاطر، أو منخفضة الدخل، نحو ٢٨ فى المائة.

ارتباطات الاستثمار

وقعت المؤسسة ارتباطات بالاستثمار بمبلغ ٦,٤٥ مليار دولار فى السنة المالية ٢٠٠٥، منها ٥,٣٧ مليار دولار لحسابها الخاص و ١,٠٨ مليار دولار قروضا مشتركة، مقابل ٥,٦٣ مليار دولار ارتباطات للمؤسسة فى السنة المالية ٢٠٠٤، شملت ٤,٧٥ مليار دولار لحسابها الخاص و ٨٧٩ مليون دولار قروضا مشتركة. وتقدم المؤسسة طائفة من المنتجات والخدمات للعملاء، بما فى ذلك القروض، والاستثمار فى الأسهم، وأشباه الأسهم والتمويل المهيكل، ومنتجات إدارة المخاطر التى يتم تمويلها من خلال موارد المؤسسة الخاصة. كما توجد مساهمات مشتركة فى قروضها المقدمة للمؤسسات المالية الدولية. ومن الارتباطات بالاستثمار التى وقعتها المؤسسة لحسابها الخاص، ذهب ٤,٥٤ مليار دولار إلى اتفاقيات القروض (بما فى ذلك أشباه الأسهم من شاكلة القروض)، و ٦١٢ مليون دولار إلى استثمارات فى الأسهم (بما فى ذلك أشباه الأسهم من شاكلة الأسهم)، و٢١٦ مليون دولار للضمانات، ٤ ملايين دولار لمنتجات إدارة المخاطر. واستنادا لإجمالى تكلفة المشروعات بالنسبة لمشروعاتنا فى السنة المالية ٢٠٠٥، أسفر كل دولار فى ارتباطات المؤسسة لحسابنا الخاص عن إضافة ٣,٣٨ دولار للتمويل من مصادر أخرى.

لقد ارتبطنا بتقديم التمويل إلى ما مجموعه ٢٣٦ مشروعا فى ٦٧ بلدا، مقابل ٢١٧ فى ٦٥ بلدا فى السنة المالية ٢٠٠٤. وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٥، شملت محفظة الاستثمار لدينا، ١٩,٣ مليار دولار لحساب المؤسسة الخاص و٥,٣ مليار دولار فى قروض مشتركة محتفظ بها لحساب آخرين. وقد أضفنا ١٧٤ شركة لمحفظتنا هذا العام، وتركت ١٧٦ شركة المحفظة. وترد تفاصيل مشروعات الاستثمار فى الأقسام الإقليمية وهى مدرجة فى جداول مشروعاتنا فى المجلد الثانى.

القروض المشتركة وحشد الموارد

تلعب القروض المشتركة للمؤسسة دورا رئيسيا فى حشد التمويل من القطاع الخاص فى الأسواق الناشئة، حيث تقتصر آجال الاستحقاق بصفة عامة على الآماد القصيرة، وحيث فرص الوصول للسوق مفتوحة أساسا لشركات الدرجة الأولى فى البلدان متوسطة الدخل. ويساعد برنامج القروض من الفئة باء الذى نطبقه، العملاء على الحصول على تمويل أكثر مواتاة، عادة من خلال معاملات فارقة تمثل نقطة تحول. وقد تم التوقيع على قروض من الفئة باء مجموعها ١,٠٨ مليار دولار فى السنة المالية ٢٠٠٥، مقابل ٨٧٩ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٤. وبالإضافة لذلك، حشدت المؤسسة ٦٥ مليون دولار للسوق ببيع قروض قائمة من الفئة أ من خلال برنامج للقروض من الفئة باء. وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٥, بلغت محفظة قروض المؤسسة المشتركة ٥,٣ مليار دولار مقدمة إلى ٢٠٤ مشاريع.

البلدان التى تشكل حدود مخاطر أكبر على المؤسسة

المحفظة التى تم الارتباط بها لحساب المؤسسة الخاص فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٥*
(بملايين الدولارات)

الاتحاد الروسى	١٤٣٢
البرازيل	١٣٩٨
الهند	١٢٦٨
المكسيك	١١٠٤
الصين	٩٩٩
تركيا	٩٨١
الأرجنتين	٧٣١
إندونيسيا	٤٩٤
الفلبين	٤٨٠
نيجيريا	٤١٩

* باستبعاد حصص بلدان فرادى من المشروعات الإقليمية والعالمية.

عمليات المؤسسة

بملايين الدولارات الأمريكية	السنة المالية ٢٠٠١	السنة المالية ٢٠٠٢	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٤	السنة المالية ٢٠٠٥
العمليات					
الارتباطات الاستثمارية					
عدد المشروعات[١]	٢٠١	٢٠٣	٢٠٤	٢١٧	٢٣٦
عدد البلدان	٧٣	٧٦	٦٤	٦٤	٦٧
إجمالى الارتباطات الموقعة[٢]	٣٩٣٤	٣٤٩٤	٥٠٣٧	٥٦٣٢	٦٤٤٩
لحساب المؤسسة الخاص[٢]	٢٧٣٤	٢٩٥٧	٣٨٥٦	٤٧٥٣	٥٣٧٣
محتفظ بها للغير	١٢٠١	٥١٨	١١٨١	٨٧٩	١٠٧٦
المدفوعات المنصرفة من الاستثمارات					
إجمالى التمويل المنصرف	٢٣٧٠	٢٠٧٢	٤٤٦٨	٤١١٥	٤٠١١
لحساب المؤسسة الخاص	١٥٣٥	١٤٩٨	٢٩٥٩	٣١٥٢	٣٤٥٦
محتفظ بها للغير	٨٣٥	٥٧٤	١٥٠٩	٩٦٤	٥٥٥
الحافظة المرتبط بها[٣]					
عدد الشركات	١٣٧٨	١٤٠٢	١٣٧٨	١٣٣٣	١٣١٤
إجمالى الحافظة المرتبط بها[٣]	٢١٨٤١	٢١٥٦٩	٢٣٣٧٩	٢٣٤٦٠	٢٤٥٥٧
لحساب المؤسسة الخاص[٣]	١٤٣١١	١٥٠٤٩	١٦٧٧٧	١٧٩١٣	١٩٢٧٤
محتفظ بها للغير	٧٥٣٠	٦٥١٩	٦٦٠٢	٥٥٤٦	٥٢٨٣

١ – تشمل أول ارتباط لمشروعات فى السنة المالية. تحسب المشروعات التى تشمل تمويلا لأكثر من شركة على أنها ارتباط واحد.
٢ – تشمل ضمانات القروض ومنتجات إدارة المخاطر.
٣ – تشمل إجمالى الحافظة المرتبط بها والمحتفظ بها للغير قروضا مورقة.
تم تنقيح بعض البيانات من سنوات مالية سابقة. كل المبالغ بالدولار تتضمن التقريب.

الملامح البارزة للميزانية العمومية

بملايين الدولارات الأمريكية	السنة المالية ٢٠٠١	السنة المالية ٢٠٠٢	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٤	السنة المالية ٢٠٠٥
الأصول					
أصول سائلة، باستثناء المشتقات	١٤٥٨١	١٦٩٢٤	١٧٠٠٤	١٨٣٩٧	٢٢٧٨١
مخصوما منها القروض واستثمارات الأسهم	٨٦٩٦	٧٩٦٣	٩٣٧٧	١٠٢٧٩	١١٤٨٩
أصول مشتقة	١١٤٣	١٠٧٧	١٧٣٤	١٠٩٢	١٥١٦
مبالغ مستحقة وأصول أخرى	١٧٥٠	١٧٧٥	٣٤٢٨	٢٥٩٣	٣٧٧٤
إجمالى الأصول	٢٦١٧٠	٢٧٧٣٩	٣١٥٤٣	٣٢٣٦١	٣٩٥٦٠
الخصوم					
قروض مستحقة السداد	١٥٤٥٧	١٦٥٨١	١٧٣١٥	١٦٢٥٤	١٥٣٥٩
خصوم مشتقة	١٧٦٨	١٥٧٦	١٢٦٤	١٥٤٩	٢٣٣٢
مبالغ مستحقة الدفع وخصوم أخرى	٢٨٥٠	٣٢٧٨	٦١٧٥	٦٧٧٦	١٢٠٧١
إجمالى الخصوم	٢٠٠٧٥	٢١٤٣٥	٢٤٧٥٤	٢٤٥٧٩	٢٩٧٦٢
رأس المال					
رصيد رأس المال	٢٣٦٠	٢٣٦٠	٢٣٦٠	٢٣٦١	٢٣٦٤
أرباح محتجزة	٣٧٢٣	٣٩٣٨	٤٤٢٥	٥٤١٨	٧٤٣٣
أخرى	١٢	٦	٤	٣	١
إجمالى رأس المال	٦٠٩٥	٦٣٠٤	٦٧٨٩	٧٧٨٢	٩٧٩٨

ايضاحات لقائمة الإيراد

بملايين الدولارات الأمريكية	السنة المالية ٢٠٠١	السنة المالية ٢٠٠٢	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٤	السنة المالية ٢٠٠٥
فوائد وأتعاب مالية من القروض	٧٣٢*	٥٤٧*	٤٧٧	٥١٨	٦٦٠
فوائد من ودائع لأجل ومن أوراق مالية	٧٧٣*	٤٩٣*	٣١٨	٢٧٨	٥٣٣
رسوم على الاقتراض	– ٩٦١	– ٤٣٨	– ٢٢٦	– ١٤١	– ٣٠٩
صافى إيراد الفوائد	٥٤٤	٦٠٢	٥٦٩	٦٥٥	٨٨٤
صافى المكاسب والخسائر من الأنشطة التجارية	٨٧	٣١	١٥٧	– ١٠٤	– ١٧٥
صافى الإيراد من الاستثمار فى أسهم رأس المال	٢٦	١٦٠	١٤٥	٦٥٨	١٣٦٥
الإفراج عن مخصصات الخسائر من الاستثمارات والضمانات	– ٢٠٦	– ٣٨٩	– ٤٨	١٠٣	٢٦١
صافى المصروفات خلاف مصروفات الفوائد	– ٢١٠	– ٢٤٣	– ٢٩٥	– ٣٣٠	– ٣٤٤
الإيراد قبل مصروفات المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية	٢٤١	١٦١	٥٢٨	٩٨٢	١٩٩١
مصروفات المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية	–	–	–	–	– ٣٨
الإيراد من التشغيل	٢٤١	١٦١	٥٢٨	٩٨٢	١٩٥٣
صافى المكاسب/والخسائر من الأدوات المالية	١١	٥٤	– ٤١	١١	٦٢
التأثير التراكمى للتغيير فى المبادئ المحاسبية	٩٣	–	–	–	–
صافى الربح	٣٤٥	٢١٥	٤٨٧	٩٩٣	٢٠١٥

* أعيد تصنيفها لتتوافق مع عرض السنة المالية ٢٠٠٥.

COURTESY OF ASIAN COMMERCIAL BANK

التمويل بالعملة المحلية

تستخدم المؤسسة التمويل بالعملة المحلية لمساعدة العملاء على التخفيف من مخاطر الصرف الأجنبى وإقامة أسواق محلية لرأس المال. وباستخدام صكوك تستند للسوق، توفر المؤسسة التمويل عن طريق الديون بالعملة المحلية فى عدة أشكال: القروض بالعملة المحلية، مقايضات إدارة المخاطر التى تتيح للعملاء التغطية من مخاطر الالتزامات بالعملة الأجنبية وذلك بالعملة المحلية، وهياكل تعزيز الائتمان التى تمكن العملاء من الاقتراض بالعملة المحلية من مصادر أخرى.

وحتى الآن، قامت المؤسسة بصرف ما يزيد على ما يكافئ مليار دولار فى معاملات بالعملة المحلية من خلال ٣٩ قرضا وتغطية بعشر عملات. وفى السنة المالية ٢٠٠٥، ارتبطت المؤسسة بتقديم أول قروضها بالعملات المحلية التى كانت فى هذه الحالة هى الروبية الإندونيسية، والبيزو الفلبينى، والليرة التركية. ويتطلب هذا الشكل من التمويل أسواقا للمشتقات طويلة الأجل، وتعمل المؤسسة عن كثب مع نظراء السوق والجهات التنظيمية الحكومية لزيادة توافر هذه الأسواق وسيولتها.

وتحتل المؤسسة مركز الصدارة فى تنمية أسواق رأس المال المحلية. وقد ساعدت من خلال مشاركتها فى هيكلة المعاملات وتعزيز الائتمانات الخاصة بها، فى إدخال فئات جديدة من الأصول. ولم تمكن المعاملات عملاء المؤسسة من ضمان تمويل جذاب طويل الأجل بالعملة المحلية فحسب، إنما كانت أيضا عاملا حفازا للتوسع فى العديد من الأسواق المحلية. وأتمت المؤسسة ٢٨ معاملة مهيكلة فى السوق المحلية بتعرض للمخاطر يكافئ ٤٠٦ ملايين دولار وساعدت فى حشد ما يزيد على ما يكافئ مليونى دولار.

RICHARD LORD

وفى البرازيل، جمعت شركة Embraer ١٤٥ مليون دولار بأجل استحقاق يصل إلى ١٠ سنوات، وهو أطول أجل استحقاق لقرض مقدم لشركة خاصة تحقق فى البلد من سنوات طويلة. وفى بوليفيا استطاعت شركة Transierra جمع ١٠٠ مليون دولار من السوق فى وقت اتسم بعدم اليقين السياسى، وكانت هذه هى المرة الأولى التى دمجنا بين منتجنا من الفئة باء وبين تأمين ضد المصادرة مقدم من مورد من القطاع الخاص. وجمعت المؤسسة قرضا مشتركا قدره ٦٥ مليون دولار لمدة ست سنوات قدم إلى شركة Traky Glass فى بلغاريا، وكان جزءا من أكبر استثمار أجنبى مباشر فى بلغاريا منذ ١٩٨٩. وفى روسيا أكملت المؤسسة أول قرض مشترك لها لتمويل عملية تملك، مما مكن شركة فنادق أورينت – اكسبريس ليمتد من شراء ملكية فى سان بطرسبورج.

منتجات لإدارة مخاطر العملاء

تقدم المؤسسة منتجات للتغطية ضد مخاطر العملة وسعر الفائدة وأسعار السلع لعملائها فى الأسواق الناشئة، الذين لا يستطيعون عادة الحصول عليها، بسبب مخاطر الائتمان أو المخاطر القطرية. وتجمع المؤسسة، من خلال برنامجها لإدارة مخاطر العملاء، بين خبرتها فى إدارة المخاطر وبين دورها التقليدى فى الوساطة فى تقديم الائتمان. ونظرا لأنه بمقدورنا قبول مخاطر الائتمان طويل الأجل المقدم إلى العملاء، تستطيع المؤسسة أن تتوسط بينهم وبين سوق المشتقات. والعملاء الذين يغطون أنفسهم باستخدام منتجات إدارة المخاطر، يحمون مراكزهم المالية. كما تحسن هذه المعاملات نوعية محفظة استثمارات المؤسسة.

وفى الأربعة عشر عاما منذ إنشاء البرنامج، ارتبطت المؤسسة بـ٨٢ مشروعا لإدارة المخاطر فى ٣٢ بلدا. وغطت المعاملات مخاطر مبلغ تقديرى يزيد على ٢,٧ مليار دولار (واحتمالات التعرض للمخاطر مستقبلا عن هذه المعاملات تمثل جزءا صغيرا من هذا المبلغ التقديرى). وفى السنة المالية ٢٠٠٥، ارتبطت المؤسسة بمعاملات لإدارة المخاطر لتوفير تغطية لمخاطر سعر الفائدة مع شركة Laredo، وهى شركة منتجة للسكر الخام فى بيرو؛ ومع شركة Merlon، وهى شركة منتجة للنفط والغاز فى مصر؛ ومع شركة Magadi Soda فى كينيا.

ويجرى تقديم منتجات إدارة المخاطر لعملاء المؤسسة، فقط لأغراض التغطية وليس للمضاربة. وتغطى المؤسسة مخاطر السوق التى تتعرض لها هى نفسها من جراء هذه المعاملات وترصد مدى التعرض للمخاطر على أساس مستمر.

منتجات تمويل مهيكلة

خلال السنة المالية ٢٠٠٥، واصلت المؤسسة وضع وتنفيذ حلول مهيكلة للتمويل لمصلحة العملاء، بما فى ذلك ضمانات الائتمان الجزئية وعمليات التوريق. وهذه الأدوات جزء من استراتيجية أوسع نطاقا للمؤسسة لبناء أسواق محلية لرأس المال؛ وتزويد العملاء بأشكال جديدة من التمويل مردود التكلفة، مع التركيز على التمويل طويل الأجل بالعملة المحلية، وزيادة القدرة على الاستثمار فى فئات من الأصول الاستراتيجية، بما فى ذلك تقديم القروض لمشروعات الأعمال الصغيرة، والرهونات، والتمويل التجارى.

وفى هذه السنة استثمرت المؤسسة ٢١٨ مليون دولار وحشدت ١,١ مليار دولار أخرى من خلال ١٣ معاملة تمويل مهيكلة. وتشمل المبتكرات المعترف بها على نطاق واسع فى الصناعة المالية، عملية التوريق الأولى للديون عديمة الأداء فى أمريكا اللاتينية؛ وأول عملية للتوريق عبر الحدود للرهونات السكنية فى وسط وشرقى أوروبا، وفى لاتفيا؛ وإصدار أول سندات مهيكلة من مؤسسة للتمويل الصغير جدا، والذى كان أيضا أول ضمان جزئى مباشر للائتمان تقدمه المؤسسة، فى المكسيك (انظر الإطار ص ٥٣)، و أول تسهيل مهيكل لتقاسم المخاطر فى قطاع التعليم، فى غانا (انظر الإطار ص ١٧)؛ وأول ضمان جزئى محلى للائتمان فى قطاع الأعمال الزراعية، فى بيرو.

عمليات المساعدة التقنية والاستشارات

BEN O'BRIEN

نظرة عامة

بالإضافة إلى القيام بالاستثمار، تقدم المؤسسة المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية التى تدعم الشركات، والمؤسسات المالية، والكيانات الحكومية المرتبطة بالقطاع الخاص.

وفى السنة المالية ٢٠٠٥، كان نحو ثلث العاملين فى المؤسسة منهمكين فى هذه الجهود، فى واشنطن وفى الميدان. ويجرى تنفيذ جزء كبير من هذا العمل من خلال ٢٤ تسهيلا أو برنامجا تديرها المؤسسة لكن تمولها شراكات مع الحكومات المانحة وغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف. وتركز التسهيلات إما على منطقة ما أو على جانب استراتيجى للتنمية؛ وتلعب دورا رئيسيا فى تنفيذ تركيز المؤسسة على المناخ الذى يمكن مشروعات الأعمال من أسباب القوة، والمشروعات الصغرى، وتنظيم وإدارة الشركات، والتنمية الاجتماعية والبيئية. وخلال السنة المالية ٢٠٠٥، شكلت العمليات التى مولها المانحون نحو ١٠٨ ملايين دولار من النفقات. وقدمت المؤسسة ما يزيد على ٥٧ مليون دولار من التمويل. ووصل مجمع المساهمات المقدمة إلى جميع العمليات التى يمولها المانحون وتديرها المؤسسة، إلى ١,١١ مليار دولار طوال السنة المالية ٢٠٠٥. (للإطلاع على قائمة للتسهيلات الإقليمية انظر الصفحة التالية).

وتحسن المؤسسة وتدعم النظم التى تعزز مشروعات المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية. وهذا الجهد ييسر تقاسم المعرفة، وقياس الأداء، وتقييم النتائج.

الصناديق الاستئمانية والتمويل الذى تقدمه المؤسسة

بالإضافة إلى التسهيلات التى يمولها المانحون، أقامت المؤسسة صناديق استئمانية مع بلدان ووكالات مانحة فرادى. ويمكن استخدام هذه الصناديق فى توظيف المستشارين ذوى الخبرة القانونية أو التقنية أو البيئية للعمل فى مشروعات محددة، وهناك صناديق معينة مقيدة بتوظيف مواطنى البلد المانح.

وخلال السنة المالية ٢٠٠٥، قدم مجتمع المانحين مساهمات مجمعة مقدارها ٢٠٣ ملايين دولار لدعم برنامج الصناديق الاستئمانية للمساعدات التقنية، ويشمل هذا ١٧,٨ مليون دولار من موارد المؤسسة الخاصة حتى اليوم.

ترد تفاصيل الكثير من عمليات المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية المقدمة من المؤسسة فى الأقسام الإقليمية من هذا التقرير

وترد قائمة شاملة للمشروعات فى المجلد الثانى.

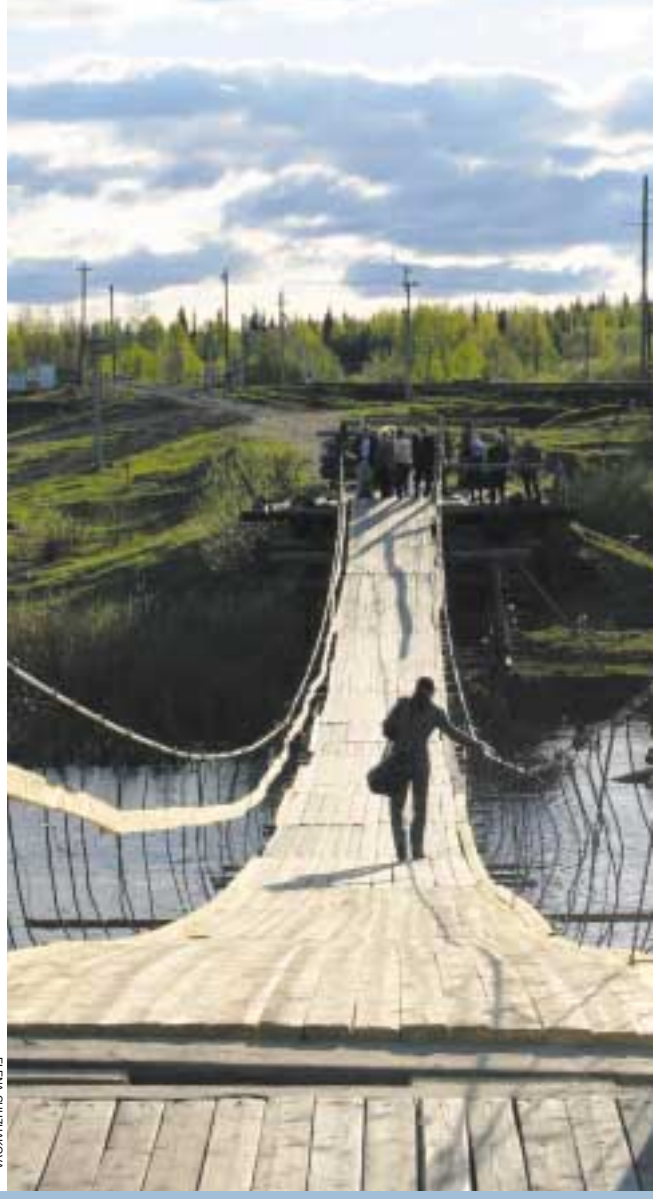

ELENA CHUZHAKOVA

وقد اعتمد المانحون أكثر من ١٤٨٠ مشروعا للمساعدة التقنية من خلال البرنامج منذ البدء فيه فى ١٩٨٨. وتشمل نماذج المشروعات التى تم تمويلها هذا العام إجراء دراسة جدوى لبرنامج لإقامة ضاحية عالمية فى السلفادور، وتنمية العمل المصرفى لمشروعات الأعمال الصغيرة والاستهلاكية فى إيران لتعزيز إجراءات التشغيل بها، وتحليل للائتمان، وإدارة المخاطر. وقد أفاد مشروع فى جمهورية الكنغو الديمقراطية مناخ الأعمال العام، مؤديا إلى تحسين فرص مشروعات الأعمال الصغرى فى الحصول على التمويل والمعلومات والخدمات الاستشارية. وترد فى الأقسام الإقليمية من هذا التقرير مشروعات أخرى قام البرنامج بتمويلها.

وفى هذه السنة، أنشأت المؤسسة آلية للتمويل للمساعدات التقنية والخدمات الاستشارية والتى تخصص نسبة من مكاسب المؤسسة المحتجزة للمساهمة فى دعم العمليات التى يمولها المانحون وغيرها من مشروعات المساعدة التقنية والمشروعات الاستشارية. ويحسن هذا كفاءة المساعدة التقنية التى نقدمها وقدرتها على الاستجابة الاستراتيجية، خاصة بالنسبة للمبادرات الجديدة. كما أن ذلك يساعد على جعل إنفاق المؤسسة على عمليات الاستثمار والعمليات التى يمولها المانحون أكثر تمايزا وشفافية، لكنه لا يلغى الحاجة إلى تمويل المانحين لهذه الأنشطة. وباستخدام أموال كانت مخصصة من إيرادات للسنة المالية ٢٠٠٤، اعتماد تمويل لـ ٤٦ نشاطا ومشروعا لإنفاق ٢٢٥مليون دولار خلال فترة تزيد على ست سنوات، وبلغ الإنفاق فى السنة المالية ٢٠٠٥، ٦٣ مليون دولار.

تسهيلات المؤسسة التى يمولها المانحون فى المناطق النامية

إضافة إلى التسهيلات الإقليمية الواردة أدناه، تدير المؤسسة تسهيلات لها محور تركيز شامل على جوانب معينة من التنمية، بما فى ذلك – بين أمور أخرى – الاستثمار الأجنبى، والخصخصة، والتنمية البيئية والاجتماعية. وتسبق قائمة اشد تفصيلا للعمليات التى يمولها المانحون، جدول مشروعات المساعدات التقنية والاستشارية الوارد فى المجلد الثانى.

تسهيل تنمية المشروعات فى الصين
مقاطعة سيشوان الصين

تسهيل المساعدات التقنية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى
بوليفيا، وهند رواس، ونيكاراجوا وبيرو

تسهيل الميكونج لتنمية القطاع الخاص
كمبوديا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فيت نام

تسهيل تنمية المشروعات فى المحيط الهادئ
جزر المحيط الهادئ

شراكة المشروعات الخاصة
أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، جورجيا، كازاخستان، جمهورية القرغيز، منغوليا، الاتحاد الروسى، طاجيكستان، أوكرانيا، اوزبكستان.

شراكة المشروعات الخاصة من أجل أفريقيا
أفريقيا جنوب الصحراء

شراكة المشروعات الخاصة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : بما فى ذلك أفغانستان وباكستان

شراكة المشروعات الخاصة لجنوب شرق أوروبا
ألبانيا،البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، جمهورية مقدونيا الاتحادية اليوغسلافية سابقا، مولدوفا، رومانيا، صربيا والجبل الأسود.

تسهيل لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى شرق إندونيسيا
جزر إندونيسيا الشرقية

تسهيل تنمية المشروعات فى جنوب آسيا
بنجلاديش، بوتان، شمال شرق الهند، نيبال

ELENA CHUZHAKOVA

نظرة سريعة على خدمات المساعدات التقنية والخدمات الاستشارية التى تقدمها المؤسسة

المساعدات المقدمة للشركات. وتشمل الدعم المقدم لتقوية المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وللمساعدة فى إقامة روابط للموردين أو الموزعين بين مشروعات الأعمال هذه والشركات الكبرى.

مناخ يمكن مشروعات الأعمال من أسباب القوة. يشمل إزالة الحواجز أمام الاستثمار، تحسين سياسات الحكومة المتعلقة بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تدعيم مورد خدمات الأعمال، إجراء دراسات لقطاعات بعينها، تقديم المشورة بشأن تنظيم وإدارة الشركات، القيام بمبادرات لتحقيق المساواة بين الجنسين.

التنمية البيئية والاجتماعية. تشمل المنافع المرتبطة بالتنوع الإحيائى، كفاءة الطاقة، فيروس ومرض الإيدز، موارد الطاقة المتجددة، صحة وسلامة القوى العاملة، تنمية المجتمع المحلى، والسكان الأصليين أبناء البلاد.

تنمية الأسواق المالية. تشمل تشجيع التأجير التمويلى، أعمال الوساطة، وتمويل الإسكان، التأمين، الأعمال المصرفية، التمويل الصغير جدا، تمويل التجارة.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص. تشمل تقديم المساعدات الاستشارية (للحكومات فى المحل الأول) بشأن الخصخصة، وإعادة هيكلة المشروعات المملوكة للدولة، وبشأن مشاركة القطاع الخاص فى البنية الأساسية لتوسيع فرص الحصول على الخدمات العامة (مثل خدمات النقل والخدمات الصحية، والكهرباء).

المجالات الأساسية لعمل خدمات المساعدات التقنية والخدمات الاستشارية

(النسبة المئوية للأموال المعتمدة للمشروعات السارية، السنة المالية ٢٠٠٥)

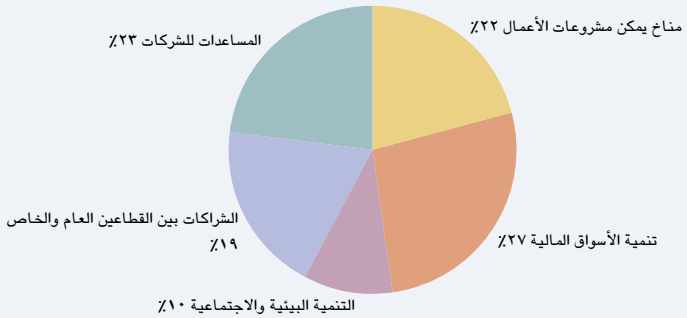

التوزيع الجغرافى للعمليات

(النسبة المئوية للأموال المعتمدة للمشروعات السارية، السنة المالية ٢٠٠٥)

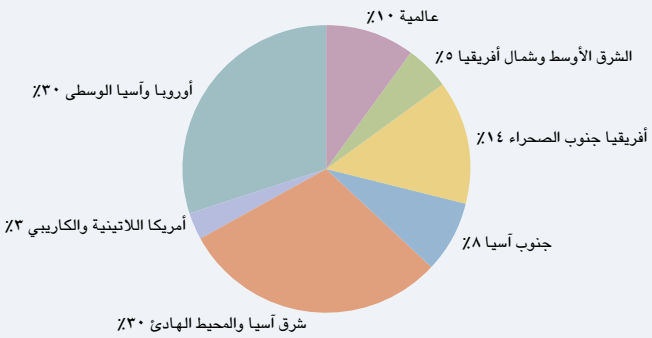

المجموعات المستفيدة

(النسبة المئوية للأموال المعتمدة للمشروعات السارية، السنة المالية ٢٠٠٥)

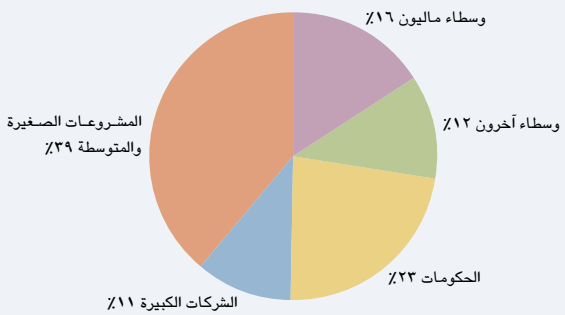

بلغ مجموع التمويل المعتمد لمشروعات خدمات المساعدات التقنية والخدمات الاستشارية فى السنة المالية ٢٠٠٥، ٢٧٦ مليون دولار.

وتم جمع البيانات الواردة فى هذه الأشكال باستخدام إجراءات جديدة تم تنفيذها عبر المؤسسة خلال السنة المالية ٢٠٠٥، ولم تتم مراجعتها.

فريق تقييم العمليات

يقيم فريق تقييم العمليات على نحو مستقل مشروعات المؤسسة وبرامجها الاستثمارية، وكذلك ما يتصل بالمؤسسة من استراتيجيات وسياسات وإجراءات. ويقدم الفريق تقاريره إلى مجلس إدارة المؤسسة الذى يناقش التقييمات التى توصل إليها. ويتم تنفيذ كثير من عمليات التقييم بالاشتراك مع نظراء الفريق فى البنك الدولى والوكالة الدولية متعددة الأطراف لضمان الاستثمار.

وفى السنة المالية ٢٠٠٥، ناقش مجلس الإدارة تقييمات تسهيلات المؤسسة لتنمية المشروعات ومناخ الاستثمار بالنسبة للقطاع الخاص. كما أتم الفريق عمليات تقييم لعمليات المؤسسة فى باكستان ورومانيا والاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال وقطاع التأجير التمويلى. ويعمل الفريق على تنسيق معايير التقييم و إعداد التقارير حتى يستطيع أصحاب المصلحة مقارنة أداء مختلف بنوك التنمية متعددة الأطراف حسب المعايير الملائمة والشفافة. وقد وضع فريق عمل من هذه المؤسسات معايير للممارسة الجيدة، ويعتبر نظام التقييم فى المؤسسة هو الأكثر اتساقا مع هذه المعايير.

نتائج مستخلصة من الاستعراض السنوى للفريق

فى كل عام، يقوم العاملون فى مجال الاستثمار فى المؤسسة بتقييم عينة عشوائية ممثلة للاستثمارات التى وصلت إلى مرحلة النضج وأصبحت جاهزة للتشغيل. ويحلل الفريق النتائج ويعرض ما توصل إليه فى استعراضه السنوى. وقد بحث استعراض هذا العام ما إذا كانت المؤسسة تقوم برسالتها أم لا : وإلى أى حد ستنهض بالاستثمار المستدام للقطاع الخاص فى البلدان النامية، بما يساعد فى الحد من الفقر وتحسين معيشة الناس (انظر الشكل على الصفحة المقابلة). وتشمل النتائج الرئيسية التى توصلوا إليها ما يلى :

اتجاه صعودى فى بعض مؤشرات المشروعات

يبين الاتجاه القائم منذ عام ٢٠٠٠، تحسنا فى معدلات نجاح المشروعات بالنسبة لمحصلة التنمية، ومحصلة الاستثمار، ونوعية عمل المؤسسة. بيد أن الأداء البيئى والاجتماعى والمتعلق بالسلامة الخاص بمشروعات القطاعات التى يتم تقييمها، لم يتحسن بما يساير التأثيرات الإنمائية الأخرى، وبذا حد من نوعية محصلة التنمية. وقد أوصى الفريق بأن تمضى المؤسسة قدما فى إدماج الاستدامة البيئية والاجتماعية فى صميم عمل إدارات الاستثمار، وتحقق الإدارة تقدما فى هذا.

المؤسسة تستثمر أكثر، وتحقق نتائج أفضل فى قطاعاتها الاستراتيجية

وجهت المؤسسة مواردها نحو الأسواق المالية، والبنية الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات، والقطاعات الاجتماعية، مما زاد نصيبها فى إجمالى الارتباطات فى السنة المالية ٢٠٠٥ إلى ٥٥ فى المائة، وذلك منذ أن منحتها الأولوية فى ١٩٩٨. وقد تحقق هذا النمو فى المحل الأول فى قطاعى التمويل والتامين. وإجمالا، حققت المشروعات التى تم تقييمها فى هذه القطاعات الاستراتيجية معدلات نجاح أعلى من المتوسط فى نتائج التنمية والاستثمار.

تحسنت ملامح الخطر فى الارتباطات الأخيرة

تكشف ارتباطات المؤسسة الجديدة بصفة عامة عن خطر أقل حدة من الاستثمارات فى العينة التى جرى تقييمها و التى بلغت مرحلة الاستحقاق والتى كانت قد اعتمدت فى ١٩٩٦–١٩٩٨. وقد نتج انخفاض الخطر هذا من أحوال السوق الخارجية التى دفعت مشروعات أعمال أفضل صوب المؤسسة، وكذلك من مبادرات الإدارة، التى طبقت فى ١٩٩٨، والتى استهدفت تعزيز نوعية العمل.

المؤسسة تواصل استراتيجيتها تجاه بلدان الحدود الجديدة

صاغت المؤسسة استراتيجيتها تجاه بلدان الحدود الجديدة للمرة الأولى فى عام ١٩٩٨، معترفة بالحاجة إلى حث تدفقات رأس المال إلى البلدان الأشد تعرضا للمخاطر والى القطاعات الرائدة فى التجريب. ومنذئذ، وجهت المؤسسة بصورة ناجحة الموارد صوب البلدان التى تبلغ فيها القيمة المضافة وانتشار الفقر حدهما الأقصى. واستثمارات المؤسسة أكثر تركزا فى البلدان الأكثر فقرا، مقارنة بحصة هذه البلدان من الناتج المحلى الاجمالى الشامل والاستثمار الأجنبى المباشر (انظر الشكل أدناه).

ومن الناحية التاريخية، تحققت أفضل نتائج التنمية والاستثمار فى البلدان التى حسنت مناخ الأعمال فيها وتحولت إلى بيئات متوسطة أو منخفضة المخاطر. ونتيجة لهذا التحول، أصبحت مجموعة بلدان الحدود الجديدة (البلدان عالية المخاطر ومنخفضة الدخل) حاليا أصغر كثيرا عما كانت عليه فى ١٩٩٨، و أصبحت لديها قدرة أقل على الاستيعاب،وتحصل على حصة أصغر من تدفقات رأس المال الخاص.

للحصول على مزيد من المعلومات عن الفريق فى : *www.ifc.org/org*

تركيز المؤسسة على البلدان الفقيرة أشد من تركيز الناتج المحلى الإجمالى والاستثمار الأجنبى المباشر فيها

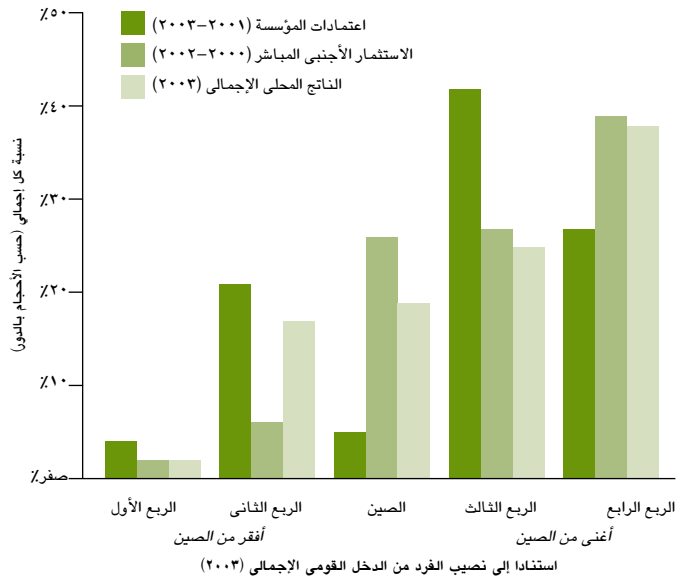

كيف تساعد عمليات المؤسسة فى الحد من الفقر وتحسين معيشة الناس

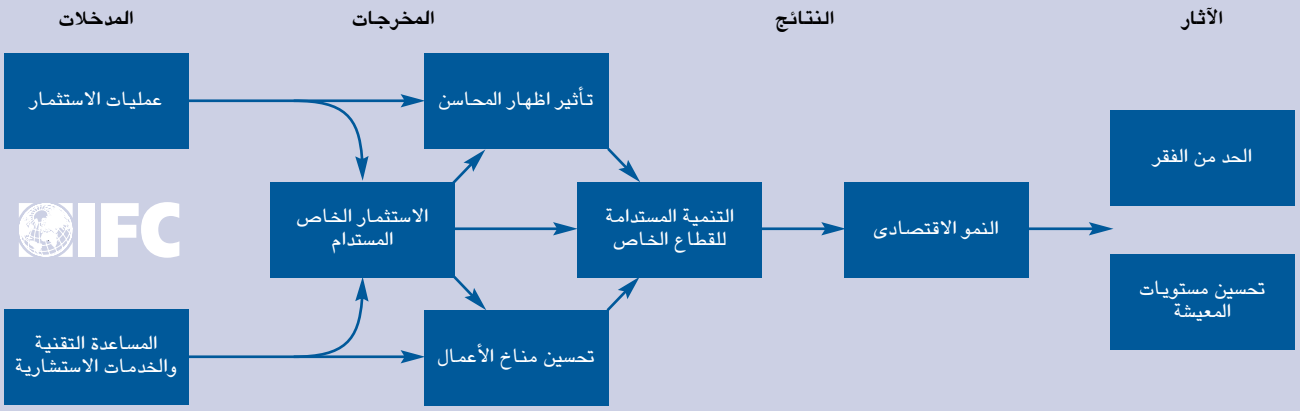

مشروع له نتائج إنمائية ناجحة بدرجة كبيرة

تمثل المشروع فى إقامة شبكة خلوية رقمية جديدة فى بلد آسيوى لتوفير تغطية بنسبة ٥٥ فى المائة من حيث المساحة وزيادة فرص الحصول على الخدمات الهاتفية بين المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة. وكان المشروع يرمي إلى توفير بنية أساسية قادرة على البقاء ويمكن تحمل تكاليفها فى بلد به واحد من أقل معدلات كثافة التليفونات فى العالم، وكان وقت الانتظار فيه يزيد على ١٠ سنوات لتركيب خط تليفون ثابت.

أداء أعمال المشروع: *رائع*. حقق المشروع نجاحا تجاريا هائلا. وكان استيعاب السوق ساحقا، واستجابت الشركة بإجراء تعديلات تقنية فى شبكتها، مما ضاعف قدرتها. وبعد أربع سنوات، حققت الشركة قاعدة للمشتركين تبلغ نحو نصف مليون مشترك، أكثر من ضعف المستوى المتوقع.

الاستدامة الاقتصادية: *رائعة*. حقق المشروع عائدا متميزا للاقتصاد، بما فى ذلك الضرائب والرسوم المدفوعة للحكومة، ومدفوعات تقاسم الإيرادات للجهات القائمة بالتنظيم، ورسوم التراخيص، ومدفوعات التأجير لشركة السكة الحديد مقابل استخدام شبكتها الأساسية للألياف البصرية. والمشروع به برنامج لتليفونات القرى يخدم أكثر من ٥٠ مليونا على النطاق القومى وقد أصبح نموذجا فعالا لزيادة ربط الريف.

الآثار البيئية: مرضية. الشركة ملتزمة بالأداء السليم فى مجال البيئة والصحة والسلامة والمجال الاجتماعى وتمتثل للمبادئ التوجيهية لمجموعة البنك الدولى.

تنمية القطاع الخاص: *رائع*. زاد المشروع المنافسة فى سوق الهواتف الخلوية، مما أسفر عن انخفاض الأسعار، وزاد المدى المتاح للمستخدمين للخدمات وحسن نوعيتها. كما وفر بنية أساسية جوهرية لتنمية أعم للقطاع الخاص. وساعد برنامجه لتوفير التليفونات فى القرى فى خلق مشروعات صغيرة جدا فى المناطق الريفية عن طريق التليفونات اللاسلكية التى يتم دفع مقابل لاستخدامها، وتملكها النساء ويتولين تشغيلها.

مشروع له نتائج إنمائية غير ناجحة بدرجة كبيرة

تمثل المشروع فى تقديم حد تسهيلات ائتمانية لوكالة تجريبية تخدم الشركات التى تقوم بتجهيز الأخشاب وصناع الأثاث فى اقتصاد يمر بمرحلة انتقال فى أوروبا خرج من مرحلة النزاع. وكانت هذه الشركات من قبل جزءا من مؤسسة متعددة الأنشطة مملوكة للدولة، مما ترك الشركة بدون دعم للتمويل والإنتاج والتسويق والمبيعات.

أداء أعمال المشروع: غير مرض. وقد قدمت المؤسسة المساعدة التقنية لمعاونة الشركات فى بناء قدرة إدارية استعدادا لعملية خصخصة جرى التخطيط لها. وقد ثبت أن هذا الدعم غير كاف للتغلب على الافتقار إلى الخبرة، وتفاقمت المشكلات من جراء الظروف التجارية الصعبة. ومن ثم، سقطت جميع الشركات التى جرى تمويلها من خلال حد التسهيلات الائتمانية للوكالة فى محنة مالية.

الاستدامة الاقتصادية : غير مرضية. استهدف المشروع إنعاش قطاع صناعة الأخشاب فى البلاد، الذى استفاد تقليديا من الحرفيين المهرة ومن العرض الطبيعى من الأخشاب عالية النوعية. ولم يثبت أى من الشركات، أنه مصدر مستدام للعمالة وإيرادات الضرائب أو القيمة المضافة. وكان إسهامها المتوقع فى إعادة التعمير بعد الحرب محدودا.

الآثار البيئية: غير مرضية، لم يف الأداء البيئى للشركات بالمعايير الملزمة. فعلى سبيل المثال، وجد أن أحد صناع الأثاث يلوث نوعية الهواء المحلى والتربة والمياه السطحية والجوفية.

تنمية القطاع الخاص: غير مرضية. لم تحدث عمليات الخصخصة نظرا لعدم اهتمام المستثمرين المحليين والأجانب. وعلاوة على ذلك، فشل حد تسهيلات الوكالة فى تحقيق هدفه المتمثل فى بناء الخبرات داخل البنوك الوكيلة لدعم المشروعات الخاصة فى البلاد مستقبلا.

المستشار محقق الشكاوى الخاصة بالامتثال

مكتب المستشار محقق الشكاوى الخاصة بالامتثال هو آلية مستقلة للمساءلة فى المؤسسة وفى الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار، أنشئ فى ١٩٩٩ ويقدم تقارير إلى رئيس مجموعة البنك. ويعمل هذا المكتب باعتباره محققا يرد على الشكاوى التى ترد من أشخاص متضررين أو يحتمل تضررهم من مشروعات، وكمراجع يقيم امتثال المؤسسة ووكالة ضمان الاستثمار للضمانات البيئية والاجتماعية؛ وكمستشار يقدم مشورة مستقلة للإدارة العليا فى المنظمتين وللرئيس بشأن السياسات والقضايا النظامية وما ينشأ منها فى أثناء التحقيق فى الشكاوى ومراجعات الامتثال.

وخلال السنة المالية ٢٠٠٥، تلقى المكتب ١٠ شكاوى جديدة واستمر عمله فى الحالات قيد النظر. وكانت الشكاوى التى تم تلقيها تتعلق بمشروعات فى بوتسوانا وجورجيا وجواتيمالا والهند وكازاخستان. ولحل القضايا التى يثيرها الشاكون وتفادى وقوع مشاكل مستقبلا، يستخدم المكتب تشكيلة من المناهج، منها الوساطة، وتقصى الحقائق مع رعاة المشروع، والمؤسسة، ووكالة ضمان الاستثمار، والإدارة والعاملين والأشخاص المتضررين. وجرت عملية واحدة لمراجعة الامتثال خلال السنة المالية ٢٠٠٥.

ويوفر المكتب المبادئ التوجيهية لعمله وكل الوثائق العامة الأخرى، بما فى ذلك تقارير التقييم بشأن الشكاوى المتلقاة، مطبوعة أو على الإنترنت فى www.cao-ombudsman.org. ومعظم محتوى المادة المنشورة على الإنترنت بالإنجليزية والفرنسية والأسبانية، والمبادئ التوجيهية متوافرة بهذه اللغات وكذلك بالعربية والصينية والبرتغالية والروسية. وتشمل المبادئ التوجيهية وموقع الإنترنت نموذج رسالة لمكتب محقق الشكاوى لمساعدة الناس فى تقديم شكوى.

KENJI YUHAKU

الاستعراض المالى

بلغ إيراد التشغيل فى السنة المالية ٢٠٠٥، ١,٩٥٣ مليار دولار بما يعلو على ٩٨٢ مليون دولار تحققت فى السنة المالية ٢٠٠٤، و ٥٢٨ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٣. وبإدراج ٦٢ مليون دولار مكسبا من المشتقات وأنشطة التغطية، بلغ صافى إيراد المؤسسة ٢,٠١٥ مليار دولار فى السنة المالية ٢٠٠٥ تشمل ١,٧٥٩ مليار دولار إيراد من عمليات خدمة عملاء المؤسسة (مقابل ٩١١ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٤) وإيراد من خدمات الخزانة قدره ١٩٤ مليون دولار، بعد خصم المصروفات الإدارية (بما يعلو على مساهمة الخزانة التى بلغت ٧١ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٤). وإجمالا، ارتفع عائد تشغيل المؤسسة على متوسط صافى قيمة الأصول من ١٣,٧ فى المائة فى السنة المالية ٢٠٠٤ إلى ٢٢,٦ فى المائة فى السنة المالية ٢٠٠٥.

وقد عكس النمو القوى فى الأرباح من عمليات خدمة العملاء، مكاسب كبيرة متحققة من مبيعات الاستثمار، وإيرادا قويا من الأرباح من محفظة أسهم رأس المال، وإيرادا قويا من محفظة القروض، والتأثير الإيجابى للإفراج عن احتياطى الخسائر فى السنة المالية ٢٠٠٥. وقد حققت محفظة القروض إيراد تشغيل بلغ ٣٢٣ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٥ (بعد خصم أعباء المبالغ غير المستحقة، ومخصصات للاحتياط من خسائر معينة، والنفقات الإدارية الداخلية، وتكاليف الاقتراض، وتكاليف تغطية القروض). وجاء هذا عقب أرباح تشغيل بلغت ٣٠٤ ملايين دولار فى السنة المالية ٢٠٠٤.

وسجلت محفظة الأسهم وأشباه الأسهم – المحفظة الممولة من صافى قيمة الأصول – إيراد تشغيل بلغ ١,٤ مليار دولار فى السنة المالية ٢٠٠٥، بما يزيد كثيرا على ٥٨٥ مليون دولار تحققت فى السنة المالية ٢٠٠٤. وبلغ إجمالى الأرباح الرأسمالية المتحققة من مبيعات أسهم رأس المال رقما قياسيا قدره ٧٢٣ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٥، بعد أن كانت ٣٨١ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٤.

وتفوق أداء محفظة الأصول السائلة على مؤشرات الاستثمار المرسومة لها فى السنة المالية ٢٠٠٥، وحقق عائدا إيجابيا عن السنة. وارتفع إيراد الأصول السائلة إلى ١٩٤ مليون دولار منها ١٧٥ مليون دولار خسائر التعامل المحققة وغير المحققة (مقابل ٧١ مليون دولار و ١٠٤ ملايين دولار على التوالي فى السنة المالية ٢٠٠٤).

وبلغت ارتباطات الاستثمار الجديدة لحساب المؤسسة ٥,٤ مليار دولار (تشمل ٢٢٠ مليون دولار كضمانات موقعة)، ومبلغا إضافيا قدره ١,١ مليار دولار قروضاً مشتركة تم توقيعها. وبلغت محفظة الاستثمارات القائمة التى تم صرفها ١٢,٣ مليار دولار فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٥. وهو نفس مستوى العام السابق تقريبا. وزادت المصروفات الإدارية للمؤسسة بنسبة ١٢ فى المائة لتبلغ ٤٠٣ ملايين دولار فى السنة المالية ٢٠٠٥. وارتفع إجمالى المصروفات الإدارية، كحصة من متوسط محفظة الاستثمارات المنصرفة من ٣ فى المائة فى السنة المالية ٢٠٠٤ إلى ٣,٣ فى المائة فى السنة المالية ٢٠٠٥. وتشمل المصروفات الإدارية أثر تعليق الفائدة على إيرادات ونفقات معينة تعزى إلى برنامج المؤسسة الخاص بالمصروفات المستردة (٣٣ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٥) مقابل ٣٤ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٤). واستمرت عمليات الاقتراض التى تقوم بها المؤسسة تواكب أنشطة الإقراض الذى تقدمه. وبلغ إجمالي عمليات الاقتراض الجديدة فى الأسواق الدولية ما يكافئ مليارى دولار فى السنة المالية ٢٠٠٥.

أضواء على الأداء المالى للمؤسسة

(بملايين الدولارات)

	السنة المالية ٢٠٠٥	السنة المالية ٢٠٠٤
إيراد عمليات خدمة العملاء	**١٧٥٩**	**٩١١**
قروض – إيرادات تشغيل	٣٢٣	٣٠٤
أسهم وأشباه أسهم – إيراد تشغيل	١٤٢٥	٥٨٥
مساعدة تقنية	(٨)	(٧)
إسهامات فى تسهيلات	(٣٨)	(٢٩)
رسوم للشركة وغيرها	٥٧	٥٨
إيراد عمليات خدمات الخزانة بالمؤسسة	**١٩٤**	**٧١**
خدمات خزانة المؤسسة – أصول سائلة	١٩٤	٧١
إيراد عمليات المؤسسة	**١٩٥٣**	**٩٨٢**

الأداء المالى لخطوط المنتجات الأساسية

ارتفعت القروض القائمة والمنصرفة، (باستثناء أشباه الأسهم على شاكلة القروض)، والقروض العادية، بنسبة ٣ فى المائة لتبلغ ٨,٣ مليار دولار فى السنة المالية ٢٠٠٥. وسجلت محفظة قروض المؤسسة إيراد تشغيل بلغ ٣٢٥ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٥، مقابل ٣٠٤ ملايين دولار فى السنة المالية ٢٠٠٤. وأسهم انخفاض معدلات المبالغ غير المستحقة وتزايد استرداد الفوائد التى فات أجل استحقاقها، وزيادة قوة الإيرادات من الأتعاب المالية، والإفراج عن احتياطات خسائر محددة، أسهم كل ذلك فى تحسين أداء محفظة القروض العادية. وكان إيراد التشغيل هنا مكافئ لعائد قدره ٢٢,٧ فى المائة على رأس المال المستخدم فى السنة المالية ٢٠٠٥، بدون تغيير عن السنة المالية ٢٠٠٤.

وبلغ إجمالى محفظة الأسهم وأشباه الأسهم (بما فى ذلك أشباه الأسهم على شاكلة القروض) وهى محفظة المؤسسة الممولة بصافى قيمة الأصول، ٤ مليارات دولار قائمة فى السنة المالية ٢٠٠٥. وقد سجلت هذه المحفظة إيراد تشغيل قياسيا قدره ١,٤ مليار دولار فى السنة المالية ٢٠٠٥ مقابل ٥٨٥ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٤، بسبب الأرباح الرأسمالية الكبيرة من بيع الأسهم، وقوة إيراد الأرباح القوى، والتغيرات فى القيمة المحولة للاستثمارات فى الأسهم. وبلغ إجمالى الأرباح الرأسمالية المحققة من بيع الأسهم ٧٢٣ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٥، مقابل ٣٨١ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٤. وجزئيا بسبب الطلب المستمر فى الأسواق العالمية

١ يعرف إيراد التشغيل باعتباره الإيراد بعد خصم المصروفات الخاصة بالمساعدات التقنية والخدمات الاستشارية، ولكن قبل خصم أى مكاسب/ خسائر ناجمة عن أنشطة المشتقات والتغطية (المعيار المحاسبى رقم ١٣٣). وقد أعيد تصنيف مبالغ معينة من سنوات سابقة لتتفق مع عرض النسبة الجارية.

للطاقة والموارد، نما إيراد الأرباح بقوة، وبلغ إجماليه ٢٥٨ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٥، مرتفعاً من ٢٠٧ ملايين فى السنة المالية ٢٠٠٤. و أسهمت التغيرات فى القيمة المحولة للاستثمارات بمبلغ ٢٦٩ مليون دولار فى إيراد محفظة الأسهم فى السنة المالية ٢٠٠٥، مقابل ٧٤ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاعتراف فى السنة المالية ٢٠٠٥ بمبلغ ١٩١ مليون دولار.

مكاسب غير محققة على الاستثمار يفسرها منهج أسهم رأس المال. وبلغ إيراد التشغيل من هذه المحفظة (مخصوما منه أتعاب الإشراف والرعاية ومكاسب وخسائر المشتقات) ما يعادل عائدا على رأس المال المستخدم قدره ٤٤,٥ فى المائة فى السنة المالية ٢٠٠٥، بعد أن وصل إلى ١٧,٦ فى المائة فى السنة المالية ٢٠٠٤.

وتم فى السنة المالية ٢٠٠٥، إفراج آخر عن مخصصات للخسائر بلغ إجماليها ٢٦١ مليون دولار، مقابل ١٠٣ ملايين دولار أفرج عنها فى السنة المالية ٢٠٠٤. وانخفض إجمالى الاحتياطى المخصص لمواجهة الخسائر إلى ٩,٩ فى المائة من محفظة القروض المنصرفة والقائمة فى نهاية السنة، وهو ما يقل كثيرا عن المستوى الذى بلغ ١٤ فى المائة فى السنة المالية ٢٠٠٤.

رأس المال والأرباح المحتجزة

يتكون صافى قيمة أصول المؤسسة من الأرباح المحتجزة ورأس المال المدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع ٢,٤ مليار دولار، وظل دون تغيير عن نهاية السنة المالية ٢٠٠٤، فى حين زاد صافى الإيراد البالغ مليارى دولار الأرباح المحتجزة إلى ٧,٤ مليار دولار. وبلغ صافى قيمة أصول المؤسسة فى نهاية السنة المالية ٢٠٠٥، ٩,٨ مليار دولار.

وفى ٣٠ يونيو ٢٠٠٥، بلغت نسبة كفاية رأس المال (رأس المال المدفوع، الأرباح المحتجزة، والاحتياطات العامة المصححة مقارنة بالأصول المرجحة بالمخاطر، سواء داخل الميزانية أو خارجها على حد سواء) ٥٠ فى المائة. وهذه النسبة تزيد كثيرا على الحد الأدنى الذى تفرضه السياسة وهو ٣٠ فى المائة، والمقرر بمقتضى إطار كفاية رأس المال الذى اعتمده مجلس الإدارة فى مايو ١٩٩٤. وبلغت نسبة الفاعلية المالية للمؤسسة عن طريق الاقتراض – عمليات الاقتراض والضمانات القائمة مقيسة بالنسبة لإجمالى رأس المال المكتتب فيه والأرباح المحتجزة – ١,٨ إلى ١ وهو ما يقع تماما ضمن حد نسبة ٤ إلى ١ المنصوص عليه فى مواد الاتفاقية المنشئة للمؤسسة.

إيراد التشغيل
والعائد على متوسط صافى قيمة الأصول

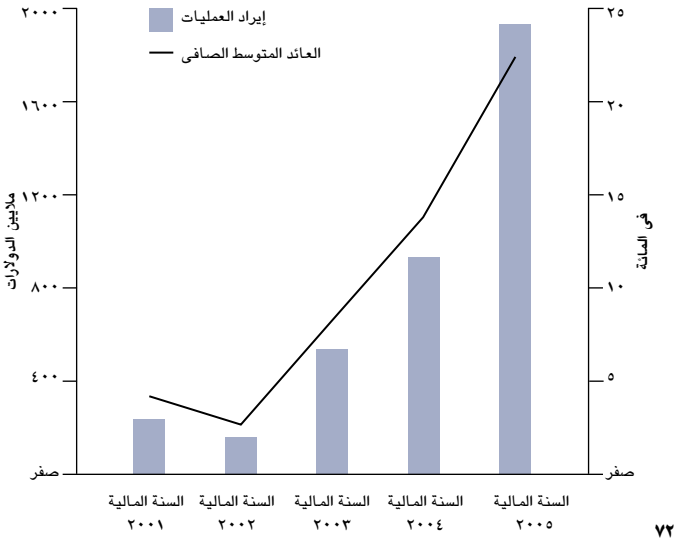

إدارة التمويل

فى السنة المالية ٢٠٠٥، اقترضت المؤسسة ما يعادل مليارى دولار من الأسواق الدولية وأعادت شراء ديون قائمة بمبلغ ١٣٣ مليون دولار. وتم الاضطلاع بعمليات إعادة الشراء هذه كجزء من استراتيجية المؤسسة لتعزيز سيولة إصداراتها من السندات القائمة.

وقد أصدرت المؤسسة أوراقا مالية بست عملات فى السنة المالية ٢٠٠٥. بالدولار الأمريكى، والين اليابانى، والسول البيروفى، والرينجيت الماليزى، والدرهم المغربى، وراند جنوب أفريقيا. وكانت أكبر عملية اقتراض فى العالم هى إصدار سندات عالمية بمبلغ مليار دولار.

وقد جمعت المؤسسة ٥٠ فى المائة من إجمالى عمليات الاقتراض الجديدة فى السنة المالية ٢٠٠٥، من خلال إصدار سندات عالمية مقومة بالدولار، ٢٢ فى المائة منها عن طريق إصدارات مهيكلة فى اليابان فى المحل الأول، و ٢ فى المائة بالسول البيروفى، و ٦ فى المائة بالدرهم المغربى، و٧ فى المائة بالرينجيت الماليزى، و ١٣ فى المائة براند جنوب أفريقيا. وكان من أبرزها الإصدار بالدرهم المغربى. الذى كان أول عملية اقتراض يجريها كيان غير مقيم بتلك العملة، والإصدار بالرينجيت الماليزى والذى كان أول عملية اقتراض بالعملة المحلية تقوم به مؤسسة عبر قومية وفق مبادئ التمويل الإسلامى. وتمت مقايضة كل عمليات الاقتراض بدولارات أمريكية بأسعار فائدة معومة. ومعظم القروض المقدمة من المؤسسة مسماة بالدولار بسعر فائدة معوم. وأسهمت التكلفة التى تقل عن سعر الفائدة ليبور والتى تحققت من خلال استخدام مقايضات العملة وأسعار الفائدة وكذلك الإيراد المتحقق من خلال إعادة شراء الديون، فى الإبقاء على تكاليف التمويل التى تتحملها المؤسسة منخفضة فى السنة المالية ٢٠٠٥.

إدارة السيولة

بلغ إجمالى الأصول السائلة فى الميزانية ١٣,٣ مليار دولار فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٥، مرتفعاً من ١٣ مليارا قبل ذلك بسنة. ويتم الاحتفاظ بغالبية الأصول السائلة بالدولار، مع رصيدين صغيرين باليورو والين يتم الاحتفاظ بهما لدعم مصروفات التشغيل. وإجمالى الأصول السائلة المحتفظ تحدده قيود ترتبط بالمرتبة الائتمانية للمؤسسة وهى AAA,Aaa، وتحددها بصفة خاصة وتيرة عمليات الاقتراض الجديدة والمدفوعات المنصرفة للعملاء من القروض والأسهم الجديدة.

وفى السنة المالية ٢٠٠٥، واجهت محفظة المؤسسة للأصول السائلة مناخا يتسم بالتحدى، ووجدت المحافظ، التى تدار داخليا وخارجيا على حد سواء، صعوبة فى تخطى المقاييس المحددة لها. وكان أهم الأحداث التى وقعت فى السوق هو الزيادة المطردة فى أسعار الفائدة التى أعلنها بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى، مقترنة بمقاومة غير متوقعة فى النهاية البعيدة لمنحنى العائد. وعلى الرغم من أن عائد الصناديق الفيدرالية قصيرة الأجل ارتفع بمقدار ٣,٢٥ فى المائة فى نهاية السنة المالية، فإن عائد سندات الخزانة الأمريكية التى يبلغ أجلها ١٠ سنوات انخفض من نحو ٤,٥ فى المائة إلى ما دون ٤ فى المائة خلال العام، مما أسفر عن ركود منحنى العائد بصورة مثيرة. وتمثلت الاتجاهات الرئيسية الأخرى فى ارتفاع شاهق فى أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار مقابل معظم العملات الرئيسية الأخرى (وإن استعاد ما خسره بنهاية السنة المالية ٢٠٠٥)، وأداء ضعيف نسبيا لسوق الأوراق المالية الأمريكية. وظل الاقتصاد الأمريكى قويا تماما، مع انخفاض البطالة وعدم ظهور دلائل على تهدئة قطاع الإسكان لنموه. وظل التضخم تحت السيطرة. وفى أوروبا، كان النمو راكدا، وظلت البطالة مرتفعة وبقى الإنفاق الاستهلاكى ضعيفا. وبدا أن اليابان شرعت فى تحقيق انتعاش متواضع، وكانت هناك بعض الإشارات إلى أن بنك اليابان قد يبدأ فى التشدد فى شروطه، بصورة معتدلة على الأقل.

وفى ظل هذا المناخ، غلت محفظة الأصول السائلة إيراد تشغيل بلغ ١٩٤مليون دولار، منها ١٢٤ مليون دولار من إيراد فروق السيولة الموحدة المستمرة و ٧٠ مليون دولار من صافى قيمة السيولة، بما فى ذلك إيراد الفوائد مخصوما منه الخسائر المحققة وغير المحققة، وذلك بالمقارنة بمبلغ ٧١ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٤، والذى تضمن ٣٩مليون دولار إيراد فروق من السيولة الموحدة المستمرة و ٣٢مليون دولار إيراد فوائد وأرباح من صافى سيولة الأصول.

ويجرى استثمار أصول المؤسسة السائلة بما يتفق والسياسات والمعايير المحددة بموجب «سلطة الاستثمار» الممنوحة من قبل مجلس الإدارة. و تحدد هذه السلطة أنواع الصكوك والكيانات المؤهلة للاستثمار فيها. والمؤسسة مخولة فى استثمار أصولها السائلة فى التزامات تقدم لحكومات ووكالات وشركات وبنوك تجارية مرتبتها الائتمانية عالية. وفى إطار هذه السلطة، وضعت الإدارة العليا فى المؤسسة مبادئ توجيهية حريصة لإدارة مختلف أبعاد المخاطر المتأصلة فى محفظة كبيرة ومتنوعة للسندات مع إيلاء اعتبار خاص لمخاطر السوق (سعر الفائدة) ومخاطر الائتمان. ولأغراض الإدارة و إعداد التقارير، يتم تقسيم أصول المؤسسة إلى خمس محافظ متمايزة وتستثمر بصورة عامة فى الأصول الأعلى نوعية بما فى ذلك السندات السيادية وسندات الشركات وذات المرتبة أ ثلاثية.

ومحفظة النقدية P0 ح صفر هى حساب نقدى لتلبية كل المتطلبات اليومية من المؤسسة، التى تتراوح بين حركة تداول نقدية المشروعات (القروض، الأسهم، وعمليات الاقتراض من السوق) إلى النفقات الإدارية للمؤسسة. كما تدير المحفظة نحو ٤٥٠ مليون دولار نقدا لحساب المحفظة ح٢ (P2)، كجزء من المقياس الجديد لأداء هذه المحفظة. وقد أتاح الحجم الأكبر للمحفظة، وهى الأطول أجلا بصورة طفيفة، للمحفظة ح صفر (P0) الاستفادة من الأصول قصيرة الأجل الأعلى إيرادا، بما فى ذلك حدود الأسهم المحلية قصيرة الأجل للغاية فى المتوسط، وحدود التسهيلات الائتمانية المحلية للأسهم. وفى بداية السنة المالية ٢٠٠٥، تغير مقياس أداء المحفظة ح صفر P0 من سعر الصناديق الفيدرالية الفعالة قصيرة الأجل المستهدفة إلى سعر ليبيد (سعر الفائدة) على ودائع السوق الأوروبية بمصارف لندن (ليبور؟ ٥,٢١ نقطه أساس). وفى حين أنه لم يكن للتغيير تأثير كبير على أداء المحفظة، فإن الهدف الجديد أكثر اتساقا مع ممارسة الصناعة فى مجال الدفتر قصير الأجل. وقد تخطى أداء المحفظة ح صفر (P0) مقياس سعر ليبيد الخاص بها بمقدار ١٨ نقطة أساس، محققا عائدا قدره ٢,٣٧ فى المائة مقابل ٢,٠٩ فى المائة فى المقياس المرجعى.

وتتكون المحفظة ح١ (P1) من السيولة الموحدة المستمرة، خاصة حصيلة عمليات الاقتراض بسعر فائدة متغير، والتى تستثمر فى استثمارات عالية النوعية لصرف القروض المعتمدة. وهدف المؤسسة هو تجاوز إجمالى الإيراد المحدد فى مقياسها المرجعى – ودائع بالدولار لمدة ثلاثة أشهر – فى إطار الحدود المسموح بها لمخاطر أسعار الفائدة. وكان العائد الإجمالى ٢,٢٤ فى المائة مقابل القياس المرجعى البالغ ٢,١٧ فى المائة بزيادة فى العائد تبلغ ٧ نقاط أساسى.

وتناظر المحفظة ح٢(P2) فى المحل الأول رأس مال المؤسسة المدفوع ومجمع الأرباح. وتتم إدارتها فى ضوء مقياس مرجعى Lehman Brothers U.S Intermediat Treasury وتتم إدارة المحفظة بفعالية على أساس العائد الإجمالى تلقاء هذا المقياس المرجعى، وكان العائد للسنة المالية ٢٠٠٥ هو ٣,٧٣ فى المائة مقابل عائد مرجعى يبلغ ٣,٨ فى المائة.

وتتكون المحفظة ح٣ من السيولة الموحدة المستمرة، المأخوذة أصلا من المحفظة ح١ وهذه المحفظة تديرها بنشاط ست شركات إدارة خارجية فى ضوء المؤشر المرجعى للمحفظة ح١. وفى نهاية السنة المالية ٢٠٠٥، بلغ إجمالى الأصول فى المحفظة ح٣ ١,١٢٨ مليار دولار – نحو ٨ فى المائة من إجمالى أصول المؤسسة السائلة. وتتكون المحفظة من برنامج للإيرادات الثابت الشامل عهد به إلى شركتين لإدارة الأصول تديران مبلغ ٣١٧ مليون دولار، كما عهد ببرنامج للأوراق المالية التى تتضمن رهونات عقارية إلى شركتين لإدارة الأصول تديران مبلغ ٣٨٠مليون دولار. ويدير الباقى وهو ٤٣١ مليون دولار شركتان لإدارة الأصول بموجب تفويض مختلط يجمع بين الدخل الثابت الشامل والأوراق المالية المضمونة برهونات عقارية. وقد حققت المحفظة ح٣ عائدا صرفا قدره ٢,٣٥ فى المائة فى السنة المالية ٢٠٠٥، بما تجاوز مقياس الأداء بنسبة ٠,١ فى المائة.

والمحفظة ح٤ هى الجزء من المحفظة ح٢ من مصادر خارجية يديرها بفاعلية ثلاث شركات فى ضوء مؤشر الخزانة الوسيط لمؤسسة ليمان براذرز، مثل المؤشر المرجعى للمحفظة ح٢ وفى نهاية السنة المالية ٢٠٠٥. بلغ إجمالى الأصول فى المحفظة ح٤ ٤١٥ مليون دولار، نحو ٣ فى المائة من

إجمالى أصول المؤسسة السائلة. وبالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٥. حققت المحفظة ح٤، ٤,٥١ فى المائة وتجاوزت مقياس الأداء المحدد لها بنسبة ٠,٦٥ فى المائة.

سياسة إدارة المخاطر والسياسات المالية

اتساقا مع أفضل ممارسات الصناعة، تتولى إدارة منفصلة يرأسها نائب الرئيس لشئون إدارة المحفظة والمخاطر، إدارة السياسات المالية وسياسة المخاطر. وهذه الإدارة مستقلة عن كافة مجموعات المعاملات ومسئولة عن وضع توصيات بشأن السياسة المالية وقضايا إدارة المخاطر، ومناهج قياس المخاطر، وتخصيص رأس المال وتسعيره، والمبادئ التوجيهية الداخلية للسياسات المالية، ورصد الامتثال لهذه المبادئ، والقضايا المتعلقة بوكالة تحديد المراتب الائتمانية. وهى تغطى العمليات التجارية، ونشاط الخزانة، وإدارة المحفظة النشيطة بهدف ضمان الترابط والاتساق فى السياسات وإطار مالى متكامل لكل أنشطة الأعمال.

وأنشطة المؤسسة فى مجملها تحكمها مجموعة من السياسات المالية المعنية بالتعرض للمخاطر، وكفاية رأس المال، والفعالية المالية، وإدارة الأصول والخصوم، والسيولة، والمشتقات. وتخضع أنشطة معينة فى إدارة الخزانة والمحفظة لمبادئ توجيهية مفصلة للإدارة الداخلية فى كل مجال من مجالات النشاط.

وللمؤسسة سياسات تحدد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتعرض للمخاطر القطرية، القطاعات، والمنتجات، المجموعات وكذلك بمقدمى عهود فرادى. وفى حين تفيد هذه المبادئ التوجيهية فى الحد من التعرض لمخاطر الأعمال وترصدها، فإن المؤسسة تحد أيضا من المخاطر المالية التى تتعرض لها من خلال الأخذ بسياسات مالية محافظة، وتشمل هذه فرض حد أدنى لنسبة كفاية راس المال يبلغ ٣٠ فى المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر وحد أقصى لنسبة الديون زائدا الأصول النوعية، بما فى ذلك الضمانات القائمة إلى صافى قيمة الأصول يبلغ ٤ إلى ١ مادامت المؤسسة مدينة بقروض مستحقة للبنك الدولى للإنشاء والتعمير. وتأخذ المؤسسة بنهج محافظ لإدارة تعرض الأصول والخصوم والسيولة والمشتقات للمخاطر كما يجرى بيانه فيما بعد.

ويتم التحكم فى تعرض التمويل وسعر الفائدة والعملة للمخاطر من خلال سياسة تمويل ملائمة، تقضى بتمويل أصول القروض بخصوم لها خصائص مماثلة فيما يتعلق بسعر الفائدة والعملة. وبغية تلبية احتياجات العملاء للقروض بعملات أخرى غير الدولار بأسعار ثابتة أو معومة وتوفير المرونة فى اقتراض واستثمار الأصول السائلة بمختلف العملات وأسعار الفائدة البديلة، تستخدم المؤسسة المشتقات، أساسا المقايضات التى تتم خارج البورصة، لتحويل الأصول والخصوم إلى أصول وخصوم دولاريه بسعر فائدة تركيبى متغير. ويتم تمويل الأسهم وأشباهها من صافى قيمة الأصول وتقيده السياسة التى تطالب بألا تزيد هذه الاستثمارات ١٠٠ من صافى قيمة الأصول.

ويجرى رصد عدم التجانس فى العملة و أسعار الفائدة الذي ينشأ فى أثناء سريان قرض ما (بسبب تكوين المخصصات، والسداد مقدما، وإعادة الجدولة، وتلقى إيرادات من فروق الأسعار أو الرسوم بعملات غير الدولار، والفروق المحتملة فى تواريخ إعادة تحديد سعر الليبور بين الأصول والخصوم) وتغطيته على أساس جار وفق حدود التشغيل.

ومتطلبات السيولة فى المؤسسة تحكمها سياسة التمويل المناظر وسياسة السيولة. وبموجب سياسة التمويل المناظر ترحل المؤسسة السيولة الموحدة بالنسبة للقروض المعتمدة وليس المنصرفة. وبموجب سياسة السيولة، فإن المؤسسة مطالبة بأن تحتفظ فى كل الأوقات بمستوى من الأصول السائلة لا يقل عن ٦٥ فى المائة من صافى متطلبات التدفقات النقدية المقدر للسنوات الثلاث التالية.

وحيازات المؤسسة من الأصول السائلة مكونة من محافظ ممولة من السوق،ومن محفظة ممولة من صافى قيمة الأصول وتتم إدارة مخاطر سعر الفائدة فى ضوء مدد مرجعية لكل محفظة منها، وتتم إدارة مخاطر العملة باستخدام مشتقات لتغطية مخاطر العملة. وتتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال شروط الجدارة للاستثمار والقيود المفروضة على جهة الإصدار استنادا إلى الحجم والمرتبة الائتمانية وكذلك حدود التركز المفروضة على فئات الأصول.

وتستخدم المؤسسة المشتقات فى مجالات التمويل، إدارة السيولة، إدارة الأصول والخصوم، ومنتجات إدارة مخاطر العميل، وإدارة المحفظة النشيطة.

وفيما عدا استخدام المشتقات لإدارة المحفظة النشيطة، وبعض المراكز التى تتخذ فى إدارة الأصول السائلة ؛ فإن استخدام المشتقات لا تستتبعه مخاطر سوقية حيث إنها لا تستخدم إلا لأغراض التغطية وتخضع المخاطر السوقية الناشئة عن استخدام المشتقات فى إدارة الأصول السائلة والمحفظة للمبادئ التوجيهية التى تتصدى لمثل هذه الأنشطة. وفى حين أن المشتقات الأخرى التى لا تستخدم إلا للتغطية لا تستتبع مخاطر السوق المفتوحة؛ فإنها تخلق تعرضا لمخاطر الائتمان ينشأ عن احتمال تعثر طرف مقابل عن السداد عندما يكون لعقد للمشتقات قيمته الإيجابية بالنسبة للمؤسسة.

ولإدارة التعرض لمخاطر الطرف المقابل هذه تتبع المؤسسة سياسات لإدارة مخاطر الائتمان تتعلق بمعايير الجدارة وحدود الائتمان ويتم تنسيقها على تلك المطبقة فى البنك الدولى للإنشاء والتعمير. ويتم تعيين الحدود فى ضوء إجمالى التعرض المحتمل لمخاطر الطرف المقابل.

وللوقاية من مخاطر انحدار منزلة الطرف المقابل الائتمانية عقب إبرام العقود؛ دخلت المؤسسة فى اتفاقية للضمان من سوق إلى سوق مع معظم الأطراف المقابلة لها فى التعامل فى المشتقات.

ويمكن برنامج إدارة المحفظة النشيطة المؤسسة من التغطية وإدارة إجمالى المخاطر المالية؛ والعائد؛ والتعرض للمخاطر المتكبدة فيما يتصل بمحفظتها للقروض واستثمارات الأسهم والأسهم. ويتفق تصميم الاستخدام الاستباقى لتقنيات إدارة المخاطر؛ وأدوات التغطية؛ وإستراتيجيات تعزى؛ مع أهداف المؤسسة الخاصة بتحمل المخاطر المالية والخاصة بالإيراد.

توزيع مخاطر الائتمان الذى تقدمه الخزانة

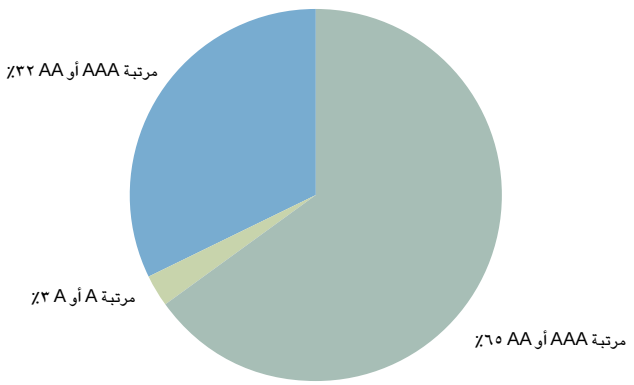

استعراض المحفظة

زادت محفظة المؤسسة التى كان قد تم الارتباط بها حتى نهاية السنة المالية ٢٠٠٥ بنسبة ٧,٦ فى المائة لتصل إلى ١٩,٣ مليار دولار؛ وذلك بعد أن كانت ١٧,٩ مليار دولار فى السنة المالية ٢٠٠٤[١]. وكان نحو ٧٧ فى المائة من المحفظة المرتبطة بها قروضا تبلغ ١٤,٨ مليار دولار؛ وكان ١٧ فى المائة استثمارات فى الأسهم تبلغ ٣,٣ مليار. وكانت منتجات الضمانات تبلغ ٩٩٨ مليون دولار تمثل ٥ فى المائة من المحفظة المرتبطة بها ؛ وبلغت منتجات إدارة المخاطر ١٦٨ مليون دولار تمثل نحو ١ فى المائة. وبالإضافة لذلك ؛ احتفظت المؤسسة وأدارت نيابة عن المشاركين ٥,٣ مليار دولار كانت قد جمعتها فى قروض مشتركة. وفى نهاية السنة المالية ٢٠٠٥؛ كانت المحفظة المرتبط بها تشمل استثمارات فى القروض والأسهم ؛ ومنتجات إدارة المخاطر وضمانات فى ١٣١٤ شركة فى ١١٩ بلدا.

وبلغت الزيادة الصافية فى المحفظة المرتبطة بها ١,٤مليار دولار بعد الأخذ فى الحسبان الارتباطات الجديدة والدفعات المسددة؛ والمبيعات؛ والإلغاءات؛ والسداد مقدما وشطب الديون؛ وتسويات تحويل العملة. وبلغ إجمالى مدفوعات سداد أصل القرض والسداد مقدما ٢,٣ مليار دولار، وتم بيع أو استرداد استثمارات فى الأسهم بلغت ٥١٥ مليون دولار.

وظل إجمالى المحفظة المنصرف لحساب المؤسسة الخاص دون تغيير تقريبا عند ١٢,٣ مليار دولار فى نهاية السنة المالية ٢٠٠٥، وذلك أساسا بسبب المستويات الأعلى من السداد مقدما للقروض. وخلال السنة المالية، نمت محفظة القروض المنصرفة بنسبة ٢,٣ فى المائة، فى حين انكمشت محفظة الأسهم المنصرفة بنسبة ٩,٥ فى المائة[٢].

وكثير من استثمارات المؤسسة مسماة بالدولار، ولكن المؤسسة تقترض بتشكيلة من العملات لتنويع فرص حصولها على التمويل وتخفيض تكاليف الاقتراض. ويرد تصنيف عملات محفظة القروض المنصرفة فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٥,فى الملاحظات على القوائم المالية (انظر الجزء الثانى من التقرير السنوى لمؤسسة التمويل الدولية). وتقلل المؤسسة لأدنى حد تعرضها للمخاطر المتعلقة بالمعاملات خارج الميزانية بالدخول فى مقايضات للتعويض، وحقوق خيار، ومراكز العقود الآجلة مع نظراء من ذوى المرتبة الائتمانية العالية فى السوق ومن خلال الأداء عن طريق استعراض ائتمانات كل الأطراف المقابلة.

الارتباطات والمدفوعات المنصرفة

تركزت الارتباطات الجديدة من حساب المؤسسة الخاص فى مناطق أوروبا وآسيا الوسطى (٢٦ فى المائة) ، وأمريكا اللاتينية والكاريبى (٣٦ فى المائة) وشرق آسيا والمحيط الهادى (١٤ فى المائة). وكانت قطاعات الأعمال التى حصلت على أكبر حجم من الارتباطات الجديدة هى التمويل والتأمين بنسبة ٤١ فى المائة والنقل والتخزين بنسبة ٧ فى المائة.

وبلغت المدفوعات المنصرفة فى السنة المالية ٢٠٠٥، ٣,٥ مليار دولار، بعد أن كانت ٣,٢ مليار دولار فى السنة المالية ٢٠٠٤. وبلغت مدفوعات القروض المنصرفة ٢,٩ مليار دولار ومدفوعات الأسهم المنصرفة ٥٨٨ مليون دولار. كما صرفت المؤسسة ٥٥٥ مليون دولار نيابة عن مؤسسات مالية تشارك فى قروضها المشتركة.

تصنيف محفظة المؤسسة

٣٠ يونيو ٢٠٠٥
(ملايين الدولارات)

القروض والأسهم التى تم الارتباط بها	**١٨١٠٨**
القروض	١٤٧٨١
الأسهم	٣٣٢٧
تعرض للمخاطر خارج الميزانية	**١١٦٧**
إجمالى المحفظة التى تم الارتباط بها لحساب المؤسسة الخاص (على منتجات إدارة المخاطر والضمانات)	**١٩٢٧٤**
إجمالى المحفظة التى تم الارتباط بها المحتجزة لحساب المشاركين	**٥٢٨٣**
إجمالى المحفظة المنصرفة	**١٢٢٧٦**
إجمالى المحفظة غير المنصرفة	**٥٨٣٢**

إدارة المحفظة

كجزء من جهودها فى مجال الإشراف، ترصد المؤسسة عن كثب الامتثال للاتفاقيات الخاصة بالاستثمار، وتزور المواقع لمراجعة وضع المشروعات، وتساعد فى إيجاد الحلول للمشروعات التى تعانى من مشاكل. ولتدعيم الإشراف على المحفظة، فإن لدى المؤسسة وحدات لإدارة المحفظة فى كل شعب الاستثمار، يرأس كل منها مدير محفظة. ويساعد هذا الهيكل فى تحديد المشاكل مبكرا وعلاجها فى الوقت المناسب. كما يدعم هذه العملية، الإبقاء على نظام لتحديد مرتبه خطر الائتمان فى كل استثمار. وإضافة لذلك، استمر انتداب العاملين فى المقر الرئيسى دوريا ونقلهم إلى المواقع الميدانية؛ وتم تكليف أعضاء هيئة العاملين المحليين فى البعثات المقيمة بمهام للإشراف على نحو متزايد. وتبذل المؤسسة جهودا خاصة لضمان إحاطة البنوك المشتركة فى قروض المؤسسة بصورة منتظمة بتطورات المشروعات من خلال شعبة قروض الفئة باء. وهناك دوما تشاور وثيق ومستمر بين المؤسسة والمشتركين فيها.

(١) تشمل المحفظة المرتبطة بها منتجات الضمانات وإدارة المخاطر وهى خارج الميزانية.
(٢) التزمت المؤسسة بقواعد EITF - 03 - 1 السارية فى ٣١ مارس ٢٠٠٥ وقد غيرت هذه القواعد سياسة المؤسسة فى تخصيص احتياطى للخسائر وإجراءات التقييم بالنسبة للتلف فيما يتعلق باستثمارات الأسهم. وتطالب هذه القواعد بتخصيص الاستثمارات التى تلفت والتي لا يكون فيها التلف مؤقتا إلى قيمتها بعد التلف. كما تطالب بأن تصبح القيمة بعد التلف هى أساس التكلفة الجديدة للأصل. وبلغ إجمالى شطب الأسهم فى السنة المالية ٢٠٠٥, ٤٥٩,٨ مليون دولار. وعلى نفس الأساس الذى طبق فى السنة المالية ٢٠٠٤, زادت محفظة الأسهم المنصرفة بنحو ٦ فى المائة.

المحفظة التى تم الارتباط بها لحساب المؤسسة الخاص

حسب القطاع فى ٣٠يونيو ٢٠٠٥ (بملايين الدولارات)

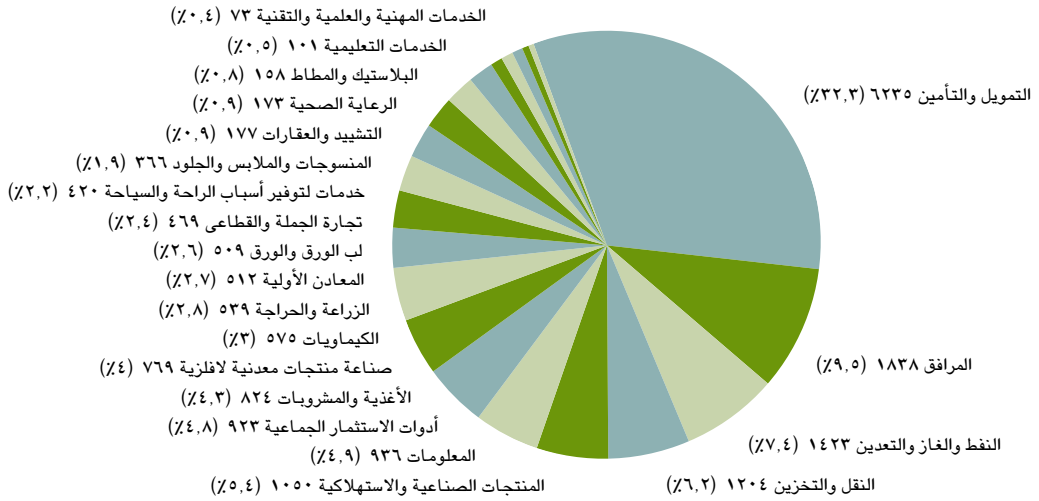

إجمالى محفظة المؤسسة ١٩٢٧٤ دولار

وتقيم إدارة العمليات المشروعات كل حالة على حدة عندما تثور الصعاب. وبالنسبة للمشروعات التى تعانى من مشاكل حادة بصفة خاصة؛ تحدد إدارة العمليات الخاصة إجراءات العلاج المناسبة. وفى مثل هذه الأوضاع؛ تسعى إلى التفاوض على اتفاقيات مع كل الدائنين وحملة الأسهم لتقاسم عبء إعادة الهيكلة حتى يتسنى حل هذه المشاكل فى حين يستمر تشغيل المشروع. وفى حالات استثنائية؛ عندما تصل الأطراف إلى طريق مسدود فى المفاوضات؛ تتخذ المؤسسة كل التدابير الملائمة والضرورية لحماية مصالحها.

وتتولى شعبة إدارة محفظة الشركة فى المؤسسة إدارة المخاطر المالية والتعرض للمخاطر فيما يتعلق بمحفظة استثمارات القروض والأسهم باستخدام أدوات ووسائل وإستراتيجيات إدارة المخاطر المستندة إلى السوق. وتشمل أنشطة إدارة المحفظة المعتمدة استخدام الأدوات المستندة إلى السوق. لإجراء معاملات التغطية على محفظة المؤسسة للقروض والأسهم، وكذلك إستراتيجيات إعادة شراء الأسهم. وتشترك كل المعاملات والإستراتيجيات فى هدف مشترك يتمثل فى حماية المحفظة من مخاطر الهبوط.

وخلال السنة المالية ٢٠٠٥، بلغ إيراد محفظة القروض والأسهم ١,٨مليار دولار، بارتفاع ٦٣ فى المائة عن السنة المالية ٢٠٠٤، وهو ما يعزى أساسا إلى ارتفاع الأرباح الرأسمالية وإيراد الأرباح المستمد من محفظة الأسهم. وبلغت أصول القروض القائمة غير المسددة على القروض عديمة الأداء المتعثرة كنسبة مئوية من محفظة القروض المنصرفة ٦,٤ فى المائة فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٥، مقابل ١١,٥ فى المائة فى٣٠ يونيو ٢٠٠٤. وخلال نفس المدة، انخفضت أصول القروض المتأخرة كنسبة من محفظة القروض المنصرفة من ٥,١ فى المائة إلى ٤,١ فى المائة. وإضافة لذلك انخفض مستوى مخاطر محفظة القروض فى السنة المالية ٢٠٠٥. بسبب النمو الاقتصادى المستدام فى الأسواق الناشئة، مما قلل مستويات المخاطر القطرية وكذلك مستويات مخاطر الائتمان الخاصة بالاستثمارات القائمة.

وارتفعت الأرباح غير المتحققة المقدرة على محفظة الأسهم خلال السنة المالية ٢٠٠٥. وتحققت أرباح رأسمالية تبلغ ٧٢٣ مليون دولار، بزيادة كبيرة على مبلغ ٣٨١ محقق فى السنة المالية ٢٠٠٤. وحصلت المؤسسة على أرباح تبلغ ٢٥٨ مليون

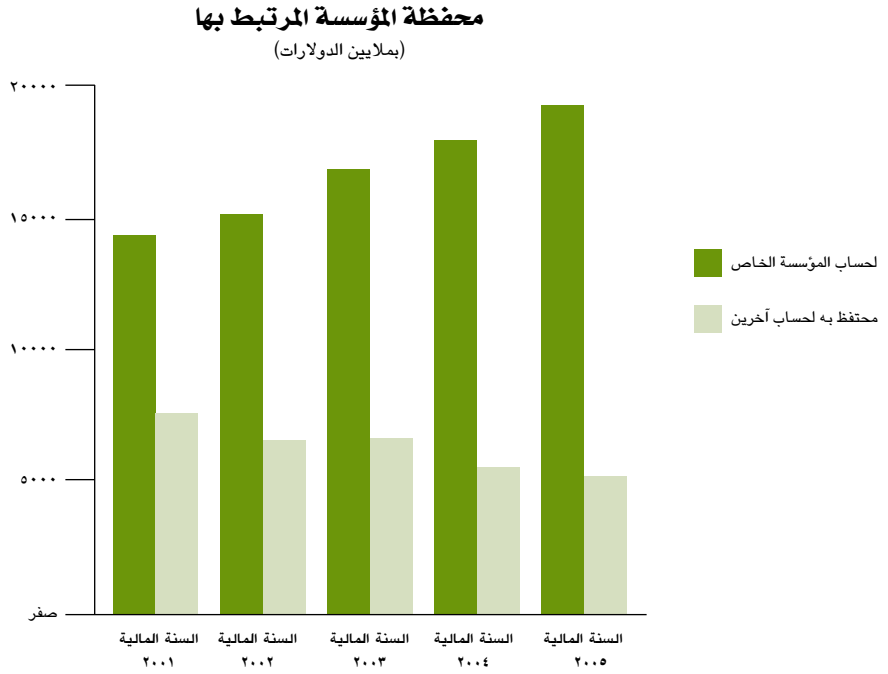

* تشمل إجماليات الحساب الخاص للمؤسسة من السنوات ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ مخاطر الإدارة والضمانات.

دولار مقابل ٢٠٧ ملايين دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٤. وكانت الأرباح فى السنة المالية ٢٠٠٥ أعلى منها فى السنة المالية ٢٠٠٤، أساسا نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية.

ونقصت الاحتياطات المخصصة لمواجهة الخسائر على استثمارات القروض إلى ٢٨٩ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٥، تمثل ٩,٩ فى المائة من محفظة القروض المنصرفة؛ بانخفاض عن نسبة قدرها ١٤ فى المائة تحققت فى السنة المالية ٢٠٠٤. وكان النقص راجعا إلى انخفاض قدره ٣٢١ مليون دولار فى احتياطيات خاصة بقروض معينة بعد شطب ديون قدرها ١٤٣ مليون دولار وانخفاض فى الاحتياطى العام قدره ٥٧ مليون دولار. كما غيرت المؤسسة عملية تقدير التلف التى تقوم بها فى استثمارات الأسهم فى السنة المالية ٢٠٠٥ لاعتماد منهج لتقدير التلف التى تقوم بها يستند أساسا إلى تقديرات القيم العادلة. ونتيجة لذلك؛ سجلت المؤسسة إفراجا عن مخصصات للاحتياط من الخسائر على استثمارات للأسهم بمبلغ ٢٦٩ مليون دولار

وتحدد الإدارة الاحتياطيات الخاصة لمواجهة خسائر القروض على أساس استعراض المحفظة وتوصيات وحدات إدارة المحافظ فى شعب الاستثمار. وتحقيقا لهذا الغرض؛ يتم استعراض محفظة القروض بأسرها كل ثلاثة أشهر. وتحدد الإدارة الاحتياطيات العامة باستخدام تقنية المحاكاة المستندة إلى ممارسة مونت كارلو. ويفحص مراجعو حسابات المؤسسة الخارجيون بدقة التوصيات والسياسات ومناهج تحديد الاحتياطيات تلقاء الخسائر.

منتجات المؤسسة وخدماتها

منتجات الاستثمار

الأسهم وأشباه الأسهم

تخاطر المؤسسة برأسمالها الخاص بشراء حصص فى شركات المشروعات وكيانات المشروعات الأخرى، والمؤسسات المالية، والمحافظ أو صناديق الأسهم الخاصة. ونحن عادة نكتتب بما يتراوح بين ٥ و ٢٠ فى المائة من أسهم الشركة. وفى الظروف العادية، لا نحتفظ بحصة تزيد على ٣٥ فى المائة كما لا نكون أكبر مساهم فى أى مشروع. ونحن نستثمر للأجل الطويل فى مشروعاتنا. وعندما يحين وقت البيع، فإننا نفضل التخارج إما ببيع الأسهم عن طريق التداول أو، إذا سمحت السيولة بذلك، فى سوق لرأس المال عقب طرحها فى اكتتاب عام.

ونحن نستثمر، باستخدام صكوك وأشباه الأسهم، من خلال منتجات تجمع بين سمات الديون والأسهم على حد سواء. وتفرض بعض الصكوك، مثل القروض الثانوية والديون القابلة للتحويل، جداول ثابتة للسداد. ولا تتطلب أنواع أخرى، مثل أذونات الأسهم الممتازة، وأذونات الإيراد، مثل هذه الترتيبات الصارمة للسداد.

القروض وخدمات الوساطة

نقوم بتمويل المشروعات والشركات من خلال القروض التى نقدمها من الفئة أ، وهى لحساب المؤسسة الخاص. ولا تستطيع المؤسسة قبول ضمانات حكومية كتأمين لقروضها. وتتراوح آجال استحقاق القروض من الفئة أ بصفة عامة بين ٧ سنوات و ١٢ سنة من بدء إنشاء القرض، لكن بعض القروض تم مد أجله حتى ٢٠ سنة. وتقدم قروض المؤسسة بالعملات الرئيسية وبعدد متزايد من عملات الأسواق الناشئة.

ونحن نولى حرصا شاملا وواجبا قبل الاستثمار فى أى مشروع. ونظرا لخبرتنا الواسعة فى الإقراض فى البلدان النامية، فإننا مؤهلون على نحو فريد لتقييم المخاطر المرتبطة بالمشروعات. ونحن على استعداد لتقديم القروض التى تسدد فقط من التدفقات النقدية للمشروع، مع الرجوع بدرجة محدودة على الكفلاء أو دون الرجوع عليهم.

كما أننا نقدم القروض للبنوك الوسيطة، وشركات التمويل التأجيرى، وغيرها من المؤسسات المالية من خلال حدود التسهيلات الائتمانية التى تسفر عن دعم الإقراض من الباطن. وتوجه حدود التسهيلات الائتمانية هذه عادة إلى مشروعات الأعمال الصغيرة.

القروض المشتركة

القروض المشتركة، أو القروض من الفئة ب، جزء أساسى من جهود المؤسسة لحشد تمويل القطاع الخاص فى البلدان النامية، وبذلك تزيد من تأثيرنا بشأن التنمية.

COURTESY OF ASIAN COMMERCIAL BANK

COURTESY OF ODEBRECHT

ومن خلال هذه الآلية تشارك المؤسسات المالية بصورة كاملة فى مخاطر الائتمان التجارى للمشروعات، فى حين تظل المؤسسة، هى المقرض القياسى. ويتقاسم المشاركون فى قروض المؤسسة المزايا التى تحصل عليها المؤسسة باعتبارها مؤسسة للتنمية متعددة الأطراف، بما فى ذلك فرص الحصول التفضيلية على الصرف الأجنبى بحكم الأمر الواقع. وحينما يمكن أن يسرى ذلك، فإن هذه البنوك المشاركة تعفى أيضا من الشروط الإلزامية لتكوين محفظات احتياطية قد تفرضها الهيئات القائمة بالتنظيم.

التمويل المهيكل

كما تقدم المؤسسة حلولا للتمويل المهيكل لعملائها، بما يمكنهم من جمع مبالغ من رأس المال أكبر بصورة ضخمة من ذلك الذى تتيحه المؤسسة فى حدود التعرض للمخاطر المقررة. وهذا أمر مهم بصفة خاصة فى حشد أموال بالعملة المحلية فى السوق المحلية من مؤسسات استثمارية ومؤسسات مالية.

ومن خلال ضمانات الائتمان الجزئية لصكوك الديون، تستخدم المؤسسة مرتبتها الائتمانية أ ثلاثية (AAA) لمساعدة العملاء على تنويع مصادر تمويلهم، ومد أجل الاستحقاق، والحصول على التمويل بالعملة التى يختارونها. كذلك تساعد المؤسسة العملاء فى هيكلة عمليات التوريق وتسهيلات تقاسم المخاطر المرتبطة بجمع الأصول. وتواصل المؤسسة تطوير منتجات مهيكلة أخرى استجابة لاحتياجات العملاء للتمويل.

إدارة المخاطر

تزود منتجات المؤسسة لإدارة المخاطر، العملاء بفرص الوصول لأسواق المشتقات طويلة الأجل. وتتيح أدوات تغطية العملة، للعملاء تغطية تعرضهم لمخاطر الصرف الأجنبى، التى ترتبط على نحو نموذجى بالاقتراض بالعملة الأجنبية. ومع نمو مشتقات الأسواق الناشئة، تقدم المؤسسة تغطية بالعملة المحلية حيثما توجد هذه الأسواق. كما تقدم المؤسسة منتجات مشتقة لتمكين العملاء من تدبر المخاطر التى يتعرضون لها من جراء سعر الفائدة وأسعار السلع الأساسية.

المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية

تكمل المساعدة التقنية لمدى أبعد، أنشطة الاستثمار التى تقوم بها المؤسسة بتقديم خدمات استشارية وتدريبية للحكومات والشركات الخاصة فى البلدان النامية. وتقدم المؤسسة كثيرا من هذه الخدمات من خلال تسهيلات المساعدة التقنية التى يدعمها المانحون التى تركز إما على منطقة أو على جانب إستراتيجي من جوانب التنمية. كذلك تدير المؤسسة صناديق استئمانية تدعمها الحكومات المانحة وأنشأت آلية للتمويل تضع جانبا نسبة من صافى إيراد المؤسسة كإسهام فى العمليات التى يمولها المانحون.

وتتعاون المؤسسة مع البنك الدولى من خلال عدة وحدات مشتركة تعالج جوانب لتنمية القطاع الخاص، بما فى ذلك قضايا السياسة، وتقديم المشورة للقطاع ومعاملات محددة. وتشمل أنشطتنا تقديم المشورة بشأن سياسة المنافسة، وهيكلة الخصخصة، والتحليل السياسى لمناخ الاستثمار.

ويرمى جانب كبير من مساعدتنا التقنية وخدماتنا الاستشارية إلى تحسين ممارسات الأعمال فى الشركات والمؤسسات المالية التى نستثمر فيها. وتشمل محاور التركيز الارتقاء بالامتثال للمعايير الدولية، خاصة فى مجالات تنظيم وإدارة الشركات والأداء البيئي والاجتماعى. وتشجع جهودنا تنمية المؤسسات الصغرى، وخلق روابط بينها وبين الشركات الكبرى، ومساعدة عملائنا على زيادة أنشطتهم لتنمية المجتمع المحلى فى المناطق التى يعملون بها.

ملاحظـات وتعاريـف

NEERAJ JAIN

ملاحظات وتعاريف

قرض أ وقرض ب. اتفاقية لقرض واحد بين المقترض ومؤسسة التمويل الدولية وهى فى العادة تتعاقد على كامل مبلغ التمويل الذى ستقوم بتوفيره المؤسسة والمؤسسات المشاركة. وقد يكون قرض المؤسسة من جزءين (١) قرض أ هو حصة المؤسسة، ممول من موارد المؤسسة الخاصة ويخضع لشروطها المتفق عليها للقرض، (٢) القرض ب ويموله المشاركون بشروط قد تختلف عن شروط المؤسسة.

الارتباطات تشمل (١) قروض موقعة واتفاقيات لاستثمارات فى أسهم رأس المال (بما فى ذلك أشباه الأسهم)، (٢) اتفاقات ضمانات موقعة، (٣) تسهيلات لإدارة المخاطر تعتبر جاهزة للتنفيذ مثلما توضح اتفاقية الرابطة الدولية لسماسرة الأوراق المالية ISDA أو اتفاقية لإدارة المخاطر موقعة مع العميل.

المدفوعات المنصرفة هى قروض واستثمارات مدفوعة.

تبدأ السنة المالية لمؤسسة التمويل الدولية من أول تموز/ يوليو حتى ٣٠ حزيران/ يونيو. ومن ثم فإن السنة المالية ٢٠٠٥ بدأت فى تموز/ يوليو ٢٠٠٤ وانتهت فى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

مبالغ الاستثمار مدرجة بالدولار الأمريكى مالم ينص على خلاف ذلك.

إعاد الإقراض أو الإقراض من الباطن هى عملية إقراض التمويل الذى تم الحصول عليه من مصادر المؤسسة الخاصة عن طريق وسطاء، مثل البنوك المحلية ومؤسسات التمويل بالغ الصغر.

تشارك مؤسسة التمويل الدولية والمؤسسات المشاركة معها فى تحمل كافة المخاطر الائتمانية التجارية للمشروعات، إلا أنه نظرا لأن المؤسسة هى المقرض الأصلى (المسجل) فإن المؤسسات المشاركة تحصل على نفس المزايا الضريبية ومزايا المخاطر القطرية التى تستمدها المؤسسة من وضعها الخاص كمؤسسة مالية متعددة الأطراف.

تتضمن أدوات أشباه الأسهم خصائص كل من القروض والأسهم، والتى يكون الغرض منها توفير درجات متباينة من المفاضلات بين المخاطر/ العائد التى تقع بين القروض المباشرة والاستثمار فى الأسهم.

فى بعض الجداول، قد يختلف المجموع عن حاصل جمع الأرقام كل على حدة نظرا لتقريب الكسور إلى أقرب رقم صحيح.

يضم **البنك الدولى** كلا من البنك الدولى للإنشاء والتعمير IBRD ومؤسسة التنمية الدولية IDA.

وتضم **مجموعة البنك الدولى** البنك الدولى للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية IDA ومؤسسة التمويل الدولية IFC والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار MIGA والمركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار ICSID.

IFC مؤسسة التمويل الدولية
مجموعة البنك الدولي

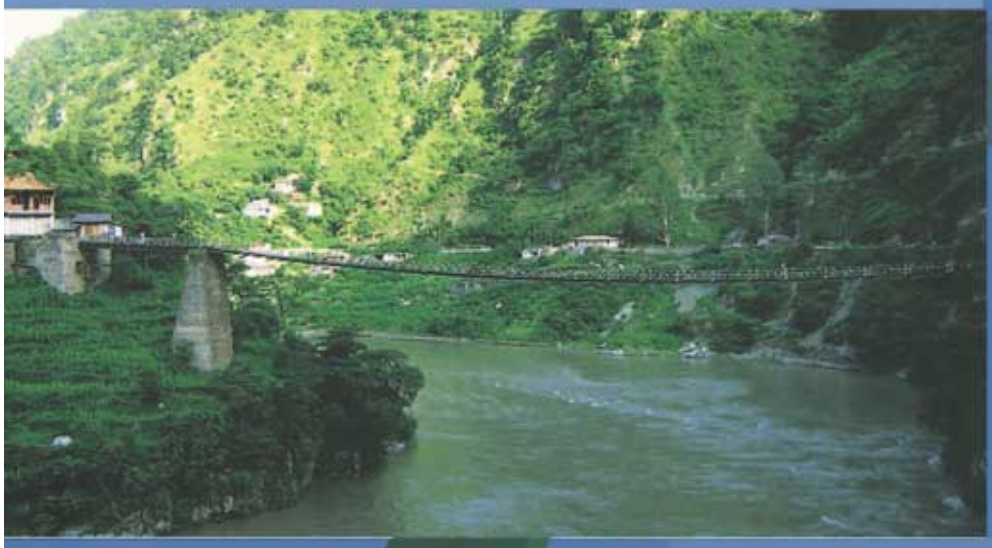

التقرير السنوى لعام ٢٠٠٥
المجلد الأول

تتمثل ولايتنا فى مؤسسة التمويل الدولية فى النهوض بالتنمية الاقتصادية المستدامة من خلال القطاع الخاص. ونسعى لتحقيق هذا الهدف من خلال حلول مبتكرة لتحديات التنمية، إذ نستثمر فى شركات ومؤسسات مالية فى الأسواق الناشئة، ونساعد فى بناء المهارات اللازمة لمشروعات الأعمال. ونحن نعتبر أن التأثير الايجابى للتنمية جزء لايتجزأ من إدارة الأعمال الجيدة. ونركز كثيرا من جهدنا على البلدان التى تشتد حاجتها إلى الاستثمار. ونحن ندرك أيضا أن النمو الاقتصادى لايمكن أن يدوم إلا إذا كان سليما من الناحيتين البيئية والاجتماعية، ويسهم فى تحسين نوعية الحياة لمن يعيشون فى البلدان النامية.

INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION
2121 Pennsylvania Avenue, NW
Washington, DC 20433 USA
Telephone 202-473-3800
Fax 202-974-4384
www.ifc.org